مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نصف ســنوية

العدد الثامن والأربعون
أكتوبر ٢٠١٧

مجلة كلية الآداب.. مج ١، ع ١ (أكتوبر ١٩٩١م) .
بنها : كلية الآداب . جامعة بنها، ١٩٩١م
مج؛ ٢٤ سم.
مرتان سنويا (١٩٩١) وأربعة مرات سنويا (أكتوبر ٢٠١١) ومرتان سنويا (٢٠١٧)

١ . العلوم الاجتماعية . دوريات . ٢. العلوم الإنسانية . دوريات.

مجلة كلية الآداب جامعة بنها

مجلة دورية محكمة

العدد الثامن والأربعون

الشهر : أكتوبر ٢٠١٧

عميد الكلية ورئيس التحرير : أ.د/ عبير فتح الله الرباط

نائب رئيس التحرير : أ.د/ عربى عبدالعزيز الطوخى

الإشراف العام : أ.د/ عبدالقادر البحراوى

المدير التنفيذى : د/ أيمن القرنفيلى

مديرا التحرير : د/ عادل نبيل الشحات

: د/ محسن عابد محمد السعدنى

سكرتير التحرير : أ/ إسماعيل عبد اللاه

رقم الإيداع ٦٣٦١ : ٦٣٦٣ لسنة ١٩٩١

ISSN: 1687-2525

المجلة مكشفة من خلال اتحاد المكتبات الجامعية المصرية

ومكشفة ومتاحة على قواعد بيانات دار المنظومة على الرابط:

http://www.mandumah.com

ومكشفة ومتاحة على بنك المعرفة على الرابط:

http://jfab.journals.ekb.eg

هيئة تحرير المجلة

أ.د/عبير فتح الله الرباط	عميد الكلية ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د/عربى عبدالعزيز الطوخى	نائب رئيس التحرير
أ.د/عبدالقادر البحراوى	الإشراف العام
د/أيمن القرنفيلى	المدير التنفيذى
د/عادل نبيل	مدير تحرير المجلة
د/محسن عابد السعدنى	مدير تحرير المجلة
أ/إسماعيل عبد اللاه	سكرتير التحرير

جغرافية التجارة الخارجية المصرية الصينية
في الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٦)

د/ محمد صبحي إبراهيم

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد

كلية التربية جامعة المنصورة

مقدمة:

تعتبر التجارة مكانية بطبيعتها، حيث تتحدد أنماطها بتوزيع الأنشطة الاقتصادية في المكان (Rossi-Hansberg, 2005, p. 1464)، وتشكل التجارة الخارجية التي يلعب الموقع الجغرافي دورا مهما في أدائها أحد الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية (توفيق، ١٩٩٥، ص١٢٢)، وتهتم الدراسات الجغرافية بتحليل المحددات المكانية أو الإقليمية للتجارة، فضلا عن أثرها الإقليمي (Kettunen, 2004, p.45)، وذلك من خلال استخدام المنهج العلمي في تقييم تبادل الإنتاج العالمي ومناطق استهلاكه في صورة جداول إحصائية، وما يصاحبها من تحليلات مكانية مناسبة (القايدي، ٢٠٠٣، ص ٤٣٧)، وكان التحليل الجغرافي للتجارة الدولية معنيا بثلاث قضايا هي: المسافة الجغرافية، والتجارة كتفاعل مكاني؛ والتجارة كنتيجة للفروق الإقليمية في الإنتاج، ثم اتبعت بحوث الجغرافية التجارية – بدرجات متفاوتة – الفكر الاقتصادي أو الدراسات التجارية، ثم تطورت من خلالها في مطلع القرن العشرين، كما أدت الفترات اللاحقة للجغرافيا الإقليمية والثورة الكمية إلى توجيه البحث في هذا المجال، وبما أن البحوث الجغرافية غالبا ما تهدف إلى تفسير مواقع الأنشطة الاقتصادية؛ فقد أبرزت بحوث الجغرافية التجارية الفروق الإقليمية وتباينات الأنشطة الاقتصادية بينها، (Kettunen, 2004, p.46). وتفيد دراسات الجغرافيا التجارية في تطوير الأنشطة المتعلقة بالتجارة، وبالتالي زيادة الإنتاج، كما تساعد المعلومات الإقليمية عن السلع المستهلكة، والتي يتحصل عليها من جغرافية التجارة في البحث عن أسواق جديدة، وبالتالي زيادة فعالية أنظمة النقل والاتصالات وتطوير الخدمات المختلفة(Mulley, 2014, P.8).

وثمة فرقاً بين التجارة الدولية والتجارة الخارجية: فالتجارة الخارجية تضم حركة السلع المادية المصدرة والمستوردة، بينما تضم التجارة الدولية كل من: الصادرات والواردات السلعية المادية وغير المادية، والهجرة الدولية للأفراد، وكذلك حركة رؤوس الأموال الدولية (حسن، ٢٠٠٠، ص٣٠)، وتعتبر التجارة الخارجية عنصرا فعالا ومهما في

متابعة التطور والنمو الاقتصادي لدول العالم؛ فلها تأثيراً بارزا في مختلف عناصر الإنتاج، وفي رفع مستوى الدخل القومي والرفاهية الاقتصادية (زاكس، ١٩٨٩، ص٢٥)، والتجارة الخارجية سلاحا ذو حدين؛ إذ تسمح بإمكانية تحويل الاقتصادات المتخلفة إلى متقدمة وذلك بامتلاك وسائل الإنتاج الحديثة، كما يمكنها أن تخلق مجتمعا استهلاكيا خاضعا للتبعية الاقتصادية الدائمة للأسواق الدولية، التي تسيطر عليها الدول الصناعية المتقدمة (صقر وباسم، ٢٠٠٤، ص ١٨١)، والتجارة الخارجية ضرورة اقتصادية؛ لصعوبة تحقيق الدول الكفاية الذاتية من إنتاجها المحلي، إما لصغر مساحاتها أو قلة التنوع المناخي، الذي يترتب عليه قلة التنوع الإنتاجي خاصة الزراعي، وكذلك قلة امتلاك أي دولة لكل المستويات التقنية اللازمة لإنتاج متعدد من السلع، يغطي الطلب المحلي (الديب، ٢٠٠٥، ص٩١١).

وتتسم التجارة الخارجية الصينية في قارة أفريقيا بالتركز الشديد ؛ حيث يتركز نحو ٦٠٪ من صادراتها في ست دول، تتقدمها جنوب أفريقيا بنحو ٢١٪، ثم مصر بنسبة ٢١٪؛ أي أن مصر هي المستورد الثاني من الصين بعد جنوب أفريقيا، وبالنظر إلى الواردات الصينية الأفريقية، يتبين أن نحو ٨٠٪ من الواردات الصينية الأفريقية تأتي من ثلاثة دول فقط هي: جنوب أفريقيا بنسبة ٤٢.٣٪، أنجولا بنسبة ٣١.٧٪، وليبيا بنسبة ٦٪، أما واردات الصين من مصر فلا تتعدي ١٪ من إجمالي وارداتها الأفريقية، لذلك ترتب مصر في المرتبة الرابعة بنسبة ٥٪ من إجمالي حجم التعامل التجاري بين الصين والدول الأفريقية، بعد كل من: جنوب أفريقيا وأنجولا ونيجيريا بنسب: ٣٣٪ و٢١٪ و٦٪ لكل منهم على الترتيب عام ٢٠١٣(Schiere, et.al., 2011, PP. 28 – 31)، ومن ثم توجد فجوة تجارية بين مصر والصين وهو ما يحاول هذا البحث دراستها.

أهمية البحث:

يعتبر إقليم الصين أحد الأسواق الآسيوية الكبيرة والمتنامية، زيادة على دورها الرئيس في الاقتصاد العالمي، والذي يتوقع أن يستمر نموه مدفوعا بالنمو الاقتصادي السريع، وارتفاع الدخل والتحضر السريع وغيرها، وبالتالي الطلب المستمر على الواردات، مما يضيف فرصا هائلة أمام تنشيط الصادرات المصرية إلى هذه السوق المتنامية، وبخاصة في ظل حاجة مصر الملحة إلى التنويع في خريطة التصدير(Abu Hatab, et al., 2012, pp. 314 – 326.)، ويحاول البحث تسليط الضوء على أهمية تجارة مصر الخارجية متناولا إقليم الصين بالتحليل، ولعل السبب في اختيار إقليم الصين فضلا على عدم وجود دراسة جغرافية تناولت العلاقات التجارية المصرية الصينية بشكل مستقل؛ فإن الإقليم أحد الأسواق التجارية الكبيرة على مستوى العالم، والذي يزداد طلبه على الواردات باستمرار؛ مما يتيح فرصاً كبيرة أمام الصادرات المصرية نحو هذه الأسواق، خاصة وأن تجارة مصر الخارجية تميل إلى التركيز في أسواق البلدان الصناعية المتقدمة على حساب الأسواق الأخرى، مما يزيد من درجة اعتماد الاقتصاد المصري على الأنظمة الاقتصادية لهذه البلدان، بالإضافة إلى سياسة التبعية لها (Negem, 2008. PP. 30 – 33)، وإقليم الصين متميز جغرافيا واقتصاديا وإداريا، فمن الناحية الإدارية يضم دولتين متباينتين في الخصائص الجغرافية والسمات المكانية، وكذا منطقتين خاصتين ذاتيتي الحكم، ولكل منها دوره في التأثير على الاقتصاد العالمي والمصري. مناطق إقليم الصين ودوله ذات اقتصاد متطور ومتقدم، ويحتل مراتب عالمية متقدمة وربما تأثر الاقتصاد المصري بها جراء المبادلات التجارية بينهما. وتعد الصين الشعبية أهم دول الواردات المصرية خاصة في العقدين الأخيرين، وتشير بعض الدراسات إلى وجود تشابه بين تجربتي التنمية الاقتصادية في مصر والصين الشعبية، بالرغم من اختلاف كل منهما في أسلوب الانتقال من منهج التخطيط المركزي إلى آليات السوق، فمن ملامح التجربة الصينية:

تطوير القطاع العام وإنشاء المناطق الحرة وتشجيع الاستثمار الأجنبي وغيرها، وثمة نماذج مماثلة لذلك في التجربة المصرية (شعبان، ٢٠٠٨، ص ١٤).

أهداف البحث وتساؤلاته:

يهدف هذا البحث إلى تحليل حركة التجارة الخارجية المصرية الصينية من منظور جغرافي، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل ثمة تغير في طبيعة العلاقات التجارية المصرية الصينية في غضون فترة الدراسة؟
- ما الوضع الراهن لطبيعة التوزيع الجغرافي للعلاقات التجارية المصرية الصينية؟
- ما خصائص الهيكل التجاري المصري الصيني وتركيبه السلعي؟
- ما العوامل الجغرافية المؤثرة في حركة التجارة الخارجية المصرية الصينية؟
- هل تواجه التجارة الخارجية المصرية الصينية مشكلات؟ وما أنسب حلولها؟

منهجية البحث:

المناهج والأساليب: تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف البحث والاجابة عن تساؤلاته، بدءاً من تحديد مشكلة البحث؛ والمتمثلة في الفجوة التجارية بين مصر والصين، وصياغة تساؤلاته السابق ذكرها، ومروراً بالتحليلات المكانية والاحصائية المتعددة، وصولاً إلى صياغة مقترحات لأهم المشكلات، وفق ما اتضح من التحليل والدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي في دراسة تطور العلاقات المصرية الصينية، كما تم توظيفه أيضاً في دراسة التطور الزماني لبعض عناصر الدراسة. أما الأساليب: فتنوعت بين الأساليب الكمية والكيفية، فضلاً على أساليب التحليل المكاني والمعالجة الكارتوجرافية، وتمثلت في توظيف بعض برامج نظم المعلومات الجغرافية، مثل برنامج Arc GIS Ver. 10.2، زيادة على المعالجة الإحصائية للبيانات، وحساب العلاقات بينها، والاسقاطات المستقبلية لها وغيرها، باستخدام برامج إحصائية، أمثلة برنامج SPSS Ver. 22.

طريقة المعالجة: تتعدد مصادر بيانات التجارة الخارجية في مصر، والتي يشار إليها في مواضعها، غير أنه في بيانات السلاسل الزمنية وإجماليات التجارة السلعية، تم اعتماد بيانات البنك الدولي بالنسبة لإقليم الصين بهدف توحيد المقارنة، وذلك لأنه يعطي أطول فترة زمنية متاحة للبيانات مع تفصيل المناطق المدروسة، وهو ما لا يتوفر له بيانات تفصيلية محلية، وتم دراسة السلاسل الزمنية والتطور باستخدام معدلات التغير، وعند معالجة التركيب السلعي تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبيانات الأمم المتحدة لمعالجة نقص البيانات وتضاربها بالمصادر المحلية؛ حيث لوحظ وجود تباينات كبيرة بين البيانات داخل المصدر الواحد، وربما ترجع إلى أسلوب المعالجة المتبع لدي كل جهة، فمثلا يتبع البنك المركزي نظام التجارة العام، بينما يتبع الجهاز المركزي نظام التجارة الخاص (للاستزادة: وزارة التجارة والصناعة، مايو ٢٠١٠، ص ص٢٥ – ٢٧). واستخدم مصطلح (إقليم الصين) للإشارة إلى منطقة الدراسة، كما تمت المعالجة باستخدام كلمة (تايوان) للدلالة على جمهورية الصين الوطنية. واعتمد الباحث طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA) في توثيق مراجع البحث ومصادره (للاستزادة: عبد الوهاب، ٢٠١٢، ص ص ٢٤٥ – ٢٥٥).

وتمثل العمل الميداني في: تطبيق نموذج الاستبانة ملحق (١): والتي تحتوي على بندين: البند الأول: ويهدف إلى جمع بيانات حول الخصائص الديموغرافية والمكانية للعينة واهتماماتهم التجارية، والبند الثاني: ويضم ثلاثة محاور تهدف إلى جمع بيانات حول مدى الإقبال على السلع الصينية وأسبابه، وأهم مشكلات السلع الصينية ومقترحات حلها، وبنيت استبانة الدراسة بأسلوب ليكرت الثلاثي، لحساب المتوسط المرجح للإجابات، ومن ثم تحديد اتجاهات أفراد العينة، وتم التوزيع على عينة عشوائية عددها ٦٠٠٠ مفردة، أصبحت بعد استبعاد غير المستوفى منها ٥٥٧٢ مفردة، وهي ما اعتمدت نتائجها بهذا البحث، منهم ٢٦١٦ مفردة من الذكور بنسبة

٤٦.٩٪، و٢٩٤٤ مفردة من الإناث بنسبة ٥٢.٨٪، واختيرت بهذا الحجم بعد أن تبين أن إضافة أي مفردات جديدة لم تعد تؤثر في نتائج التحليل، وتم التوزيع على مجموعة من سكان الريف بنسبة ٥٣.٧٪، والحضر بنسبة ٤٦.٢٪، واختيرت العينة من محافظات: القاهرة والإسكندرية وبورسعيد كأمثلة للمحافظات الحضرية ومثلت ٣٧.٩٪ من حجم العينة، ومحافظات: الدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزة ودمياط وكفر الشيخ وبني سويف والمنيا، كأمثلة على المحافظات الريفية، وتم التوزيع عشوائيا بمدن هذه المحافظات وقراها بنسبة ٦٢.١٪ من إجمالي عينة البحث، واختيرت هذه المحافظات لاعتقاد الباحث في أهميتها السكانية، وما تمثله من أسواق استهلاكية، ورغبة في تنويع عينة البحث بين الريف والحضر، وبلغ معامل ثبات الاستبانة (٠.٨١٦)، بينما بلغ معامل صدق الاستبانة (٠.٩٠٣)؛ مما يؤكد أهمية نتائج الاستبانة، وإمكان الاعتماد عليها في هذه الدراسة. بالإضافة إلى المقابلات الرسمية الهادفة والاتصالات الهاتفية والمراسلات البريدية: حيث أجريت عدة مقابلات بهدف التأكد من البيانات، والحصول على اجابات لبعض تساؤلات البحث، وتمت مع بعض مديري شركات الاستيراد والتصدير، وبعض العاملين في مجال التخليص الجمركي بين مصر والصين، وبعض المسئولين بوزارة التجارة، ونقطة التجارة الخارجية، كما تمت الاتصالات والمراسلات البريدية، مع بعض التجار المصريين العاملين بهونج كونج، وماكاو، والصين الشعبية، وتايوان، خاصة فيما يخص بند مشكلات التجارة الخارجية بين مصر والصين.

حدود البحث: الحدود المكانية:

يبين الشكل (١) الموقع الجغرافي لإقليم الصين وأقسامه الادارية عام ٢٠١٦، ومن خلال الشكل يمكن ملاحظة أن إقليم الصين يتكون من دولتي: الصين الشعبية وجمهورية الصين (تايوان) بالإضافة إلى منطقتين إداريتين هما: هونج كونج وماكاو، وفيما يلي بعض سماتهم الجغرافية:

جمهورية الصين الشعبية: تنقسِم الصين الشعبية إلى ٣١ بلدية؛ تضم ٢٣ مقاطعة وخمس مناطق ذاتية الحكم، وثلاثة بلديات مركزية، وتبلغ مساحتها ٩.٥٩٦.٩٦٠ كم ٢ وبذلك فهي رابع أكبر مساحة في العالم والأولى في قارة آسيا بنحو خمس مساحتها، وبلغ عدد سكانها نهاية عام ٢٠١٥ نحو ١.٣٧ مليار نسمة (National Bureau of Statistics of China, 2016, PP., 15 – 122).

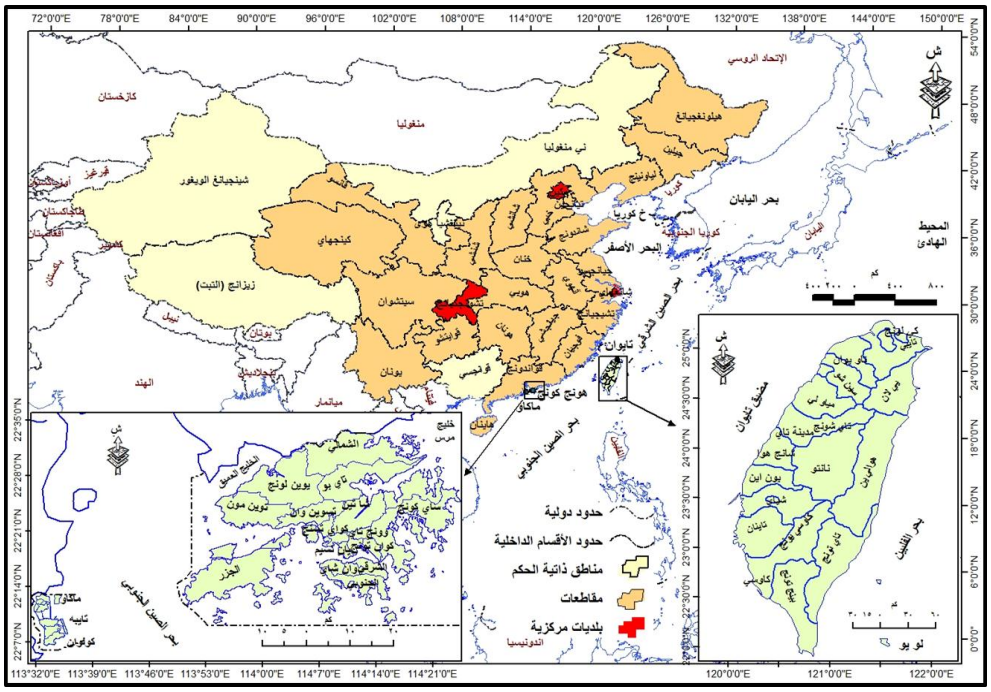

شكل (١) الموقع الجغرافي لإقليم الصين وأقسامه الإدارية عام ٢٠١٦

وتأسست جمهورية الصين الشعبية في أول أكتوبر عام ١٩٤٩، ثم دخلت في علاقات اقتصادية مع الدول الآسيوية والأفريقية، خاصة بعد مؤتمر باندونج لدول آسيا وأفريقيا عام ١٩٥٥، ثم دخلت في علاقات دبلوماسية مع مصر عام ١٩٥٦، لتصبح بذلك مصر هي أول دولة أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الجديدة في غربي آسيا وأفريقيا (Abu Hatab, et al., 2012, p. 314)، وتعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر مصدر، وتمتلك أكبر

احتياطي نقدي في العالم (وزارة التجارة والصناعة، ديسمبر ٢٠١٤، ص٤). ورتبت الصين الشعبية في المرتبة الأولى من حيث إجمالي حجم الواردات المصرية عام ٢٠١٣، كما رتبت مصر في المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث أهم المستوردين من الصين بنسبة ٩.٣٪ من إجمالي حجم الصادرات الصينية إلى الدول العربية (يُراجع: البنك المركزي المصري، ٢٠١٥).

جمهورية الصين الوطنية (تايوان): تبعد عن الشاطئ الجنوبي الشرقي للصين بنحو٢٦٠كم متمثلة في مضيق تايوان، وهي دولة جزرية عاصمتها تايبيه، تبلغ جملة مساحتها نحو ٣٦ ألف كم ٢؛ أي ٣.٦٪ من مساحة مصر، وتقع في ٨٦ جزيرة صغيرة أبرزها جزر: البيكادورس، كينمين، ماتسو وغيرها، وتعد جزيرة تايوان أكبرها، ومساحتها ٣٥.٨ ألف كم٢، وطولها ٣٧٧كم، ويبلغ أكبر عرض للجزيرة ١٤٢كم، وتضم بالإضافة إلى جزيرة تايوان: أرخبيل بينجو، ومساحته ١٢٦.٩كم٢، ومقاطعة كينمين ومساحتها ١٥١.٧كم٢، ومقاطعة لينشيانج ومساحتها ٢٩.٦كم٢، وبلغ عدد سكانها ٢٣.٤٩ مليون نسمة نهاية عام ٢٠١٥ (National Development Council, 2016, P.P., 25 – 17)، ويعتمد اقتصاد تايوان على الصناعة والتجارة الخارجية، وعلى مستوى الأقاليم التجارية تأتي قارة آسيا في المرتبة الأولى من حيث حجم المعاملات التجارية؛ حيث بلغت نسبة الصادرات التايوانية لدول آسيا ٧١.٧٪ كما بلغت نسبة وارداتها منها ٥٧.٥٪؛ محققة فائض دائم في ميزانها التجاري من معاملاتها مع دول آسيا، كما تأتي أفريقيا في المرتبة السادسة من حيث حجم المعاملات التجارية مع تايوان؛ حيث لم تتعدى نسبة الصادرات التايوانية إلى دول أفريقيا ٠.٩٪ من جملة صادراتها إلى دول العالم، بينما زادت وارداتها من دول أفريقيا لتمثل ١.٤٪ من جملة وارداتها من دول العالم، لتحقق عجز دائم من معاملاتها التجارية مع دول أفريقيا، وعلى مستوى الدول: تعتبر الصين الشعبية أهم الدول المستوردة من تايوان بنسبة ٢٥.٧٪ من إجمالي صادراتها، يليها إقليم هونج

كونج بنسبة ١٣.٧٪ ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٢.١٪ من إجمالي صادراتها إلى دول العالم، وبالنسبة للواردات التايوانية فاستأثرت بالمرتبة الثامنة عشر بين دول العالم من حيث حجم الواردات السنوية عام ٢٠١٥، وجاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى بنسبة ١٩.١٪، ثم اليابان بنسبة ١٦.٤٪ ثم الولايات المتحدة بنسبة ١٢.٣٪ في نهاية عام ٢٠١٥ (National Development Council, 2016, P.P., 216 – 230).

منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة[١]: تقع جنوب شرق ساحل الصين الرئيسي، تطل على بحر الصين الجنوبي، وعاصمتها فكتوريا، وتبلغ جملة مساحتها ١١٠٥.٦كم٢ شاملة جزيرة هونج كونج (٨٠.٧كم٢)، ومدينة كولون (٤٦.٩كم٢)، والأراضي الجديدة (٧٤٨.١كم٢)، بالإضافة إلى الجزر التابعة لها (٢٣٠كم٢)، والتي تزيد على ٢٠٠ جزيرة متفاوتة الأحجام، أكبرها هي جزيرة لانتاو، وبلغ عدد سكان هونج كونج ٧٣٠٥ نسمة نهاية عام ٢٠١٥(Census and Statistics Department, 2016-A, PP.1 – 8)، وتعاني هونج كونج من وجود عجز في الميزان التجاري ناتج عن زيادة الواردات خاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة، وعلى مستوى الأقاليم التجارية، تأتي قارة آسيا في مقدمة المناطق الجغرافية من حيث حجم المعاملات التجارية؛ حيث بلغت نسبة واردات هونج كونج من دول آسيا ٨٦.٥٪، وتأتي الصين الشعبية في مقدمة دول آسيا والعالم بنسبة ٤٩٪ من واردات هونج كونج، تليها تايوان بنسبة ٦.٨٪ ثم اليابان بنسبة ٦.٤٪ من جملة واردات هونج كونج عام ٢٠١٥، أما صادرات هونج كونج فاتسمت بالتركز الجغرافي في دول آسيا بنسبة

(١) أصبحت هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة لجمهورية الصين الشعبية في مايو عام ١٩٩٧، وتتمتع منطقة هونج كونج بدرجة عالية من الحكم الذاتي وفقا لمبدأ "دولة واحدة ونظامان" ولها قانونها ودستورها الخاص، ولا تزال منطقة هونغ كونغ مرفأ مجانيا ومنطقة جمركية منفصلة ومركزا ماليا دوليا، ويمكن لها أن تستخدم اسم 'هونغ كونغ، الصين' في إبرام وتنفذ اتفاقات مع الدول والمناطق الأجنبية ذات الصلة والمنظمات الدولية في المجالات المختلفة (Hong Kong Year Book, 2016, P.1).

٨١.٢٪، وتعتبر الصين الشعبية أهم دول آسيا والعالم بالنسبة لصادرات هونج كونج، حيث تستأثر بنسبة ٤٣.٥٪ من إجمالي حجم صادرات هونج كونج، تليها الولايات المتحدة الأمريكية في الأهمية النسبية البالغة ٨.٣٪ من جملة صادرات هونج كونج عام ٢٠١٥(محسوبة اعتمادا على: Census and Statistics Department, 2016-B, PP. 57 – 84).

منطقة ماكاو الإدارية الخاصة[١]: تشتمل على شبه جزيرة وبعض الجزر التابعة، تقع على بعد ٦٠ كم جنوب غرب هونغ كونغ، يحدها خور نهر اللؤلؤ من جهة الشرق، ونهر جوانجزو من جهة الغرب، وتبلغ جملة مساحتها ٣٠.٤كم٢، تشمل شبه جزيرة مكاو (٩.٣كم٢)، وجزيرة تايبه (٧.٦كم٢)، وجزيرة كولوان (٧.٦كم٢)، بالإضافة إلى منطقة كوتاي المستصلحة (٥.٩كم٢)، وبلغ عدد السكان ٦٤٦.٨ ألف نسمة نهاية عام ٢٠١٥ (Macao Year Book, 2016, p.8)، وتعاني ماكاو من وجود عجز في الميزان التجاري ناتج عن زيادة الواردات، وعلى مستوى الأقاليم التجارية تأتي قارة آسيا في المرتبة الأولى من حيث حجم المعاملات التجارية حيث بلغت نسبة صادرات ماكاو إلى دول قارة آسيا ٨٢.٢٪، كما بلغت نسبة وارداتها منها ٦١.٢٪، كما تأتي دول أفريقيا في المرتبة الخامسة من حيث حجم المعاملات التجارية مع ماكاو؛ حيث لم تتعد نسبة صادرات ماكاو إلى دول أفريقيا ٠.٣٧٪ من جملة صادراتها إلى دول العالم، كما انخفضت وارداتها من دول أفريقيا إلى ٠.١٪ من جملة وارداتها من دول العالم، وعلى مستوى الدول: تعتبر الصين الشعبية أهم دول المعاملات التجارية مع ماكاو؛ حيث مثلت ٣٥.٣٪ من إجمالي حركة التجارة الخارجية لماكاو، تليها منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة بنسبة ١٤.٥٪ ثم سويسرا

(١) أصبحت ماكاو منطقة خاصة تتبع جمهورية الصين الشعبية في ديسمبر عام ١٩٩٩، وتتمتع بالحكم الذاتي في جميع المجالات باستثناء الشئون الخارجية والدفاع تحت نظام "بلد واحد ونظامان" (CIA, The World Factbook, 2012).

بنسبة ٦.٧٪ من جملة تجارة ماكاو الخارجية نهاية عام ٢٠١٥(محسوبة اعتمادا على: The Government Information Bureau of the Macao Special Administrative Region, 2016, PP.580 – 584).

الحدود الزمنية للبحث:

يمتد الاطار الزمني للبحث لمدة ٢٦ عاماً، تبدأ من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٦، وفقا للبيانات التفصيلية المتاحة عن حجم التبادل التجاري بين مصر وإقليم الصين، وهي فترة كافية لتوضيح شكل التبادل التجاري بين مصر وإقليم الصين وتحليله مكانيا، ورسم خطوط التصور المستقبلي لموضوع الدراسة في حدوده المكانية الموضحة أعلاه بإقليم الدراسة.

الدراسات السابقة:

نتج عن نمو التجارة الدولية والاتفاقيات التجارية العديد من الدراسات العلمية، منها الاقتصادية والتي تبحث في المحددات غير المكانية للتجارة الدولية أي: ما يدفع التجارة الدولية؟، ومنها الجغرافية والتي تركز على أثر العوامل الجغرافية في التبادل التجاري أي: أين تتدفق التجارة؟، فمن الدراسات **الاقتصادية** التي ترتبط **بموضوع** هذا البحث ما يلي:

دراسة **صالح** (٢٠١٤) عن "أثر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومصر على التنمية الاقتصادية في مصر" وحللت الباحثة فيها: الملامح العامة للاقتصاد الصيني وملامح النمو الاقتصادي المصري، والعلاقات الاقتصادية المصرية الصينية، **وخلصت** الدراسة إلى وجود تأثيرا للاستثمارات الصينية على إجمالي الناتج المحلى المصري، وذلك وفقاً للنموذج القياسي بمعامل ارتباط طردي متوسط بلغ ٧٦٪، ومثلت نسبة الاستثمارات الصينية المباشرة إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نحو ١.٩٦٪، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع جمهورية الصين، وتشجيع الاستثمارات الصينية

للاستفادة من الخبرات الصينية في تدعيم العلاقات الاقتصادية، **لكن** الدراسة تعتمد على التحليل الاقتصادي للبيانات دون التحليل المكاني محور الدراسة الجغرافية بهذا البحث، كما أنها تدرس الصين الشعبية دون باقي مناطق إقليم الصين (صالح، ٢٠١٤). ودراسة **على** (٢٠١٣) عن "أثر الواردات الصينية على التشغيل في مصر" وحللت الباحثة فيها: بعض جوانب الواردات وأثرها على التشغيل في مصر، **وخلصت** الدراسة إلى وجود تأثيراً موجباً للواردات الصينية على إجمالي التشغيل في مصر، وأوصت الدراسة بضرورة تبني مجموعة استراتيجيات تقوي قدرتها التنافسية عند دخولها كشريك تجاري مع الدول الأخرى، لكنها تدرس الصين الشعبية دون باقي مناطق إقليم الصين، كما أنها تركز على دراسة الواردات دون باقي عناصر التجارة الخارجية (على، ٢٠١٣، ص ص ٦١ – ١٠٤). ودراسة **Abu Hatab**, et al., 2012 عن: التجارة الثنائية بين مصر والصين الشعبية، وحلل الباحثون فيها اتجاهات التجارة الثنائية بين مصر والصين الشعبية، ومكونات التجارة وكثافتها، والتجارة البينية الصناعية، والتكامل التجاري، ومن أهم نتائج هذا البحث أن صادرات الصين إلى مصر أكبر من وارداتها منها، مما أدى إلى وجود فائض تجاري كبير لصالح الصين، وإذا استمر هذا النمط التجاري بين مصر والصين؛ فمن المتوقع حدوث أزمات عديدة في الإنتاج المحلي المصري، ولم يتطرق البحث إلى باقي إقليم الصين وركز على الصين الشعبية فقط بخلاف هذا البحث(Abu Hatab, et al., 2012, pp. 314 – 326).

ومن الدراسات **الجغرافية** التي ترتبط **بموضوع** البحث: دراسة **رهبان** (٢٠١٣) عن "الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها" ودرس الباحث فيها: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية وتطور التجارة الخارجية ومؤشراتها الكمية، والتركيب السلعي للتجارة والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود أهمية كبيرة للموقع الجغرافي لسوريا في تجارتها الخارجية،

ووجود خلل في الميزان التجاري السوري، وجود تركز في الصادرات نحو الدول العربية والواردات من الدول الأوربية (رهبان، ٢٠١٣، ص ص ٥١١ – ٥٥٠). ودراسة **Andresen**, (2006) عن: جغرافية التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ودرست فيها: تاريخ العلاقات الاقتصادية الأمريكية الكندية، وتحليل التجارة البينية بين الولايات المتحدة وكندا، والتكامل بين الولايات المتحدة وكندا في ظل السياسات المحلية واتفاقية النافتا، وتدفقات التجارة الإقليمية بين الولايات المتحدة وكندا، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود تركيز شديد للتجارة الخارجية بين الدولتين، وكان لعامل المسافة دورا كبيرا في تحديد الأقاليم التجارية منذ عام ١٩٨١، وتغير الترتيب المكاني لتدفقات التجارة الخارجية بين كندا – الولايات المتحدة منذ إنشاء التجارة الحرة، حيث زادت التجارة البينية لكل منهما عن التجارة مع الدول الأخرى وغيرها (Andresen, 2006).

كما توجد دراسات جغرافية تناولت جانب من **منطقة الدراسة** وموضوعها ومنها: دراسة **جمال الدين** (٢٠١٥) عن: التحليل الجغرافي للواردات المصرية، ودرس الباحث فيها: الملامح الجغرافية لتجارة مصر الخارجية، واتجاهات نمو الواردات المصرية والعوامل المؤثرة فيها، والتركيب السلعي للواردات المصرية، والتقييم الجغرافي لمؤشرات الواردات المصرية، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات بشأن ترشيد واردات بعض السلع، ومقترح لبعض الإجراءات التي تساهم في زيادة الواردات العربية، وتختلف عن هذا البحث في التركيز على الواردات فقط (جمال الدين، ٢٠١٦، ص ص ٦٦١ – ٦٩٤). ودراسة **أبو العينين** (٢٠٠٧) عن: التجارة الخارجية لمصر منذ منتصف القرن العشرين، ودرست الطالبة فيها: تطور حجم التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها، ومنافذ التجارة الخارجية وتركيبها السلعي، **وخلصت** الدراسة إلى عدة نتائج منها: حاجة التصدير المصري إلى وجود منتج منافس دوليا، كما أن محصولي الأرز والقطن من أهم المحاصيل القابلة للتصدير،

وتختلف عن هذا البحث في الإطارين الزماني والمكاني لتوظيف منهجية البحث، حيث لم تشر إلى إقليم الصين بالتحليل الجغرافي أو الاقتصادي (أبو العينين، ٢٠٠٧).

ودراسة **جاد الرب** (٢٠٠٤) عن: تجارة مصر الخارجية في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) ودرس الباحث فيها: تطور التجارة الخارجية واتجاهاتها وحجم التجارة الخارجية، والتركيب السلعي للتجارة الخارجية، والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ومستقبلها، **وخلصت** الدراسة إلى عدة نتائج منها: زيادة حجم التجارة الخارجية أثناء فترة الدراسة؛ وبخاصة الصادرات البترولية، بينما تعد السلع الوسيطة من أهم الواردات المصرية، وتعتبر دول: غرب أوربا والدول الأسيوية ثم الدول العربية أهم الدول ذات المعاملات التجارية مع مصر، وغيرها، ولم تركز الدراسة على التفصيل الجغرافي للدول ومنها إقليم الصين وأهميته المكانية والاقتصادية في حركة التبادل التجاري المصري (جاد الرب، ٢٠٠٤، ص ص١٥٠–٢١٨). ودراسة **أحمد** (٢٠٠٤) عن: حركة التجارة الخارجية لمصر في النصف الثاني من القرن العشرين، ودرس فيها: تطور حركة التجارة والعوامل المؤثرة فيها والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وتركيبها السلعي ومشكلاتها، وخلصت إلى عدة نتائج منها: عدم الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية في إنتاج السلع المصدرة، وغياب البنية الأساسية لتمويل الصادرات، وضعف مستوى التعبئة والتغليف للمنتجات المصدرة، وغيرها، ولم ترسم الدراسة خطة مستقبلية لمشكلات التعامل التجاري المركز مكانيا مع بعض الدول أمثلة المختارة في هذا البحث كما لم تتناول إقليم الصين بالتفصيل (أحمد، ٢٠٠٤).

وثمة دراسات تمس الموضوع تناولت جانب من التجارة الخارجية أمثلة: دراسة عبد اللطيف (٢٠٠٩) عن: اتجاهات الصادرات المصرية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، (عبد اللطيف، ٢٠٠٩)، ودراسة المعداوي (٢٠٠٥) عن: مصر واتفاقية الكوميسا دراسة في جغرافية التجارة

(المعداوي، ٢٠٠٥)، ودراسة شنيشن (٢٠٠٥) عن: التقييم الجغرافي لواردات مصر من القمح (شنيشن، ٢٠٠٥)، ودراسة الزوكة (١٩٧٥) عن: اتجاهات التجارة الخارجية لمصر (الزوكة، ١٩٧٥)، وهذه الدراسات لم تتناول إقليم الصين بالتفصيل.

ومن خلال العرض السابق يتبين أن الدراسات التي تناولت التجارة الخارجية إما تناولتها بصفة عامة بين مصر ودول العالم خلال مدى زمني محدد، أو تناولت التجارة بين مصر وأحد التجمعات الدولية، أو تحليل للصادرات أو سلعة منها وكذا بالنسبة للواردات المصرية، أما تناول التجارة الخارجية بين مصر وإقليم الصين فيندر وجوده بين الدراسات الجغرافية، لذلك فبحث التجارة الخارجية بين مصر وإقليم الصين لم يفرد له دراسة جغرافية مستقلة؛ وهو ما جعله جديرا بالدراسة. **ولتحقيق أهداف البحث وجد أنه من الأوفق ترتيب عناصره كما يلي:**

أولاً: تطور التجارة الخارجية المصرية الصينية في الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٦).

ثانياً: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية الصينية.

ثالثاً: التركيب السلعي للتجارة الخارجية المصرية الصينية.

رابعاً: العوامل الجغرافية المؤثرة في التجارة الخارجية المصرية الصينية.

خامساً: كفاءة التجارة الخارجية المصرية الصينية.

سادساً: مشكلات التجارة الخارجية المصرية الصينية ومستقبلها.

الخاتمة.

وفيما يلي تناول هذه العناصر بالدراسة والتحليل الجغرافي:

أولاً: تطور التجارة الخارجية المصرية الصينية في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٦):

نظرا للتغير المستمر في قيم التجارة الخارجية، سيتم دراسة تطورها الزمني؛ لما له من أهمية في تحديد اتجاه التغير ومداه، وتقييم أثر الزمن مع العوامل الجغرافية الأخرى في تحديد شكل التغير وأسلوبه في قيم بيانات التجارة الخارجية، كما أنه

سيُعتمد عليه في دراسة التوقع المستقبلي للقيم المدروسة موضع هذا البحث، ويتأثر الميزان التجاري بالتطورات التي تحدث في قطاع التجارة الخارجية، خاصة في قيم الصادرات والواردات، وبالتالي معرفة مدى قدرة إيرادات الصادرات على تغطية نفقات الواردات (مغنية، ٢٠٠٥، ص١٢٩)، ويمكن تناول تطور حركة التجارة الخارجية (السلعية فقط) المصرية الصينية كما يلي:

١- تطور حركة الصادرات المصرية إلى إقليم الصين:

يبين الملحق (٢) والشكل (٢) تطور حركة الصادرات المصرية موزعة جغرافيا على إقليم الصين في الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٦):

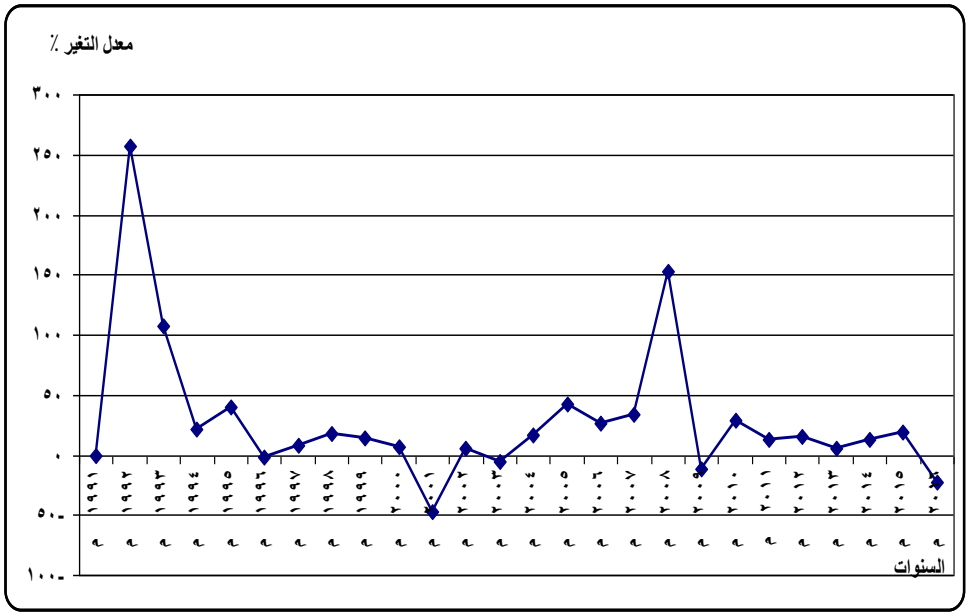

المصدر: بيانات الملحق (٢)

شكل (٢) معدل تغير الصادرات المصرية إلى إقليم الصين في الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٦)

ومن دراسة الملحق والشكل يتبين ما يلي:

تباين الأهمية المكانية لمناطق إقليم الصين وفقاً لمعدلات تغير قيم التجارة؛ حيث تزيد الصادرات المصرية إلى إقليم الصين بشكل تدريجي؛ حيث زادت قيمها من

٦٧١٨٣ ألف دولار عام ١٩٩١ إلى ١٢٨١٠٦٣ ألف دولار عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٥٥٢٨١١٢ ألف دولار عام ٢٠١٠ لتبلغ ٧٩٥٨٥٢٨ ألف دولار عام ٢٠١٦، وبالرغم من هذه الزيادة؛ إلا أنها لا تمثل سوى ٦.٧٪ من جملة الواردات من الإقليم نفسه عام ٢٠١٦، ونظرا لتباين قيم الصادرات ومعدلات نموها بإقليم الصين؛ فيمكن تقسيم فترة الدراسة بالجدول إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى في الفترة (١٩٩١ – ١٩٩٩): وهي أقل الفترات في قيم الصادرات المصرية إلى إقليم الصين، وكان تغير الصادرات أثناء هذه الفترة موجباً – عدا عام ١٩٩٦ – وهو ما يشير إلى التزايد المستمر في قيم الصادرات المصرية إلى إقليم الصين؛ حيث بلغ معدل نموها السنوي أثناء هذه الفترة ٤١.٢٪ وهو معدل متباين بين دول الإقليم ومناطقه؛ إذ زاد في الصين الشعبية إلى ٤٣.٢٪ وقل إلى ١٩.٦٪ في إقليم هونج كونج، كما بلغ معدل نمو الصادرات في تايوان ٣٥.٤٪ (محسوبة اعتمادا على بيانات الملحق ٢)، كما تتسم هذه المرحلة بتباين توزيع قيم الصادرات داخل إقليم الصين، حيث تستأثر تايوان بأكبر نسبة من الصادرات المصرية على حساب باقي مناطق الإقليم؛ لتزيد المنافسة بين جميع مناطق الإقليم في باقي سنوات المرحلة، ما خلا منطقة ماكاو التي قلت إليها الصادرات المصرية بشكل كبير، ودارت نسب تغطية الصادرات للواردات حول العشر؛ وهو ما ترتب عليه اتساع الفجوة التجارية بين صادرات مصر إلى إقليم الصين وارداتها منه لصالح إقليم الصين، وبالتالي عجز الميزان التجاري.

المرحلة الثانية في الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨): وتتسم بتباين معدل تغير الصادرات؛ نظرا لعدم ثبات قيم الصادرات المصرية إلى إقليم الصين، وهو ما يشير إلى عدم استقرار الصادرات المصرية إلى إقليم الصين أثناء هذه الفترة، والتي بلغ معدل نموها السنوي ١١.٤٪ وهو معدل أقل من معدل الفترة السابقة، إضافة إلى تباينه بين دول الإقليم ومناطقه؛ حيث زاد في الصين الشعبية إلى ١٣.٤٪ وقل إلى –

١٢.٤٪ في إقليم هونج كونج، وبلغ في تايوان ٨.٩٪ (محسوبة اعتمادا على بيانات الملحق ٢)، كما تتسم هذه المرحلة بتباين توزيع قيم الصادرات داخل إقليم الصين، حيث تستأثر الصين الشعبية بأكبر نسبة من الصادرات المصرية وتراجعت نسب تايوان وهونج كونج، ودارت نسب تغطية الصادرات للواردات بين الخمس والعشر؛ وبالتالي اتساع الفجوة التجارية بين صادرات مصر إلى إقليم الصين وارداتها منه لصالح إقليم الصين مع استمرار العجز في الميزان التجاري.

المرحلة الثالثة في الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٦): وهي أعلى الفترات في قيم الصادرات المصرية إلى إقليم الصين، وهو ما يشير إلى الآثار الإيجابية لسياسات زيادة الصادرات المصرية إلى إقليم الصين، غير أنها زيادة قليلة؛ حيث تراجع معدل نمو الصادرات المصرية إلى إقليم الصين إلى –٩.٩٪، وقد يعود ذلك إلى تراجع قيم صرف العملة المصرية، كما تباين معدل النمو الذي تراجع أيضاً في دولتي الصين إلى –٨.٤٪ وتايوان إلى –٤٢.١٪، إلا أن معدل النمو زاد في إقليم هونج كونج إلى ٥.٧٪(محسوبة اعتمادا على بيانات الملحق ٢)، وتتسم هذه المرحلة بتفوق الصين الشعبية واستئثارها بأكبر نسبة من الصادرات المصرية، وتراجع نسب كل من تايوان وهونج كونج وماكاو، ودارت نسب تغطية الصادرات للواردات بين الربع وأقل من العشر، مما يدل على التباينات الكبيرة؛ وبالتالي اتسعت الفجوة التجارية تدريجيا حتى نهاية هذه الفترة لصالح إقليم الصين، مع استمرار العجز في الميزان التجاري.

ومما سبق يتبين: انخفاض قيم الصادرات المصرية الصينية مقارنة بقيم الواردات، ومع ذلك زاد معدل نموها السنوي البالغ ١٨.٥٪ أثناء فترة الدراسة، مقارنة بالصادرات المصرية إلى بعض الدول والمناطق الأخرى أمثلة: الاتحاد الروسي بمعدل نمو –٠.٧٪، والولايات المتحدة بمعدل نمو ٣.٧٪، واستراليا بمعدل نمو ١٢.٧٪ (محسوبة اعتمادا على بيانات البنك المركزي المصري لنفس الفترة)، كما تباينت قيم الصادرات المصرية الصينية بين سنوات الدراسة، لتصل إلى أدني قيمها عام ١٩٩١،

وأعلاها عام ٢٠١٣؛ إلا أنها تميل عامة نحو الزيادة المستمرة؛ فزيادة معدلات النمو الإجمالي للبلدان النامية يشجع على زيادة صادراتها خاصة بعد عام ١٩٩٣(محمد، ٢٠٠٦، ص٢٣٣)، وتشير بعض الدراسات إلى وجود تأثير لانخفاض سعر صرف الجنيه المصري على الميزان التجاري، وبالتالي يزيد معدل التضخم في مصر عنه في الصين؛ مما يحد من الطلب على الصادرات المصرية، ويشجع على الاستيراد منها، أي توجد نسبة مغالاة في سعر صرف الجنيه المصري مقابل اليوان الصيني تتراوح بين ٢٣.٥٪ في شهر يناير ٢٠١٥ و٣٠٪ في شهر أكتوبر من العام نفسه (للاستزادة يُراجع: حلمي، ٢٠١٥، ص١٨).

٢- تطور حركة الواردات المصرية من إقليم الصين:

يبين الملحق (٢) والشكل (٣) تطور حركة الواردات المصرية إلى إقليم الصين في الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٤):

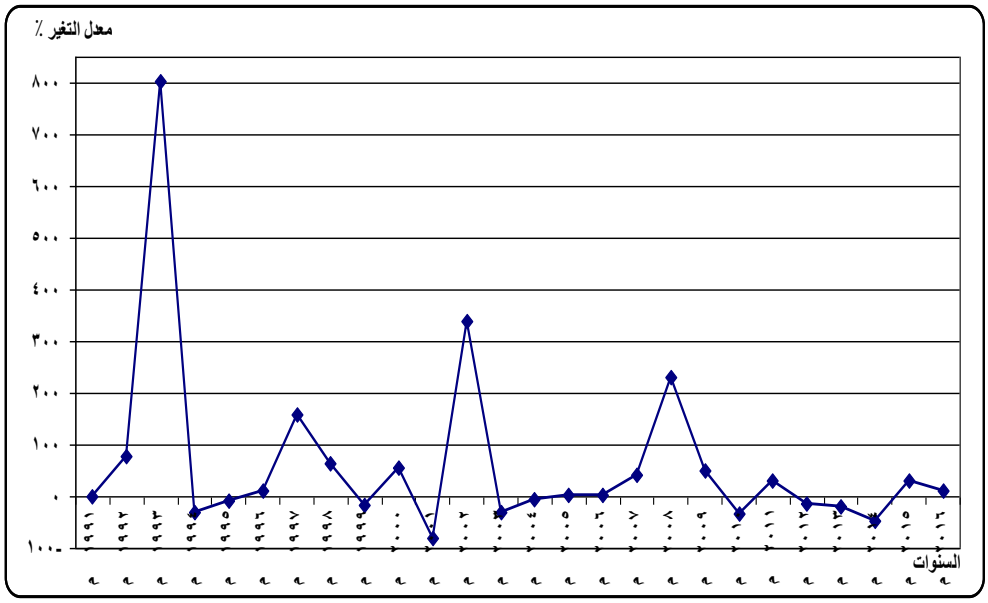

المصدر: بيانات الملحق (٢).

شكل (٣) معدل تغير الواردات المصرية من إقليم الصين في الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٦)

ومن دراسة الملحق والشكل يتبين ما يلي:

زادت الواردات المصرية من إقليم الصين على الصادرات أثناء فترة الدراسة؛ حيث زادت قيمها من ٤٣٤٧ ألف دولار عام ١٩٩١ إلى ٢٧٥٣١٧ ألف دولار عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٧٩٢٤٨٦ ألف دولار عام ٢٠١٠، ثم بدأت تنخفض بشكل تدريجي في السنوات الثلاثة الأخيرة، لتصل إلى ٥٢٩٢٥٨ ألف دولار عام ٢٠١٦، نظرا لسياسة تقليل الواردات المتبعة حالياً في مصر، ونظرا لتباين قيم الواردات ومعدلات نموها في إقليم الصين؛ فيمكن تقسيم فترة الدراسة إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى في الفترة (١٩٩١ – ١٩٩٩): وهي أقل الفترات في قيم الواردات المصرية من إقليم الصين، وثمة تباينات في قيم معدلات تغيرها؛ وهو ما يشير إلى عدم استقرار الواردات المصرية من إقليم الصين أثناء هذه الفترة؛ حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية كانت نتيجتها زيادة في أحجام الواردات خاصة أعوام: ١٩٩٥ و١٩٩٧ و ١٩٩٩ (كما سيلي شرحه في بند العوامل المؤثرة)، كما بلغ معدل نمو الواردات السنوي ٣٢٪ أثناء هذه الفترة، وهو معدل متباين داخل الإقليم؛ حيث كانت الواردات المصرين من الصين الشعبية هي الأسرع نموا، إذ بلغت ١٧.٦٪، كما بلغت ١٠.٧ في تايوان و ٤.٥٪ في هونج كونج، بينما تراجع معدل نمو الواردات من إقليم ماكاو إلى -٣٢.٣٪ (محسوبة اعتمادا على بيانات الملحق ٢)، كما يتباين توزيع الواردات المصرية من إقليم الصين، حيث استأثرت تايوان بأكبر نسبة من الواردات المصرية في بداية الفترة على حساب باقي مناطق الإقليم، ثم زادت المنافسة مع الصين الشعبية، والتي مثلت نسبتها نحو ٦٠٪ من جملة واردات مصر أثناء هذه الفترة.

المرحلة الثانية في الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨): وتتسم بالتباين الكبير في معدلات تغير الواردات المصرية من إقليم الصين، كما بلغ معدل نموها السنوي ١٤.٨٪، ويتباين هذا المعدل بين دولتي الإقليم؛ حيث زاد في الصين الشعبية إلى

١٨.٩٪، كما بلغ معدل نمو الواردات في تايوان ٥.٢٪، غير أن هذا المعدل تراجع بنسبة كبيرة في هونج كونج مقارنة بالفترة السابقة ليصل إلى -١٥.٧٪ (محسوبة اعتمادا على بيانات الملحق ٢)، كما تتسم هذه المرحلة أيضا بتباين توزيع الواردات المصرية من إقليم الصين، حيث تستأثر الصين الشعبية بأكبر نسبة من الواردات المصرية، وتتراجع نسب مساهمة باقي مناطق الإقليم.

المرحلة الثالثة في الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٦): وهي أعلى الفترات في قيم الواردات المصرية من إقليم الصين، غير أن الواردات المصرية بدأت تتناقص تدريجيا منذ أعلى زيادة لها خلال هذه الفترة عام ٢٠١٣، ويُدَلل على ذلك بتناقص معدلات نمو الواردات المصرية من إقليم الصين إلى ٧.٧٪، كما تباينت معدلات نمو الواردات بين دولتي الصين، التي تراجع معدلها إلى ٨.٢٪، وتايوان التي تراجع معدل نمو الواردات منها أيضا إلى ٢.٢٪، كما تراجع معدل نمو الواردات المصرين من إقليم هونج كونج إلى -٥.٨٪(محسوبة اعتمادا على بيانات الملحق ٢)، وتتسم هذه المرحلة بسيادة الواردات من الصين الشعبية التي استأثرت بأكبر نسبة منها على حساب نسب كل من تايوان وهونج كونج وماكاو.

ومما سبق يتبين: ارتفاع قيم الواردات المصرية الصينية، وزيادة معدل نموها السنوي بصفة عامة أثناء فترة الدراسة؛ إذ بلغ ٢١.٤٪ وهو معدل مرتفع مقارنة بواردات مصر من بعض الدول الأخرى أمثلة: دول الاتحاد الأوربي بمعدل نمو ٦.٤٪، والاتحاد الروسي بمعدل نمو ٦.٦٪، والولايات المتحدة بمعدل نمو ٢.٣٪ واستراليا بمعدل نمو ٢.٩٪ (محسوبة اعتمادا على بيانات البنك المركزي المصري لنفس الفترة)، كما تباينت قيم الواردات المصرية الصينية في غضون ستة وعشرين عاما بين أقلها عام ١٩٩١، وأعلاها عام ٢٠١٣، إلا أنها عامة تميل إلى الزيادة المستمرة، وفي هذه الفترة زاد إنتاج الصين الشعبية بنسبة ١٣٪ منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، كما قامت بتخفيض الضريبة على الصادرات أواخر عام ١٩٩٥؛

مما أدى إلى زيادة صادراتها (محمد، ٢٠٠٦، ص ٢٣٣)، يضاف على ذلك اتجاهات سياسات مصر الخاصة بالتجارة الخارجية، والتي أثرت على تذبذب مؤشر الواردات؛ إذ كان لتوقيع بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل نهاية عام ٢٠٠٤، دورا في تغير مؤشر الواردات، الذي تراجع مع الصين الشعبية في الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٧، ليعود إلى التزايد البطيء بداية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٣، نظرا لما كانت تمر به الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة اقتصادية كبيرة في ذلك العام، وبالتالي تغير منحنى الواردات لصالح الصين (محمد، ٢٠١٤، ص٤٦). كما تضاعفت قيم إجمالي التجارة الخارجية المصرية الصينية لأكثر من ١٧٧ ضعفاً عن سنة الأساس في غضون ستة وعشرين عاما، بمتوسط سنوي ٣.٨٨ مليون دولار.

٣- تطور الأهمية التجارية بين مصر والصين في الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٦):

تتباين نسب مساهمة التجارة الخارجية في الدخل القومي بين دول إقليم الصين ومصر، حيث تساهم التجارة بنسبة ٤١.٥٪ من إجمالي الدخل القومي للصين الشعبية عام ٢٠١٦، بينما مثلت ٢٢.٨٪ في ماكاو، و٨٦.٦٪ في هونج كونج، مقارنة بنسبة ٣١.٤٪ في مصر وفق بيانات البنك الدولي عام ٢٠١٦(World Bank Group, 2016, P. 129)، ولحساب الوزن النسبي لإقليم الصين وأهميته التجارية مع مصر مقارنة بدول العالم، وجد أنه من الأوفق عقد المقارنة الدولية مع الصين الشعبية كدولة مهمة، وذات تأثير في حجم التبادل التجاري المصري على المستوى الدولي، كما تم الاعتماد على بيانات الأمم المتحدة لإجماليات التجارة الدولية بين مصر ودول العالم لشموليتها لكن ينقصها المدى الزمني الذي حدده البحث، ومنها أمكن عمل الجدول (١) والذي بين تطور الأهمية التجارية بين مصر والصين الشعبية في الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٦)، وبالجدول يعبر الوزن النسبي بالجدول عن الأهمية النسبية للصين

الشعبية مقارنة بجملة التجارة مع دول العالم، بينما تعبر الرتب عن ترتيب الصين الشعبية بين دول العالم وفق نوع المعاملة التجارية مع مصر كما يلي:

جدول(١)تطور الأهمية التجارية بين مصر والصين الشعبية في الفترة(٢٠٠١-٢٠١٦)

السنة	الصادرات المصرية الصينية		الواردات المصرية الصينية		الميزان التجاري المصري الصيني	
	الوزن النسبي بين دول العالم	رتبة الصادرات	الوزن النسبي بين دول العالم	رتبة الواردات	الوزن النسبي بين دول العالم	الرتبة حسب عجز الميزان التجاري
٢٠٠١	٠.٢٠	٢٢	٤.٠	٦	٥.٥	٥
٢٠٠٢	٠.٣٧	٤	٤.٥	٤	٤.٣	٧
٢٠٠٣	٠.١٤	١٥	٤.٩	٤	٩.٢	٣
٢٠٠٤	٠.٢٥	١٧	٥.١	٣	١٠.٥	٣
٢٠٠٥	٠.١٥	١٧	٤.٦	٤	٨.٨	٣
٢٠٠٦	٠.٠٤	٢٢	٥.٨	٣	١٥.٨	٢
٢٠٠٧	٠.٠٣	٢٤	٦.٠	٤	١٣.٨	٤
٢٠٠٨	٠.٠٣	٢١	٨.٤	٢	١٥.٣	٢
٢٠٠٩	٠.٠٧	٧	٨.٧	٢	١٤.٢	٣
٢٠١٠	٠.٠٩	١٨	٩.٢	٢	١٦.٨	١
٢٠١١	٠.٠٨	١٦	٩.٢	٢	١٦.٦	١
٢٠١٢	٠.١٠	١٢	٩.٤	١	١٤.٤	١
٢٠١٣	٠.١١	١٦	١٠.٥	١	١٧.٠	١
٢٠١٤	٠.١١	٢٧	١١.٣	١	١٧.٤	١
٢٠١٥	٠.١١	١٩	١٣.١	١	١٧.٨	١
٢٠١٦	٠.١٣	١٥	١٣.٠	١	١٩.٩	١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرات التجارة الخارجية، والأمم المتحدة The World Trade Organization (WTO), (2016), ITC calculations based on UN COMTRADE statistics، والمعالجة الإحصائية للباحث

ومن دراسة الجدول يتبين ما يلي:

تغيرت رتبة الصين التجارية مع مصر على مدى الستة عشر عاما الماضية من الرتبة الخامسة عام ٢٠٠١ ثم إلى الرتبة السابعة عام ٢٠٠٢ إلى الرتبة الأولى بداية من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٦، متأثرة في ترتيبها بالزيادة المستمرة في صادراتها إلى مصر، والتي قدمتها إلى الرتبة السادسة عام ٢٠٠١، ثم إلى الثانية عام ٢٠٠٨، ثم إلى الرتبة الأولى بداية من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٦، وبالمقابل لا تزال رتبة الصين متأخرة بين أهم دول التصدير بالنسبة لمصر، حيث كانت في الرتبة ٢٢ عام ٢٠٠١ في تغير متباين بين تقدم ترتيبها إلى الرابعة عام ٢٠٠٢، وتراجعها إلى الرتبة ٢٧ عام ٢٠١٤، ثم إلى الرتبة الخامسة عشر عام ٢٠١٦، مما يدل على الزيادة التدريجية في الصادرات المصرية إلى الصين؛ حيث كان لتوقيع مصر ثلاثة برتوكولات تعاون في المجالات التجارية والصناعية والمعارض بداية من عام ٢٠٠٧، وتقديم تسهيلات ائتمانية بنحو ٢٠٠ مليون دولار للشركات الراغبة في شراء معدات وخطوط إنتاج من الصين؛ أثره في التوجه نحو زيادة التبادل التجاري بين مصر والصين، وبالتالي زيادة الأهمية التجارية لمصر مع الصين (وزارة التجارة والصناعة، مايو ٢٠١٠، ص ٦٦)، ويتفق ذلك مع سياسات إصلاح التجارة الخارجية التي اتبعتها الصين بعد عام ١٩٩١، ومنها: تخفيض سعر صرف عملتها الرسمية إلى ٥٠٪، وخفض الرسوم الجمركية على الواردات، وإصلاح نظام الصرف والسياسات الضريبية وغيرها، زيادة على ابتكار بعض السياسات الخاصة بتنمية الصادرات (للاستزادة: دلامي، ٢٠١٢، ص١٢٠).

أما التغير في الوزن النسبي للصين مقارنة بباقي دول المعاملات التجارية مع مصر، وعددها ١٩٦ دولة، فلا تزال نسب الصادرات المصرية إلى الصين أقل من ١٪، بينما تباينت نسب واردات مصر من الصين مقارنة بباقي دول الاستيراد، والتي زادت من ٤٪ عام ٢٠٠١ إلى ١٣٪ عام ٢٠١٦، لتستأثر بذلك الصين بنحو خمس

المعاملات التجارية مع مصر عام ٢٠١٦، وهو ما يشكل خطورة على الميزان التجاري المصري مع الصين، فيترتب على ارتفاع حجم الواردات الصينية؛ منافسة للصناعات المحلية وبخاصة في انخفاض الأسعار، وبالتالي التأثير السلبي على الناتج الصناعي، وحجم العمالة المطلوبة، (على، ٢٠١٣، ص ص ٦٤ و٦٥).

وما سبق يدل على أهمية مصر بالنسبة للصين كسوق لتصريف منتجاتها والعكس غير صحيح؛ فبالرغم من أهمية الصين كأحد أسواق التصدير المهمة عالميا؛ إلا أن الصادرات المصرية لم تغزها حتى اليوم؛ مما أدى إلى فائض تجاري كبير لصالح الصين، ومما يدل على أن الصين ليست سوق التصدير الرئيسية بالنسبة للمنتجات المصرية، وبمراجعة التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية على دول العالم تبين وجود نفس الظاهرة في صادرات الصين إلى مصر، أي أن مصر جزءا من أسواقها وليست سوقها الرئيسي، مقابل أن الصين هي المورد الرئيسي لمصر.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية الصينية:

يعكس التوزيع الجغرافي الحركة المكانية للمنتجات والسلع التجارية بين مصر وإقليم الصين، والتي تؤشر مع زيادتها على تحسن العلاقات التجارية، وملائمة الأسواق بين طرفي الدراسة، وتوضح بيانات الملحق (٢) تباين التوزيع الجغرافي لقيم التجارة الخارجية داخل إقليم الصين، ويمكن تناولها كما يلي:

١- الوزن النسبي لإقليم الصين بين الأقاليم التجارية المصرية:

زاد حجم التجارة الخارجية بين مصر وبعض المناطق الجغرافية أمثلة: روسيا الاتحادية ودول الكومنولث بمعدل ٩٣.٧٪، ثم الدول الأفريقية غير العربية بمعدل ١٩٪، بينما تراجعت التجارة الخارجية بين مصر وبعض الدول أمثلة: الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ٧.٣٪، واستراليا بمعدل ٣.٦٪ وغيرها (للاستزادة: البنك المركزي المصري، ٢٠١٥، ص٧٥). وبدراسة البيانات الإحصائية التجارية لمصر تبين منها تراجع معدل نمو الصادرات المصرية بصفة عامة من ١٥.٢٪ في العقد

الأول من القرن الحالي إلى -١.٣٪ خلال النصف الأول من العقد الحالي، وجاء الاتحاد الفيدرالي الروسي في المرتبة الأولى من حيث معدل نمو الصادرات رغم تراجعها من ٢٤.٢٪ أثناء العقد الحالي، مقارنة بمعدل نمو ٢٨.٧٪ في العقد الماضي، غير أنه يأتي في المرتبة السابعة بين باقي الدول التجارية مع مصر بنسبة ٢.٣٪ من إجمالي الصادرات المصرية عام ٢٠١٥، وبمتوسط سنوي ١٣٣.٤ ألف دولار في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٦). كما جاءت أستراليا في المرتبة الثانية من حيث معدل نمو الصادرات المصرية، والتي انخفضت أيضا معدلات نموها من ١٠.٩٪ خلال العقد الماضي إلى ٥.٥٪ خلال النصف الأول من العقد الحالي، ومع ذلك تتراجع أهميتها النسبية أمام الصادرات المصرية بنسبة ٠١٪، وبمتوسط ١٢.٣ألف دولار سنويا أثناء الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٤) . وكذلك انخفض معدل نمو الصادرات المصرية إلى الدول العربية من ٢٤٪ في العقد الأول من القرن الحالي إلى ٢.٦٪ خلال النصف الأول من العقد الحالي، وذلك رغم أهميتها النسبية للصادرات المصرية؛ حيث تأتي في المرتبة الثانية بنحو ربع جملة الصادرات المصرية وبمتوسط سنوي ٢١٤٢.٣ ألف دولا في الفترة نفسها، وترتبط مصر مع ١٨ دولة عربية باتفاقية التجارة الحرة العربية التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٨، حيث أدت إلى خفض الرسوم الجمركية تدريجيا من ١٠٪ عام ١٩٩٨ إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٠٥، وتعتبر دولتي السعودية والإمارات أهم الدول العربية ذات العلاقات التجارية مع مصر وفقا للبيانات الإحصائية عام ٢٠١٦، يضاف إلى ذلك اهتمام مصر بتوقيع اتفاقيات تجارة ثنائية مع سبع دول عربية منها: لبنان وسوريا وتونس والمغرب وغيرها، مما كان له أثرا في تنشيط التبادل التجاري بين مصر والدول العربية (محسوب اعتمادا على: وزارة التجارة والصناعة، مايو ٢٠١٠، ص ص ٥٥ – ٥٧). وبالرغم من تراجع معدل نمو الصادرات بين مصر ودول الاتحاد الأوربي من ١٪ أثناء العقد الماضي إلى -٢.٢٪ حتى منتصف العقد الحالي؛ إلا أنها تستحوذ على نحو ثلث الصادرات المصرية،

وبمتوسط سنوي ٤٧٦٥.٤ ألف دولار في غضون الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥)، ويعتبر الاتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الأول لمصر، وثاني أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد توقيع مصر اتفاقية المشاركة الأوربية، والتي دخلت حيز التنفيذ في يونيو عام ٢٠٠٤، والذي ينص على إعفاء الصادرات المصرية من السلع الصناعية إلى دول الاتحاد الأوربي من الرسوم الجمركية والضرائب، ومنح بعض الصادرات الزراعية المصرية مزايا تفضيلية، وفي المقابل تقدم مصر إعفاءات جمركية على وارداتها من الاتحاد الأوربي وفقا لجداول زمنية محددة (للاستزادة: وزارة التجارة والصناعة، مايو ٢٠١٠، ص ٤٠). وترتب الدول الأفريقية والآسيوية – عدا الدول العربية والاتحاد الروسي – في المرتبة الثالثة بنسبة ١٦.٣٪ من جملة الصادرات المصرية وبمتوسط سنوي ٢١٣٤.٨ ألف دولار، وهو ما يزيد قليلا على جملة الصادرات المصرية لباقي الدول مجتمعة، والتي تمثل ١٤.٧٪ من جملة الصادرات المصرية بما فيها بقية دول أوربا بنسبة ٥.٧٪، والاتحاد الروسي بنسبة ٢.٣٪ واستراليا بنسبة ٠.١٪، وكان نصيب بقية الدول ٦.٦٪.

وبالنسبة للواردات فثمة تراجع في معدلات نمو الواردات المصرية أثناء السنوات الست الأخيرة من دول العالم، ما خلا أستراليا، وتأتي الدول العربية في المرتبة الأولى من حيث معدل نمو الواردات بنسبة ١٥.٥٪ عام ٢٠١٥ رغم تراجعها عما هو الحال في العقد الأول من القرن الحالي حيث بلغت ١٩.٢٪، وفي المرتبة الثالثة لجملة الواردات المصرية بنسبة ٢٢.٥٪، وبمتوسط سنوي ٣٦٩٩.١ ألف دولا في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥). كما تأتي دول الاتحاد الأوربي في المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات المصرية بنسبة ٢٩.٢٪ عام ٢٠١٥، وبمتوسط سنوي ١٠١٥٣ ألف دولار أثناء الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥)، غير أن معدل نمو الواردات تراجع في الفترة الأخيرة حتى عام ٢٠١٥ (محسوب اعتمادا على: وزارة التجارة والصناعة، مايو ٢٠١٠، ص ص ٥٨ – ٥٩).

ويحسن قياس الوزن النسبي لإقليم الصين التجاري بين الأقاليم الجغرافية التجارية (التكتلات الاقتصادية) ذات العلاقات التجارية والاقتصادية مع مصر، والمبينة بالجدول (٢) والشكل (٤) التاليين، ومن دراسة الجدول والشكل يتبين ما يلي:

ترتبط مصر بعلاقات اقتصادية وتجارية مع ثلاثة عشر تكتلا اقتصاديا، لعل أهمها من الناحية التجارية كسوق لتصريف المنتجات المصرية ثلاثة أقاليم تجارية تتمثل في: الدول العربية الحرة، وتجمع دول الإسكوا والاتحاد الأوروبي، والتي استأثرت بنحو ٦١.٦٪ من إجمالي الصادرات المصرية، وتدل على التركز الجغرافي للصادرات المصرية[١]؛ حيث كان للقرب الجغرافي بالنسبة للاتحاد الأوروبي والصلات المكانية والثقافية دورا مهما في ذلك، أما إقليم الصين فتراجعت أهميته كسوق لتصريف المنتجات المصرية؛ حيث لم يحظ إلا بنسبة ٠.٩٪ من جملة الصادرات المصرية، وربما لكل من: اختلاف الثقافات، والتنوع الإنتاجي بالإقليم، والبعد المكاني المرتبط بطول المسافة، وزيادة تكاليف النقل؛ دورا في ذلك.

(١) يحسب التركز الجغرافي للصادرات بالصيغة:

$$\text{درجة التركز الجغرافي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات الدولة لأهم شريكين}}{\text{إجمالي صادرات الدولة}} \times ١٠٠$$

وإذا اقترب الناتج من ١٠٠ فإن هذا يجعل الدولة أكثر قابلية للتأثر بقرارات وتطورات تأتي من الخارج (رهبان، ٢٠٠٤، ص٢٢)

جدول(٢)الوزن النسبي لإقليم الصين التجاري بين الأقاليم التجارية المهمة لمصر عام ٢٠١٥

الأقاليم التجارية (التكتلات الاقتصادية)	نسبة ٪ الصادرات	نسبة ٪ الواردات	نسبة ٪ إجمالي التجارة	الميزان التجاري (ألف جنيه)	معدل التغطية	الفجوة التجارية
إقليم الصين	٠.٩	٨.٧	٦.٤	-٦٠٨٧٣٦٧٦	٤.٣	٩٥.٧
الأفتا	٠.١	١.١	٠.٨	-٧٦١٧٧٨٨	٤.٤	٩٥.٦
المير كيسور	٠.٤	٣.٧	٢.٧	-٢٥٥٥٧٥٨١	٤.٨	٩٥.٢
الأسيان	٠.٦	٣.١	٢.٤	-٢٠٦٣٢٧٥٢	٨.٥	٩١.٥
دول الأوبك (عدا الصين)	٦.٤	٢١.٣	١٦.٩	-١٣٦٦٨٩٨٤٥	١٢.٥	٨٧.٥
النافتا	٤.٣	٥.٥	٥.١	-٢٧٥١٦٩٣٤	٣٢.٠	٦٨.٠
الاتحاد الأوروبي	١٨.٧	٢٢.٢	٢١.٢	-١٠٥٧٦٦٩٨٨	٣٥.٠	٦٥.٠
دول الخمسة عشر	٧.٨	٨.٢	٨.١	-٣٦٦٧١٣٠٩	٣٩.٤	٦٠.٦
دول الثمانية الإسلامية	٤.٦	٤.٦	٤.٦	-٢٠٠٣٨٣٢٣	٤١.٢	٥٨.٨
الإسكوا	٢٠.٢	٩.٩	١٢.٩	-١١٢٥٤٥٣٢	٨٤.٥	١٥.٥
الدول العربية الحرة	٢٢.٧	١٠.٠	١٣.٧	-٤٠٠٥٢٠٠	٩٤.٥	٥.٥
الكوميسا	٤.٨	٠.٧	١.٩	٩٣٥٣٤٦٥	٢٨١.٤	-١٨١.٤
دول الشراكة في تنمية أفريقيا (نيباد)	٢.٠	٠.٢	٠.٨	٤٣٦٧٩٤٠	٣٤٤.١	-٢٤٤.١
دول الساحل والصحراء	٦.٤	٠.٨	٢.٤	١٤٠٧٨٥١١	٣٥٥.٤	-٢٥٥.٤
إجمالي الجمهورية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-٤٢٨٨٢٥٠١٢	٤١.٥	٥٨.٤

المصدر: محسوب اعتمادا على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، مايو ٢٠١٦.

أما الواردات المصرية فقد تباينت قيمها، ولم تتأثر بسوق الصادرات المصرية، بدليل وجود علاقة ارتباط طردية متوسط قيمتها ٠.٥٥ بين أسواق التصدير وأسواق الاستيراد المصرية المذكورة بالجدول، وهو ما يشير إلى قلة التركز الجغرافي بالنسبة لأسواق الواردات المصرية، ولعل أهمها: الاتحاد الأوروبي ودول الأوبك

والدول العربية، وشكلوا نحو ٥٣٪ من إجمالي الواردات المصرية، غير أن واردات مصر من الصين البالغة نسبتها ٨.٧٪ تفوق واردات مصر من خمسة أقاليم تجارية منها: الأفتا والميركيسور والأسيان وغيرها، ويعود التباين في التوزيع الجغرافي لأسواق الواردات المصرية لعدد من العوامل منها: الاتفاقيات التجارية والسياسات الحكومية وتوفر المنتجات التي تلبي الطلب المحلي للسوق المصري، زيادة على دور الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين الشعبية والتي ساهمت في زيادة انفتاحها الاقتصادي على العالم الخارجي، وكان أهم هذه الإصلاحات هو فتح التصدير أمام الاستثمار الأجنبي المباشر؛ مما ساهم في سرعة نموها الاقتصادي (للاستزادة: عباس، ٢٠٠٨، ص١٢٨).

كما استأثر إقليم الصين بنسبة ٦.٤٪ من إجمالي تجارة مصر الخارجية عام ٢٠١٥، محتلا بها مرتبة متقدمة بين أقاليم المقارنة بالجدول، وأفرزت المقارنة بين نسب الصادرات والواردات إلى الأقاليم الجغرافية، احتلال إقليم الصين المركز الأول من حيث حجم الفجوة التجارية الناتجة عن زيادة الواردات وقلة الصادرات.

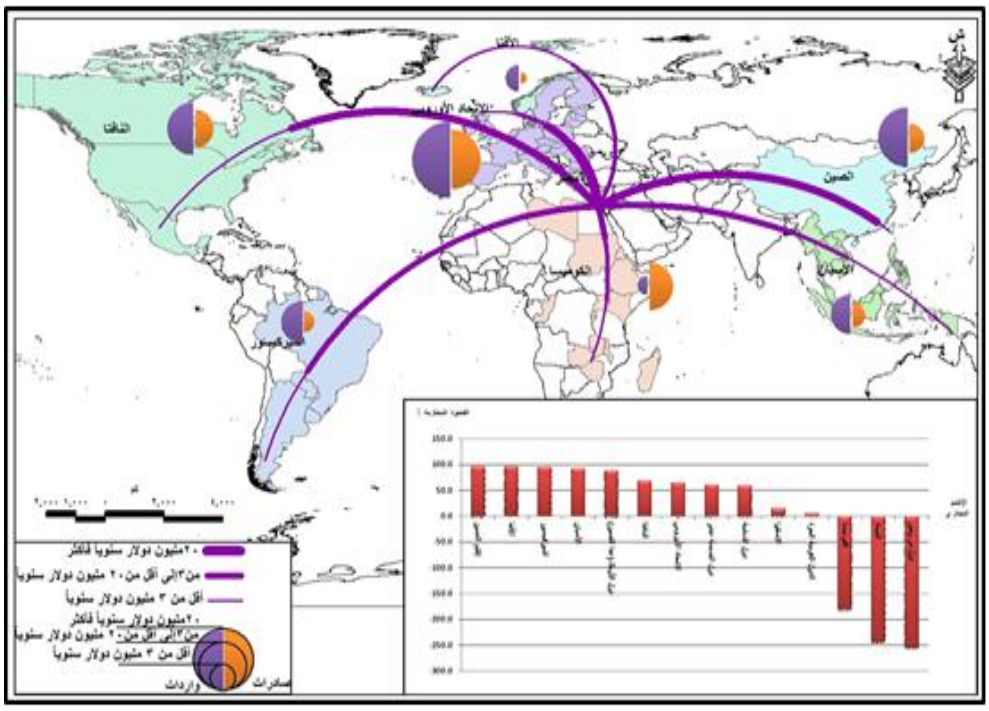

المصدر: بيانات الجدول (٢).

شكل(٤)الوزن النسبي لإقليم الصين التجاري بين الأقاليم التجارية المهمة لمصر ٢٠١٥

٢- التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية الصينية:

يهدف التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية على إقليم الصين إلى تحديد مدى التباين المكاني لأهمية السلع؛ والذي يشير إما لأهمية السلع أو لطبيعة التسويق لها، وبالتالي الأهمية المكانية لأسواق تصريف الصادرات المصرية داخل إقليم الصين، ويبين الجدول (٣) والشكل (٥) التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية على المناطق الصينية عام ٢٠١٦:

جدول (٣) توزيع الصادرات المصرية على إقليم الصين عام ٢٠١٦

المكان	الصادرات المصرية (ألف دولار)	النسبة من جملة إقليم الصين ٪	النسبة من جملة صادرات مصر ٪	النسبة من جملة الواردات الصينية ٪
الصين الشعبية	٤٩٥٠٣١	٩٣.٥	٢.٢	٠.٠٣١
هونج كونج	٢٨١٤٦	٥.٣	٠.١	٠.٠٠٢
الصين (تايوان)	٥٩٨١	١.١	٠.٠٣	٠.٠٠٠٤
ماكاو	١٠٠	٠.٠	٠.٠٠	٠.٠٠٠٠١
جملة إقليم الصين	٥٢٩٢٥٨	١٠٠.٠	٢.٤	٠.٠٣٣

المصدر: اعتمادا على بيانات الملحق (٢). وباقي أعمدة الجدول محسوبة وفق الكتب الإحصائية السنوية لدول الإقليم ومناطقه، بيانات عام ٢٠١٦.

ومن دراسة الجدول والشكل يتبين ما يلي:

صدرت مصر إلى إقليم الصين بنحو ٥٢٩٢٥٨ ألف دولار بنسبة ٢.٤٪ من جملة صادرات مصر عام ٢٠١٦، ولم تتعد هذه النسبة ٠.٠٣٣٪ من إجمالي واردات الإقليم من دول العالم، وهو ما يشير إلى ضعف الأهمية النسبية للصادرات المصرية في السوق الصيني؛ فهي نسبة قليلة مقارنة بحجم الواردات المصرية من الإقليم.

كما تباين التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات المصرية بين مناطق إقليم الصين، إذ تقدمت الصين الشعبية على باقي مناطق الإقليم في الأهمية المكانية للصادرات المصرية، حيث استوردت بقيمة ٤٩٥٠٣١ ألف دولار، بنسبة ٩٣.٥٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى الإقليم، وهو ما يشير إلى التركز الجغرافي للصادرات المصرية في الصين الشعبية، والتي تتسم باتساع السوق وزيادة الطلب على بعض المنتجات المصرية، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة؛ إلا أنها لم تمثل سوى ٢.٢٪ فقط من إجمالي الصادرات المصرية عام ٢٠١٦، والأكثر أهمية أنها لم تتعد ٠.٠٣١٪

تقريبا من جملة واردات الصين الشعبية من دول العالم، وهو ما يشير إلى ضعف الأهمية النسبية لقيم الصادرات المصرية بالنسبة للصين الشعبية، وهو ما يستوجب إعادة النظر في الميزان التجاري المصري مع الصين الشعبية.

وتأتي هونج كونج في المرتبة الثانية من حيث الأهمية المكانية للصادرات المصرية على إقليم الصين، غير أنها أهمية نسبية ضعيفة؛ حيث بلغت نسبتها ٥.٣٪ من جملة صادرات مصر إلى الإقليم، والتي بمقارنتها بجملة الصادرات المصرية؛ تبين أنها لم تتعد ٠.١٪ كما بلغت نسبتها ٠.٠٠٢٪ من جملة واردات هونج كونج من دول العالم، وينسحب ما سبق من حيث ضعف الأهمية المكانية للصادرات المصرية في الإقليم على تايوان، التي بلغت نسبة وارداتها من مصر نحو ١.١٪ وهو ما يمثل ٠.٠٣٪ من جملة صادرات مصر، وهي قيم لا تكاد تذكر؛ خاصة إذا ما قورنت بجملة واردات تايوان من دول العالم التي لم يتعد نصيب مصر منها نسبة ٠.٠٠٠٠٤ .

ومما سبق يتبين أن إقليم الصين لا يعتبر سوقا رائجة للصادرات المصرية.

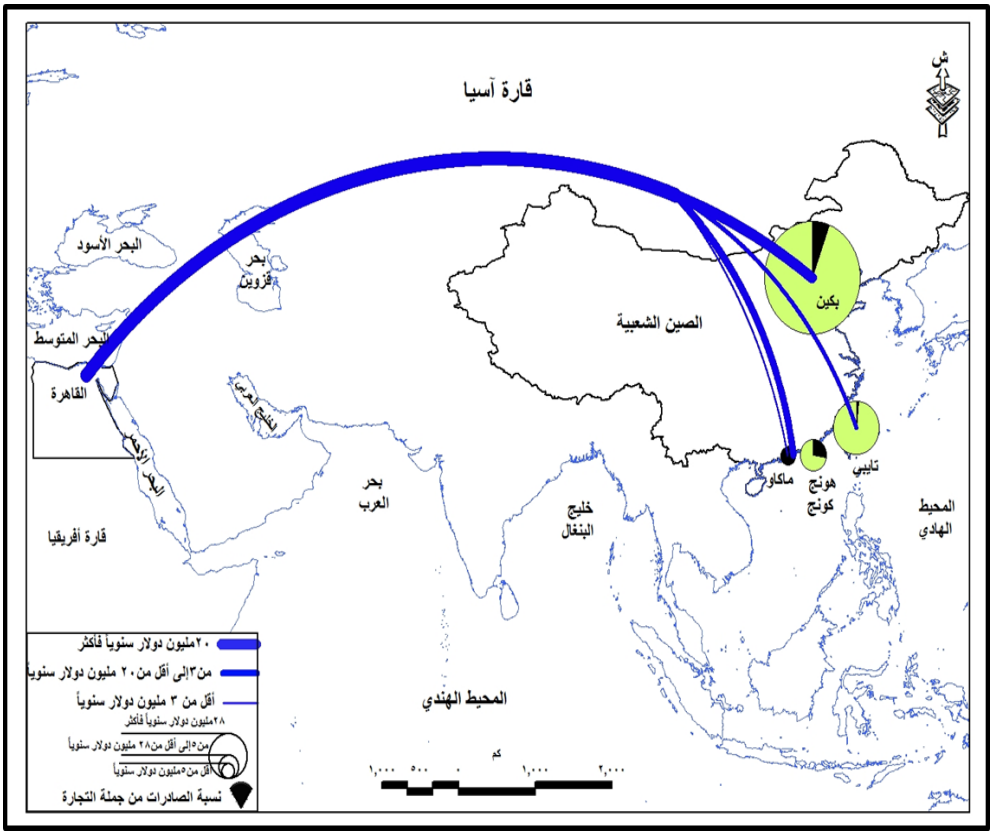

المصدر: الجدول (٣).

شكل (٥) التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية على إقليم الصين عام ٢٠١٦

- التوزيع الشهري لحركة الصادرات المصرية الصينية:

يعبر التغير الشهري عن موسمية حركة التجارة بين مصر والصين، والتي ترتبط بمواسم الانتاج، أو مواسم الطلب على السلع، ويبين الجدول (٤) التغير الشهري في نسب الصادرات المصرية لإقليم الصين في الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦):

جدول (٤) التغير الشهري في نسب الصادرات المصرية الصينية عام ٢٠١٦

الدولة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جملة
الصين الشعبية	٦.٢	١.٧	١٣.١	١٣.٣	١٠.٤	٣.٥	٦.٠	٦.٢	٥.٧	١٠.٢	٢٣.٣	٠.٤	١٠٠
الصين (تايوان)	٢.٥	٢.٩	٧.٣	٥.٧	١٣.٤	٤.٠	٢٠.٣	٤.٥	٨.١	١٤.١	١٦.٣	٠.٧	١٠٠
جملة إقليم الصين	٦.٢	١.٧	١٣.١	١٣.٢	١٠.٤	٣.٥	٦.١	٦.٢	٥.٨	١٠.٢	٢٣.٢	٠.٤	١٠٠
جملة صادرات مصر	٥.٦	٦.٧	٩.٢	٨.٧	٩.٦	٩.٠	٨.١	٨.٨	٧.٢	٨.٥	١٧.٦	١.١	١٠٠
نسبة الصين من جملة مصر	٢.٧	٠.٦	٣.٥	٣.٧	٢.٧	١.٠	١.٩	١.٨	٢.٠	٣.٠	٣.٣	٠.٩	٢.٤

المصدر: محسوب بالاعتماد على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،
النشرات الشهرية لبيانات التجارة الخارجية، إصدارات الشهور الواردة بالجدول لعام ٢٠١٦.

ومن دراسة الجدول يتبين ما يلي:

يوجد تباين في التوزيع النسبي للصادرات المصرية الصينية على شهور العام؛ حيث يتراوح متوسط نسب الصادرات بين ٤.٢٪ في شهر يونيو و١٢.٣٪ في شهر إبريل، ولتوضيح العلاقة بين الصادرات والواردات تم حساب معامل الارتباط بينهما، وتبين منها ضعف العلاقة بين توزيع صادرات مصر إلى الصين وارداتها؛ حيث بلغت قيمة العلاقة ٠.٢٣، وبالتالي لا توجد خطة خاصة بربط الصادرات إلى الصين بالواردات منها؛ لتباين ظروف الإنتاج ومواسمه بين كل من مصر وإقليم الصين، واختلاف ظروف الطلب بأسواق كل منهما. وبالربط بين التوزيع النسبي للصادرات المصرية الصينية ومثيلتها الآسيوية عام ٢٠١٦، تبين وجود علاقة ارتباط عكسية قيمتها -٠.١٨ وتدل على أهمية باقي دول آسيا؛ حيث تزيد الصادرات المصرية إليها دون الصين، والأمر مختلف بالمقارنة مع جملة صادرات مصر حيث تكاد تنعدم العلاقة؛ إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٠٠١.

وتتراوح نسب الصادرات المصرية الصينية من مثيلتها الآسيوية بين ٥.١٪ في شهر أكتوبر و٢٨.١٪ في شهر يونيو، كما مثلت الصادرات المصرية الصينية نحو ٤.٦٪ من إجمالي صادرات مصر إلى الدول الآسيوية عام ٢٠١٥، تزيد إلى ١٦.٣٪ كما هو الحال في شهر إبريل، وتقل إلى ٠.٧٪ كما هو الحال في شهر يونيو. كما مثلت الصادرات المصرية الصينية ٢.١٪ من إجمالي الصادرات المصرية عام ٢٠١٦، متباينة نسبها بين أدناها في شهر يونيو وتبلغ ٠.٥٣٪ وأعلاها في شهر إبريل بنحو ٥.٥٪.

٤- التوزيع الجغرافي للواردات المصرية الصينية:

يحدد التوزيع الجغرافي للواردات اتجاهات الحركة التجارية الواردة إلى مصر، وبالتالي إمكانية الربط بين المواقع وأنماط الانتاج؛ لتحديد مدى الأهمية النسبية للأسواق وبدائلها، إذا وجب البحث عن بدائل في حالات تعذر الاستيراد، ويبين الجدول (٥) والشكل (٦) التوزيع الجغرافي لقيم الواردات المصرية من المناطق الصينية عام ٢٠١٦، ويتبين منهما ما يلي:

استوردت مصر من إقليم الصين بنحو ٧٩٥٨٥٢٨ ألف دولار بنسبة ١٣.٧٪ من جملة واردات مصر عام ٢٠١٦، ولم تتعد هذه النسبة ٠.٢٨٪ من إجمالي صادرات الإقليم إلى دول العالم، وهو ما يشير إلى ضعف الأهمية النسبية للسوق المصري بالنسبة للصادرات الصينية بصفة عامة، غير أنها تمثل أهمية بارزة كسوق للواردات المصرية.

كما تباين التوزيع الجغرافي لقيم الواردات المصرية من مناطق إقليم الصين، حيث تقدمت الصين الشعبية على باقي مناطق الإقليم في الأهمية المكانية للواردات، التي بلغت قيمتها نحو ٧٥٥٤٢٠٣ ألف دولار، بنسبة ٩٤.٩٪ من إجمالي واردات مصر من إقليم الصين، وهو ما يشير إلى التركز الجغرافي للواردات المصرية في الصين الشعبية مقارنة بباقي الإقليم، وتزيد هذه النسبة على عشر الواردات المصرية

السنوية؛ حيث بلغت ١٣٪ من جملة الواردات المصرية عام ٢٠١٦، مما يدل على أهمية الصين كمصدر مؤثر في السلع المنتشرة في السوق المصري، والأكثر أهمية أن صادرات الصين إلى مصر لم تتعد ٠.٣٦٪ تقريبا من جملة صادرات الصين الشعبية إلى باقي دول العالم، وهو ما يشير إلى ضعف أهمية مصر كسوق سلعي للصادرات الصينية بالنسبة للصين، مقارنة بجملة صادراتها إلى دول العالم، وهو ما يستوجب إعادة النظر في الميزان التجاري المصري مع الصين الشعبية.

جدول (٥) توزيع الواردات المصرية على المناطق الصينية عام ٢٠١٦

الموقع	الواردات المصرية (ألف دولار)	النسبة من جملة إقليم الصين ٪	النسبة من جملة واردات مصر ٪	النسبة من جملة الصادرات الصينية ٪
الصين الشعبية	٧٥٥٤٢٠٣	٩٤.٩	١٣.٠	٠.٣٦
الصين (تايوان)	٣٥٩١٠٢	٤.٥	٠.٦	٠.١٣
هونج كونج	٤٥٢٢٣	٠.٦	٠.٠٨	٠.٠١
ماكاو	٠	٠	٠	٠.٠٠
جملة إقليم الصين	٧٩٥٨٥٢٨	١٠٠	١٣.٧	٠.٢٨

المصدر: اعتمادا على بيانات الملحق (٢). وباقي أعمدة الجدول محسوبة وفق الكتب الإحصائية السنوية لدول الإقليم ومناطقه، بيانات عام ٢٠١٦.

وتأتي تايوان في المرتبة الثانية من حيث الأهمية المكانية للواردات المصرية من إقليم الصين، غير أنها أهمية نسبية ضعيفة؛ حيث بلغت نسبتها ٤.٥٪ من جملة واردات مصر من إقليم الصين، والتي بمقارنتها من جملة الواردات المصرية؛ تبين أنها لم تتعد ٠.٦٪ كما بلغت نسبتها ٠.١٣٪ من جملة صادرات تايوان إلى باقي دول العالم، وينسحب ما سبق من حيث ضعف الأهمية المكانية لواردات مصر من إقليم الصين على هونج كونج التي بلغت نسبة صادراتها إلى مصر نحو ٠.٦٪ وهو

ما يمثل ٠.٠٠٨٪ من جملة واردات مصر عام ٢٠٠٦، وهي قيم لا تكاد تذكر خاصة إذا ما قورنت بجملة واردات هونج كونج من دول العالم والتي بلغت نسبتها ٠.٠١٪ .

ومما سبق يتبين أن السوق المصرية متأثرة بزيادة السلع الواردة من إقليم الصين، غير أن هذا التأثر متباين في درجة أهميته النسبية حسب دول الإقليم ومناطقه، إلا أن مصر تعتبر الصين أحد مصادرها السلعية المهمة، وهو ما قد يمثل خطورة على الاقتصاد المصري؛ حيث ثمة شبه تبعية للاقتصاد القومي للسلع الصينية؛ وبالتالي القابلية للتأثر بالقرارات والتطورات الخارجية الخاصة بإقليم الصين.

٥- التغير الشهري في حركة الواردات المصرية الصينية:

يمكن تناول تغير حجم الواردات المصرية الصينية من خلال الجدول (٦) الذين يبينان التغير الشهري في حركة الواردات المصرية الصينية عام ٢٠١٦:

جدول (٦) التغير الشهري في نسب الواردات المصرية الصينية عام ٢٠١٦

الدولة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جملة
الصين الشعبية	٧.٦	٧.٠	٨.١	٦.٦	٨.٨	٨.٩	٩.٤	١٢.٣	٨.١	٨.٨	١٣.٥	٠.٩	١٠٠
الصين (تايوان)	٦.٨	٣.٧	٧.٠	١٠.٤	٩.٦	١٠.٨	١٠.٣	١٠.٥	٨.٢	٩.٢	١٢.٤	١.٢	١٠٠
جملة إقليم الصين	٧.٦	٦.٨	٨.١	٦.٨	٨.٨	٨.٩	٩.٤	١٢.٢	٨.١	٨.٨	١٣.٤	٠.٩	١٠٠
جملة واردات مصر	٦.٦	٧.٢	٧.٥	٨.١	٨.٧	٩.٤	٩.٣	١٠.٩	٧.٣	٨.٨	١٥.٤	٠.٩	١٠٠
نسبة الصين من جملة مصر	١٥.٦	١٢.٨	١٤.٦	١١.٤	١٣.٨	١٢.٩	١٣.٨	١٥.٢	١٥.٢	١٣.٦	١١.٨	١٣.٨	١٣.٧

المصدر: محسوب بالاعتماد على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الشهرية لبيانات التجارة الخارجية، مصدر سبق ذكره

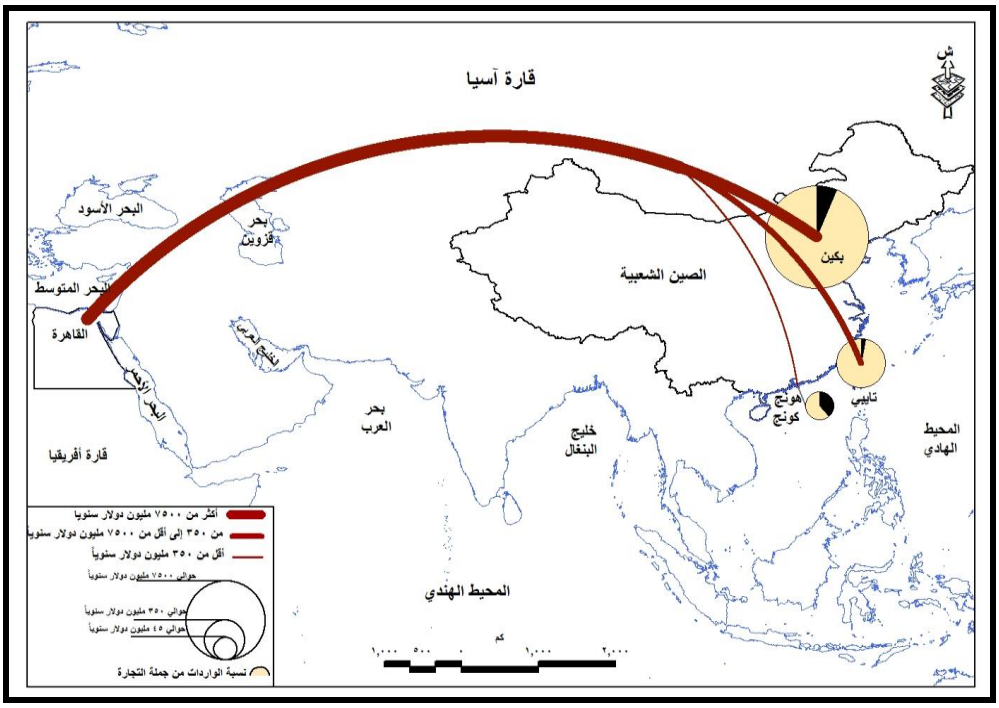

المصدر: الجدول (٥).

شكل (٦) التوزيع الجغرافي للواردات المصرية من إقليم الصين عام ٢٠١٦

ومن دراسة الجدول يتضح وجود تباين في التوزيع النسبي للواردات على شهور العام، ويلاحظ تزايد تدريجي للنسب بين بداية العام بنسبة ٧.٣٪ في يناير ونهايته بنسبة ١١.٧٪ في ديسمبر، وبخاصة في النصف الثاني من العام – بداية العام المالي في مصر – الذي يتسم بزيادة نسب الواردات المصرية الصينية، وبخاصة في شهور (يوليو – ديسمبر)، كما سجلا شهري إبريل ومايو أدني متوسط نسبي للواردات الصينية على مدار العام؛ بمتوسط نسبي ٦٪ و٦.٦٪ لكل منهما على الترتيب، ويعتبر شهر أغسطس عام ٢٠١٠ أقل الشهور في نسبة الواردات المصرية الصينية مقارنة بباقي شهور العام. كذلك يعتبر شهري: أكتوبر وديسمبر أعلى شهور العام في نسبة الواردات المصرية الصينية بنسب ٩.٧٪ و ١١.٧٪ لكل

منهما على الترتيب، وبالربط بين التوزيع النسبي للواردات المصرية الصينية ومثيلتها الآسيوية؛ تبين وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية فوق متوسطة قيمتها ٠.٦٧ ، متأثرة بتباين التوزيع النسبي للواردات؛ حيث ثمة فروق نسبية كبيرة: بالزيادة أمثلة شهور إبريل ومايو وأغسطس، وبالقلة أمثلة شهور يوليو وأكتوبر وديسمبر عام ٢٠١٦، والأمر مختلف بالمقارنة مع جملة واردات مصر؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٣٧ وهي علاقة طردية ضعيفة متأثرة بتباين النسب بين الواردات من الصين والواردات المصرية عامة وبخاصة في شهر نوفمبر والذي استأثر بأكثر من ربع إجمالي الواردات المصرية عام ٢٠١٦.

وتتراوح نسب الواردات المصرية الصينية من مثيلتها الآسيوية بين ٤٤.٤٪ و٧٦.٤٪ ، كما مثلت الواردات الصينية نحو ٥٨.٨٪ من إجمالي واردات مصر من الدول الآسيوية عام ٢٠١٦، وتزيد على الثلثين كما هو الحال في شهور: يونيو ويوليو وأكتوبر، وتقل إلى النصف تقريبا؛ مما يدل على أهمية الصين كمصدر مهم للواردات المصرية، الأمر الذي يشكل خطورة في حالة تعذر الاستيراد منها، وبالتالي ضرورة البحث عن بديل وإعادة النظر في التوزيع النسبي للواردات المصرية من دول قارة آسيا. كما تتراوح نسب الواردات المصرية الصينية من إجمالي الواردات المصرية بين أدنى نسبها البالغة ١٥.٨٪ في شهر إبريل وأعلاها في شهر سبتمبر والبالغة ٢٢.١٪ ، لتمثل نحو ١٦.١٪ من إجمالي واردات مصر عام ٢٠١٦.

ثالثاً: التركيب السلعي للتجارة الخارجية المصرية الصينية:

تختلف الأهمية النسبية لمشاركة السلع والمنتجات في حركة التجارة الخارجية، وذلك وفقا لكل من طبيعة المنتج، ومدى الطلب عليه، وأسعاره النسبية في الأسواق العالمية؛ والتي تعني القدرة على المنافسة (رهبان، ٢٠٠٤، ص ١٦٣)، ويمكن تناول الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية الصينية كما يلي:

١- هيكل الصادرات المصرية الصينية:

تتباين درجة أهمية السلع التجارية المصدرة من مصر إلى الصين، وفقا لنوعها وطبيعة الطلب عليها واستخداماتها، ويبين الجدول (٧) التركيب السلعي للصادرات المصرية الصينية عام ٢٠١٦[١]، ومن دراسة الجدول يتبين ما يلي:

يوجد تركز سلعي للصادرات المصرية الصينية([٢])، متمثلا في المنتجات المعدنية، التي تستأثر بأكثر من ثلثي الصادرات المصرية إلى إقليم الصين، وبقيمة نحو ٣٦٢٥١٤ ألف دولاراً، وتمثل هذه القيمة ١٠.٢٪ من جملة صادرات مصر السلعية إلى دول العالم (نفس مصدر الجدول)، وهو ما يشير إلى خطورة اعتماد الميزان التجاري المصري مع الصين على هذه المجموعة السلعية، فتشير بعض الدراسات إلى أن اعتماد الدول على تصدير عدد قليل من السلع (سلعة أو سلعتين)، يعرضها لأخطار التغيرات الاقتصادية، التي تترتب على الانقطاع المفاجئ في التصدير، والذي يحدث بسبب توتر علاقاتها السياسية مع الدول الأخرى، أو حدوث مقاطعة اقتصادية أو نشوب حروب وغيرها (رهبان ، ٢٠٠٤، ص ٢٢)، وتتباين الأهمية المكانية للمنتجات المعدنية المصرية داخل إقليم الصين؛ ففي حين لم تحظ مناطق الصين الخاصة بنصيب يذكر؛ كان للصين الشعبية النصيب الأكبر، والذي بلغ ٣٦١٧١٣ ألف دولارا مثلت ٩٩.٨٪ من جملة الصادرات من المنتجات المعدنية، بينما لم يتعد نصيب تايوان ٠.٢٪ منها، ويمكن تصنيف هيكل الصادرات السلعية المصرية الصينية إلى الفئات التالية:

---

(١)سيتم الاعتماد على بيانات الأمم المتحدة في دراسة الهيكل السلعي لسببين: الأول عدم وجود بيانات تفصيلية خاصة ببعض مناطق الإقليم بالمصادر المحلية، والثاني تباين أساليب تصنيف مناطق الإقليم للسلع، وفي أسلوب حساب القيم، وهي بيانات تعذر الحصول عليها من المصادر المحلية المصرية تفصيلياً.

(٢) تحسب درجة التركز السلعي للصادرات بالصيغة التالية:

$$\text{درجة التركز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة أهم السلع المصدرة}}{\text{قيمة مجمل الصادرات}} \times ١٠٠$$

(رهبان، ٢٠٠٤، ص٢٢)

جدول (٧) التركيب السلعي للصادرات المصرية الصينية عام ٢٠١٦

نوع السلعة (حسب النظام المنسق HS4)	الصين الشعبية		هونج كونج		ماكاو		تايوان		جملة إقليم الصين	
	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪
منتجات معدنية	٣٦١٧١٣	٧٣.١	٠	٠.٠	٠	٠	٨٠١	١٣.٤	٣٦٢٥١٤	٦٨.٥
مصنوعات حجرية أو زجاجية أو أسمنتيه	٤٩٢٦٤	٩.٩٥	٥١١٠	١٨.٢	٠	٠	١٦٥٦	٢٧.٧	٥٦٠٣٠	١٠.٦
منتجات نباتية	٢١٤٨٢	٤.٣	١٢٢٥٨	٤٣.٦	٠	٠	١٠٥٠	١٧.٦	٣٤٧٩٠	٦.٦
مواد نسيجية ومصنوعاتها	٢٠١٧١	٤.٠٧	١١١٣	٤.٠	٤	٤	٤٥٩	٧.٧	٢١٧٤٧	٤.١
منتجات الصناعات الكيميائية	١٤٦٧١	٣.٠	٢٢١٥	٧.٩	٠	٠	٢٥٣	٤.٢	١٧١٣٩	٣.٢
جلود ومصنوعات جلدية	٥٨٦٥	١.٢	٦١٨٤	٢٢.٠	٠	٠	١١٢٢	١٨.٨	١٣١٧١	٢.٥
لدائن ومطاط ومصنوعاتهما	٩٣٤٣	١.٩	١٣٠	٠.٥	٩٦	٩٦	٢٢٤	٣.٧	٩٧٩٣	١.٩
معادن ومصنوعاتها	٧٥١٥	١.٥٢	٨	٠.٠	٠	٠	١٦٥	٢.٨	٧٦٨٨	١.٥
سلع ومنتجات متنوعة	١٦٤٣	٠.٣٣	٦٨٩	٢.٤	٠	٠	٧٩	١	٢٤١١	٠.٤٦
آلات وأجهزة كهربائية وصوتية ولوازمها	١١٤٦	٠.٢٣	١٧	٠.١	٠	٠	٢٧	٠.٥	١١٩٠	٠.٢٢
منتجات صناعة الأغذية	٦٠١	٠.١	١٢	٠.٠	٠	٠.٠	١٠٥	١.٨	٧١٨	٠.١٤
خشب وفحم وفلين ومصنوعاتهم	٥٢٢	٠.١	٠	٠.٠	٠	٠	٠	٠.٠	٥٢٢	٠.١٠
معدات نقل	٤٥٣	٠.٠٩	٦	٠.٠	٠	٠	١	٠.٠	٤٦٠	٠.٠٩
أدوات وأجهزة دقيقة ولوازمها	٣٤٢	٠.٠٧	٢	٠.٠	٠	٠	٠	٠.٠	٣٤٤	٠.٠٦
حيوانات حية ومنتجات حيوانية	٢٢٤	٠.٠٥	٦٢	٠.٢	٠	٠	٢٤	٠.٤	٣١٠	٠.٠٦
أحذية وأغطية رأس ومظلات وما شابهها	٢٦	٠.٠١	١٥٢	٠.٥	٠	٠	٠	٠.٠	١٧٨	٠.٠٣
تحف فنية وقطع أثرية	٢	٠.٠٠٠	١٦٦	٠.٦	٠	٠	٠	٠	١٦٨	٠.٠٣
عجائن خشب وورق ومصنوعاتهم	٦	٠.٠٠١	٢٢	٠.١	٠	٠	١٤	٠.٢	٤٢	٠.٠٠٨
شحوم ودهون نباتية وحيوانية	٣٣	٠.٠٠٧	٠	٠.٠	٠	٠	٠	٠.٠	٣٣	٠.٠٠٦
أسلحة وذخائر ولوازمها	٧	٠.٠٠١	٠	٠.٠	٠	٠	٠	٠	٧	٠.٠٠١
أحجار كريمة ومعادن ثمينة	٢	٠.٠٠٠	٠	٠.٠٠	٠	٠	١	٠.٠	٣	٠.٠٠١
إجمالي	٤٩٥٠٣١	١٠٠	٢٨١٤٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٩٨١	١٠٠	٥٢٩٢٥٨	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصدر سبق ذكره،

و The World Trade Organization (WTO), Op cit. (١)

(١) تصنف السلع التجارية إلى مجموعات متناسقة، وثمة تصنيفات عديدة للسلع يحقق كل منها غرضا ما: التصنيف المحلي (NSC): وتختص به جهة حكومية مسئولة مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتصنيفات الدولية: وهي نتاج الاتفاقيات الدولية ولها مؤسسات دولية مختصة كالأمم المتحدة ومنظمة الجمارك العالمية وغيرها، وهناك ثلاثة أنواع من التصنيفات: أولاً: التصنيف المرجعي: ويحظى بقبول دولي مثل النظام المنسق (HS) والتصنيف المعياري للتجارة الدولية (SITC)، ثانياً: التصنيف المشتق من المرجعي: مثل التصنيف الموسع للفئات الاقتصادية (BES) والتصنيف المركزي للمنتجات (CPC)، وثالثاً: التصنيف المنسوب: يحقق غرضا محددا مثل التصنيف المعياري لأمريكا الشمالية (NAIC) (للاستزادة: خضر، ٢٠٠٦، ص ص ٤ – ١٢).

• **صادرات سلعية مرتفعة الأهمية والتأثير في الميزان التجاري المصري:** وتتمثل في مجموعتين سلعيتين تزيد نسبتيهما على ثلاثة أرباع الصادرات المصرية إلى إقليم الصين وتتمثلان في: المنتجات المعدنية بنسبة ٦٨.٥٪ من جملة الصادرات السلعية إلى الإقليم، مقارنة بنسبة ١٠.٢٪ من جملة الصادرات السلعية إلى دول بالعالم، والمصنوعات الحجرية والإسمنتية بنسبة ١٠.٦٪ من جملة الصادرات المصرية إلى إقليم الصين مقارن بنسبة ٧٪ من جملة الصادرات السلعية إلى دول العالم عام ٢٠١٦، ويعني ذلك وجود أهمية نسبية لهاتين المجموعتين السلعتين بإقليم الصين مقارنة ببقية دول العالم، وبالتالي يستأثر إقليم الصين بنسبة ٩.٦٪ من سلع هاتين المجموعتين، وتعتبر هونج كونج أهم مناطق الإقليم في استيراد الجلود والمصنوعات الجلدية، بأهمية نسبية ٤٧٪ ثم الصين الشعبية في المرتبة الثانية.

• **صادرات سلعية متوسطة الأهمية:** وتتمثل في ست مجموعات سلعية تتمثل في: المنتجات النباتية بنسبة ٦.٦٪، والمواد النسيجية ومصنوعاتها بنسبة ٤.١٪، ومنتجات الصناعات الكيميائية بنسبة ٣.٢٪، والجلود والمصنوعات الجلدية بنسبة ٢.٥٪، واللدائن والمطاط ومصنوعاتهما بنسبة ١.٩٪، والمعادن ومصنوعاتها بنسبة ١.٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية إلى إقليم الصين، ويعني ذلك أن جملة نصيب هذه الفئة يمثل ١٩.٧٪ من جملة صادرات مصر السلعية إلى إقليم الصين؛ مقارنة بنحو ٤٧٪ من إجمالي صادرات مصر السلعية إلى باقي دول العالم، وبالتالي يستأثر إقليم الصين بنحو ٠.٩٨٪ من صادرات مصر لهذه المجموعات السلعية، وتتباين الأهمية المكانية لأسواق الإقليم بالنسبة لهذه المجموعات السلعية؛ حيث رتبت الصين الشعبية في المرتبة الأولى بالنسبة لجميع المجموعات السلعية لهذه الفئة، ثم هونج كونج في المرتبة الثانية في كل المجموعات السلعية، ما خلا المجموعتين الأخيرتين؛ حيث تراجعت إلى المرتبة الثالثة، لتُبَادل الأهمية المكانية للمنتجات المصرية مع تايوان؛ التي كانت في المرتبة الثالثة بالنسبة للأهمية النسبية لسلع هذه الفئة.

• **صادرات سلعية قليلة الأهمية ويجب زيادتها:** وتتمثل في ثلاثة عشر مجموعة، لم تتعد جملة مساهمتها في الصادرات المصرية إلى إقليم الصين ١.٢٪ مقارنة بنحو ٣٣٪ لسلع هذه الفئة إلى باقي دول العالم، وبالتالي تتراجع أهمية إقليم الصين النسبية للمجموعات السلعية بهذه الفئة إلى ٠.١ تقريباً، وتتمثل هذه المجموعات السلعية المذكورة بالجدول من المجموعة التاسعة حتى المجموعة الواحدة والعشرين في نهاية الجدول وأهمها: الآلات والأجهزة الكهربائية والصوتية ولوازمها بنسبة ٠.٢٢٪، ومنتجات صناعة الأغذية بنسبة ٠.١٤٪، والأخشاب والفحم والفلين ومصنوعاتهم بنسبة ٠.١٪. وبالرغم من قلة صادرات مصر من هذه الفئة السلعية؛ إلا أنه يتباين توزيعها الجغرافي على أسواق إقليم الصين وفقا لحاجة كل منها، غير أنه بالمقارنة بالواردات المصرية من الأسواق والسلع نفسها؛ يتبين الوفرة النسبية لهذه المنتجات وعدم حاجة الأسواق الصينية إليها.

**** تحليل لأهم الصادرات السلعية إلى السوق الصيني (المنتجات المعدنية):**

من خلال البيانات السابق عرضها؛ تعد المنتجات المعدنية أهم السلع المصرية المصدرة إلى الأسواق الصينية عام ٢٠١٦، والجدول (٨) يبين المكونات السلعية للمنتجات المعدنية حسب توزيعها الجغرافي داخل إقليم الصين:

جدول (٨) صادرات مصر من المنتجات المعدنية إلى إقليم الصين مقارنة بالعالم عام ٢٠١٦

نوع السلعة (حسب النظام المنسق HS4)	الصين الشعبية		تايوان		جملة إقليم الصين		صادرات مصر للعالم ٢٠١٦		نسبة إقليم الصين العالم٪
	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪	
خامات معادن، خبث ورماد	٥٤٦٦	١.٥	٢٣	٢.٩	٥٤٨٩	١.٥	١٤١٩٠	٠.٤	٣٨.٧
وقود معدني، زيوت معدنية ومواد قارية، شموع معدنية	٣٤٨١٥٤	٩٦.٣	٧٦٠	٩٤.٩	٣٤٨٩١٤	٩٦.٢	٣٢٢٩٠٩٥	٩١.٣	١٠.٨
ملح؛ كبريت؛ أتربة وأحجار؛ مواد جبسيه؛ كلس وإسمنت	٨٠٩٣	٢.٢	١٨	٢.٢	٨١١١	٢.٢	٢٩٤٤٩٤	٨.٣	٢.٨
جملة	٣٦١٧١٣	١٠٠	٨٠١	١٠٠	٣٦٢٥١٤	١٠٠	٣٥٣٧٧٧٩	١٠٠.٠	١٠.٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصدر سبق ذكره،

و The World Trade Organization (WTO), Op cit.

ومن الجدول يتبين ما يلي:

تباين التوزيع الجغرافي لأسواق المنتجات المعدنية المصرية بإقليم الصين؛ حيث ثمة تنافس بين أسواق كل من الصين الشعبية وتايوان عليها، بينما لم تستورد أي من الأقاليم الخاصة منتجات معدنية من مصر عام ٢٠١٦. ويعتبر الوقود المعدني والزيوت المعدنية والمواد القارية[١] أهم الصادرات المصرية إلى إقليم الصين؛ حيث بلغت قيمتها ٣٢٢٩٠٩٥ ألف دولاراً عام ٢٠١٦ بنسبة ٩١.٣٪ من جملة واردات الإقليم من المنتجات المعدنية المصرية، وتستأثر الصين الشعبية بأكبر كمية منها؛ حيث استوردت بنحو ٣٤٨١٥٤ ألف دولاراً مثلت ٩٦.٣٪ من جملة وارداتها من المنتجات المعدنية ونحو ٩٩.٧٪ من إجمالي الكمية المصدرة إلى الإقليم، في حين لم يتعد نصيب تايوان من السلعة نفسها ٧٦٠ ألف دولاراً وتعتبر أعلى وارداتها من المنتجات المعدنية؛ إذ بلغت نسبتها ٩٤.٩٪. وتمثل واردات الإقليم ١٠.٨٪ من إجمالي كمية الوقود والزيوت المعدنية المصرية المصدرة إلى العالم عام ٢٠١٦.

ووفقا للأهمية النسبية لأصناف السلع المعدنية يعتبر السوق الصيني هو الأهم بالنسبة للخامات المعدنية والخبث [٢]، حيث صدرت مصر إلى الإقليم بنحو ٥٤٨٩ ألف جنيه، ورغم قلة هذا الرقم؛ إلا أنه يمثل ٣٨.٧٪ من جملة الخامات المعدنية المصدرة إلى دول العالم، كان نصيب الصين الشعبية منها نحو ٥٤٦٦ ألف دولاراً تمثل ٩٩.٦٪ من جملة الخامات المعدنية المصدرة إلى الإقليم، كما تعادل نحو ٣٨.٥٪ من جملة الخامات المعدنية المصدرة إلى دول العالم، وتأتي تايوان في

(١) يشمل وقود معدني وزيوت معدنية ومواد قارية وشموع معدنية: الفحم الحجري والقطران والزفت وزيوت النفط والزيوت المتحصل عليها من مواد قارية أو مواد معدنية أو تقطير الفحم الحجري وشمع البارافين والأسفلت وغيرها (يُراجع في ذلك: World Customs Organization (WCO), (2014), The Harmonized Commodity Description and Coding System (HS), ver4, PP.39 – 49).

(٢) تشمل: خامات معادن وخبث ورماد: خامات حديد و مركزاتها، وخامات منجنيز و مركزاتها، خامات نحاس و مركزاتها، وخامات ألومنيوم و مركزاتها وغيرها (يُراجع في ذلك: World Customs Organization, Op cit, 2014, PP.39 – 49).

المرتبة الثانية بنحو ٢٣ ألف دولاراً بنسبة ٢.٩٪ من جملة وارداتها المعدنية من مصر عام ٢٠١٦. وتتراجع الأهمية النسبية لأصناف: الملح والكبريت والأتربة والمواد المشابهة؛ حيث بلغت صادرات مصر إلى إقليم الصين منها نحو ٨١١١ دولاراً مثلت ٢.٨٪ من إجمالي ما تم تصديره إلى باقي دول العالم، مما يدل على عدم حاجة السوق الصيني إليها؛ رغم عظم الكمية المصدرة إليه والتي فاقت ثلث الكمية المصدرة إلى باقي دول العالم، إما لوجود البدائل الأرخص أو توفر المنتج في السوق الصيني.

٢- هيكل الواردات المصرية الصينية:

ثمة اختلاف في طبيعة السلع الصينية الواردة إلى السوق المصري مقارنة بالسلع المصدرة، ويبين الجدول (٩) الهيكل السلعي للواردات المصرية الصينية عام ٢٠١٦، ومن دراسة الجدول يتبين ما يلي:

يوجد تركز سلعي للواردات المصرية من إقليم الصين[١]، متمثلا في الآلات والأجهزة الكهربائية والصوتية ولوازمها؛ حيث استأثرت بأكثر من ربع الواردات المصرية الصينية، وبقيمة ٢٩٣٠٨٣٨ ألف دولاراً تمثل ٣١.٤٪ من جملة واردات مصر من هذه السلع من باقي دول العالم (نفس مصدر الجدول)، وهو ما يدل على أهمية السوق المصري بالنسبة لهذه المجموعة السلعية الصينية، وبالتالي ثمة خطورة في الاعتماد على هذه المجموعة السلعية من السوق الصيني، وتتباين الأهمية المكانية للآلات والأجهزة الكهربائية والصوتية المستوردة من إقليم الصين؛ حيث بلغ نصيب الصين الشعبية ٢٧٧٩١٧٧ ألف دولارا مثلت ٩٤.٨٪ من جملة واردات الأجهزة الكهربائية والصوتية من إقليم الصين، بينما لم يتعد نصيب تايوان ٣.٤٪

(١) تحسب درجة التركز السلعي للواردات بالصيغة التالية: درجة التركز السلعي للواردات = قيمة أهم السلع المستوردة / قيمة مجمل الواردات المصدر × ١٠٠

(بتصرف عن: رهبان، ٢٠٠٤، ص٢٢)

منها، وتراجع نصيب هونج كونج إلى ٠.٩٪ من هذه المجموعة السلعية، ويمكن تصنيف هيكل الواردات السلعية المصرية الصينية إلى الفئات التالية:

جدول (٩) الهيكل السلعي للواردات المصرية الصينية عام ٢٠١٦

نوع السلعة (حسب النظام المنسق HS4)	الصين الشعبية		هونج كونج		ماكاو		تايوان		جملة إقليم الصين	
	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	٪	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪
آلات وأجهزة كهربائية وصوتية ولوازمها	٢٧٧٩١٧٧	٣٦.٨	٢٦٢٠١	٥٧.٩	٠	٠	١٢٥٤٦٠	٣٤.٩	٢٩٣٠٨٣٨	٣٦.٨٣
مواد نسيجية ومصنوعاتها	١٣٨٨٧٠٤	١٨.٤	٣٥٥٨	٧.٩	٠	٠	١٧٢٥٤	٤.٨	١٤٠٩٥١٦	١٧.٧١
معادن ومصنوعاتها	٩٥٤٥٢٠	١٢.٦	٤٢٤	٠.٩	٠	٠	٤٩٣٠٣	١٣.٧	١٠٠٤٢٤٧	١٢.٦٢
منتجات الصناعات الكيميائية	٥٣٧٥١٥	٧.١	١٦٥٤	٣.٧	٠	٠	٣٤٠٥٢	٩.٥	٥٧٣٢٢١	٧.٢٠
لدائن ومطاط ومصنوعاتهما	٤٧٣٥٤٥	٦.٣	٤٦٩٧	١٠.٤	٠	٠	٩٢٢٧٧	٢٥.٧	٥٧٠٥١٩	٧.١٧
معدات نقل	٤٨٠٥٩٧	٦.٤	٢٧٩٦	٦.٢	٠	٠	٢٧٦٣٢	٧.٧	٥١١٠٢٥	٦.٤٢
سلع ومنتجات متنوعة	١٦٣٠٩٤	٢.٢	٢٩٥	٠.٧	٠	٠	٣١٣٥	٠.٩	١٦٦٥٢٤	٢.٠٩
أدوات وأجهزة دقيقة ولوازمها	١٣٥٣٥٢	١.٨	١٣٧١	٣.٠	٠	٠	٤١١٦	١.١	١٤٠٨٣٩	١.٧٧
مصنوعات حجرية أو زجاجية أو أسمنتيه	١٠٢٩٥٨	١.٤	٥٥٣	١.٢	٠	٠	٩١٨	٠.٣	١٠٤٤٢٩	١.٣١
منتجات نباتية	١٠٣٦٤٥	١.٤	٥٧	٠.١	٠	٠	١٤٧	٠.٠	١٠٣٨٤٩	١.٣٠
عجائن خشب وورق ومصنوعاتهم	٩٠٢٩١	١.٢	١٩٢٦	٤.٣	٠	٠	٩٠٢	٠.٣	٩٣١١٩	١.١٧
خشب وفحم وفلين ومصنوعاتهم	٩١٠٥٣	١.٢	٠	٠.٠	٠	٠	٨٢	٠.٠	٩١١٣٥	١.١٥
أحذية وأغطية رأس ومظلات وما شابهها	٧٢٤٠٩	١.٠	٣	٠.٠	٠	٠	٣٦	٠.٠	٧٢٤٤٨	٠.٩١
تحف فنية وقطع أثرية	٤٠٩٦٥	٠.٥	١١٩٦	٢.٦	٠	٠	٢٢٢	٠.١	٤٢٣٨٣	٠.٥٣
جلود ومصنوعات جلدية	٤٠١٤٠	٠.٥	٢٠٢	٠.٤	٠	٠	٦	٠.٠	٤٠٣٤٨	٠.٥١
منتجات صناعة الأغذية	٣٩١٨٣	٠.٥	٠	٠.٠	٠	٠	٧٧٧	٠.٢	٣٩٩٦٠	٠.٥٠
حيوانات حية ومنتجات حيوانية	٢٧٨٣٥	٠.٤	٠	٠.٠	٠	٠	٢٤٥٦	٠.٧	٣٠٢٩١	٠.٣٨
منتجات معدنية	٢١٩٤٣	٠.٣	٣٩	٠.١	٠	٠	٦٩	٠.٠	٢٢٠٥١	٠.٢٨
أحجار كريمة ومعادن ثمينة	٨٤٠٤	٠.١	٢٢٣	٠.٥	٠	٠	١	٠.٠	٨٦٢٨	٠.١١
شحوم ودهون نباتية وحيوانية	١٥٨٤	٠.٠	٠	٠.٠	٠	٠	٢١٥	٠.١	١٧٩٩	٠.٠٢٣
أسلحة وذخائر ولوازمها	١٢٨٩	٠.٠	٢٨	٠.١	٠	٠	٤٢	٠.٠	١٣٥٩	٠.٠١٧
إجمالي	٧٥٥٤٢٠٣	١٠٠	٤٥٢٢٣	١٠٠	٠	٠	٣٥٩١٠٢	١٠٠	٧٩٥٨٥٢٨	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصدر سبق ذكره،

و The World Trade Organization (WTO), Op cit. 2014

- **واردات سلعية مرتفعة الأهمية والتأثير في الميزان التجاري والسوق المصري:**

وتتمثل في ثلاثة مجموعات سلعية تزيد نسبتها مجتمعه على ثلثي الواردات المصرية

من إقليم الصين بإجمالي ٥٣٤٤٦٠١ ألف دولاراً متمثلة في: الآلات والأجهزة الكهربائية ولوازمها بنسبة ٣٦.٨٪، والمواد النسيجية ومصنوعاتها بنسبة ١٧.٧٪ والمعادن ومصنوعاتها بنسبة ١٢.٦٪ من جملة الواردات المصرية من إقليم الصين، وبلغت جملة واردات مصر من سلع هذه الفئة ١٨٧٩٦٢٥٣ ألف دولاراً مثلت ٣٢.٤٪ من جملة واردات مصر السلعية من جميع دول العالم عام ٢٠١٦، وبالتالي يمثل نصيب الصين منها ٢٨.٤٪، مؤشرا ذلك على تركز جغرافي للواردات المصرية من هذه السلع في السوق الصيني؛ خاصة وإن نسبة واردات المواد النسيجية ومصنوعاتها من إقليم الصين تمثل ٤٨.٩٪ من إجمالي واردات مصر من هذه السلعة على مستوى دول العالم. وتتباين الأهمية المكانية لأسواق الإقليم بالنسبة لهذه المجموعات السلعية؛ حيث تزيد سلع هذه الفئة قليلا على ثلثي واردات مصر من الصين الشعبية متقاربة في نسبتها مع هونج كونج، التي مثلت سلع هذه الفئة نحو ثلثي واردات مصر منها أيضا، بينما زادت نسبة سلع هذه الفئة قليلا على نصف الواردات السلعية من تايوان، غير أن أكثر من أربعة أخماس أي من سلع هذه الفئة يأتي من أسواق الصين الشعبية، لتستأثر بذلك على المرتبة الأولى لجميع سلع هذه الفئة، بينما رتبت تايوان في المرتبة الثانية، وتراجعت هونج كونج إلى المرتبة الأخيرة في تصدير هذه السلع إلى مصر بنسب تقل عن ١٪ عام ٢٠١٦.

- **واردات سلعية متوسطة الأهمية والتأثير**: وتتمثل في تسع مجموعات سلعية تزيد جملة نصيبها على ربع الواردات المصرية بنسبة ٢٩.٥٪ من إقليم الصين، وبقيمة إجمالية تبلغ ٢٣٥٤٦٦٠ ألف دولاراً، متمثلة في: المنتجات الصناعات الكيميائية بنسبة ٧.٢٪، واللدائن والمطاط ومصنوعاتهما بنسبة ٧.١٧٪، ومعدات النقل بنسبة ٦.٤٢٪، والأدوات والأجهزة الدقيقة ولوازمها بنسبة ١.٧٧٪، والمصنوعات الحجرية أو الزجاجية أو الإسمنتية بنسبة ١.٣٪، والمنتجات النباتية بنسبة ١.٣٪، وعجائن الخشب والورق ومصنوعاتهم بنسبة ١.١٧٪، والخشب والفحم والفلين ومصنوعاتهم

بنسبة ١.١٥٪، بالإضافة إلى سلع ومنتجات متنوعة غير مصنفة بنسبة ٢.٠٩٪. وبلغت جملة واردات مصر من سلع هذه الفئة ٢٤٣١٩٠٧٦ ألف دولاراً مثلت ٤١.٩٪ من جملة واردات مصر السلعية من جميع دول العالم عام ٢٠١٦، وبالتالي يمثل نصيب الصين منها ٩.٦٪، وهي نسبة قليلة وتدل على الانتشار الجغرافي لواردات مصر من سلع هذه الفئة. وتتباين الأهمية المكانية لأسواق الإقليم بالنسبة لهذه المجموعات السلعية؛ حيث زادت نسبة سلع هذه الفئة قليلا على خمسي الواردات السلعية من تايوان التي بلغت نسبتها ٤٥.٥٪ من إجمالي واردات مصر السلعية منها، كما زادت سلع هذه الفئة قليلا على ربع واردات مصر من هونج كونج والصين الشعبية بنسب ٢٩.٥٪ و ٢٨.٨٪ لكل منهما على الترتيب، غير أنه ثمة تباين نسبي في التوزيع الجغرافي لهذه المجموعات السلعية داخل أسواق الإقليم؛ ففي حين بلغ نصيب تايوان نحو ربع واردات مصر من اللدائن والمطاط، كان نصيب هونج كونج نحو العشر، وهما أهم واردات مصر من سلع هذه الفئة منهما، بينما قل نصيب الصين الشعبية إلى ٦.٣٪ من السلعة نفسها، وينسحب ذلك على منتجات الصناعات الكيميائية التي تعتبر تايوان أهم أسواقها بالنسبة لمصر بوزن نسبي ٩.٥٪، بينما تراجع نصيب الصين الشعبية إلى ٧.١٪ عام ٢٠١٦.

- **واردات سلعية قليلة الأهمية ويمكن الاستغناء عنها:** وتتمثل في تسع مجموعات سلعية بلغت جملة مساهمتها في الواردات المصرية من إقليم الصين نحو ٣.٢٪ بقيمة إجمالية تبلغ ٢٥٩٢٦٧ ألف دولاراً عام ٢٠١٦، متمثلة في: الأحذية وأغطية الرأس والمظلات وما شابهها بنسبة ٠.٩٪، والتحف الفنية والقطع الأثرية بنسبة ٠.٥٣٪، والجلود والمصنوعات الجلدية بنسبة ٠.٥١٪، ومنتجات صناعة الأغذية بنسبة ٠.٥٪، والحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية بنسبة ٠.٣٨٪، والمنتجات المعدنية بنسبة ٠.٢٨٪، والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة بنسبة ٠.١١٪، والشحوم والدهون النباتية والحيوانية بنسبة ٠.٠٢٪، والأسلحة والذخائر ولوازمها بنسبة ٠.٠١٪. وبلغت

جملة واردات مصر من سلع هذه الفئة ١٤٩٣٧٣٠٣ ألف دولاراً مثلت ٢٥.٧٪ من جملة واردات مصر السلعية من جميع دول العالم عام ٢٠١٦، وبالتالي يمثل نصيب الصين منها ١.٧٪، وهي نسبة قليلة وتدل على الانتشار الجغرافي لواردات مصر من سلع هذه الفئة، فضلا على ظهور أثر المنافسة التجارية لأسواق الصين بالنسبة لسلع هذه الفئة. وتتباين الأهمية المكانية لأسواق الإقليم بالنسبة لهذه المجموعات السلعية بالرغم من قلتها؛ حيث تعتبر هونج كونج أهم أسواق هذه السلع بوزن نسبي ٣.٧٪ من إجمالي واردات مصر السلعية منها، تليها الصين الشعبية في الأهمية بوزن نسبي ٣.٤٪، وتتراجع أهمية تايوان النسبية إلى ١.١٪ من إجمال السلع الواردة منها إلى مصر عام ٢٠١٦، كما يوجد يتباين التوزيع الجغرافي لهذه المجموعات السلعية داخل أسواق الإقليم؛ حيث تعتبر الصين الشعبية أهم أسواق الإقليم في مجموعة سلع الأحذية وأغطية الرأس بنسبة ١٪ من إجمالي واردات مصر، كما أن هونج كونج هي الأهم بالنسبة لمجموعة القطع الأثرية والتحف الفنية بوزن نسبي ٢.٦٪ من إجمالي واردات مصر منها عام ٢٠١٦.

**** تحليل لأهم الواردات الصينية إلى السوق المصري(الآلات والأجهزة الكهربائية ولوازمها):**

من خلال البيانات السابق عرضها؛ تعد الآلات والأجهزة الكهربائية ولوازمها أهم الواردات السلعية من الأسواق الصينية إلى مصر عام ٢٠١٦، ويبين الجدول (١٠) المكونات السلعية للآلات والأجهزة الكهربائية حسب توزيعها الجغرافي داخل إقليم الصين عام ٢٠١٦، ومن الجدول يتبين ما يلي:

استوردت مصر ما يقرب من ثلث حاجتها من الآلات والأجهزة الكهربائية ولوزمها من إقليم الصين؛ حيث بلغت نسبة مساهمة الإقليم ٣١.٤٪ من إجمالي واردات مصر من هذه السلعة من دول العالم عام ٢٠١٦، كما تباينت هذه النسبة بين أنماط السلع الفرعية داخل هذه المجموعة السلعية؛ حيث كان نصيب إقليم الصين

٤٣.٣٪ من إجمالي واردات مصر من المراجل والآلات والأجهزة الألية وأجزاؤها، كما استأثر الإقليم بنحو ٢٢٪ من إجمالي واردات مصر من الأجهزة الكهربائية والإذاعية وأجزائها عام ٢٠١٦.

جدول (١٠) واردات مصر من الآلات والأجهزة الكهربائية من إقليم الصين مقارنة بمثيلتها من دول العالم عام ٢٠١٦

نوع السلعة (حسب النظام المنسق HS4)	الصين الشعبية		هونج كونج		تايوان		جملة إقليم الصين		واردات مصر من دول العالم عام ٢٠١٦		نسبة إقليم الصين من العالم ٪
	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪	ألف دولار	النسبة ٪	
مراجل آلات أجهزة آلية وأجزاؤها	١٦٥٠١٢٣	٥٩.٤	١٩٨٤٧	٧٥.٧	٧٥٦١٢	٦٠.٣	١٧٤٥٥٨٢	٥٩.٦	٤٠٣٤٧١٩	٤٣.٣	٤٣.٣
الأجهزة الكهربائية والإذاعية وأجزائها	١١٢٩٠٥٧	٤٠.٦	٦٣٥٤	٢٤.٣	٤٩٨٤٨	٣٩.٧	١١٨٥٢٥٩	٤٠.٤	٥٢٨٤٥٦٢	٥٦.٧	٢٢.٤
جملة	٢٧٧٩١٨٠	١٠٠	٢٦٢٠١	١٠٠	١٢٥٤٦٠	١٠٠	٢٩٣٠٨٤١	١٠٠	٩٣١٩٢٨١	١٠٠	٣١.٤
النسبة من إقليم الصين ٪	٩٤.٨		٠.٩		٤.٣		١٠٠.٠				

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصدر سبق ذكره،

و The World Trade Organization (WTO), Op cit.

وتباين التوزيع الجغرافي لواردات مصر من الآلات والأجهزة الكهربائية ولوازمها بين أسواق إقليم الصين؛ حيث استأثرت الصين الشعبية بنسبة ٩٤.٨٪ من جملة واردات مصر من هذه المجموعة السلعية، تليها تايوان في الأهمية النسبية التي انخفضت إلى ٤.٣٪، بينما تراجعت أهمية هونج كونج النسبية إلى ٠.٩٪، ولم يتم استيراد أي من سلع هذه المجموعة من ماكاو عام ٢٠١٦. وتعتبر المجموعة السلعية " المراجل والآلات والأجهزة الألية وأجزاؤها" [١] أهم الواردات المصرية من إقليم الصين؛ حيث بلغت قيمتها ١٧٤٥٥٨٢ ألف دولاراً عام ٢٠١٦ بنسبة ٥٩.٦٪ من

(١) تسمى هذه المجموعة الفرعية وفق التصنيف المنسق (مفاعلات نووية، مراجل، آلات وأجهزة وأدوات آليه، أجزاؤها) وتشمل ٨٧ نوعاً سلعيا فرعياً آخر متضمنة: المراجل، والمحركات والمضخات وأجهزة التكييف وأجهزة المختبرات والروافع، والآلات الزراعية، ... وغيرها (يُراجع في ذلك: World Customs Organization, Op cit, PP.59 – 67)

جملة صادرات الإقليم من الآلات والأجهزة الكهربائية ولوزمها إلى مصر، مقارنة بنسبة ٤٣.٣٪ للسلعة نفسها بالنسبة لباقي دول العالم عام ٢٠١٦.

وتأتي المجموعة السلعية " الأجهزة الكهربائية والإذاعية وأجزائها[١]" في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بين واردات مصر من الآلات والأجهزة الكهربائية ولوزمها؛ حيث تم الاستيراد بنحو ١١٨٥٢٥٩ ألف دولاراً مثلت ٤٠.٤٪ من جملة الآلات والأجهزة الكهربائية ولوزمها، كان نصيب الصين الشعبية منها نحو ١١٢٩٠٥٧ ألف دولاراً كانت نسبتها ٩٥.٢٪، كما تعادل نحو ٢١.٣٪ من جملة ما تم استيراده من الآلات والأجهزة الكهربائية من باقي دول العالم، وتأتي تايوان في المرتبة الثانية بنحو ١٢٥٤٦٠ ألف دولاراً بنسبة ٤.٢٪ والتي تعادل ٠.٩٪ من جملة واردات مصر من هذه المجموعة السلعية من باقي دول العالم عام ٢٠١٦. ونظرا لأهمية هذه المجموعة السلعية بمشتملاتها في السوق المصري؛ سيتم تناول تغيرها الشهري مقارنة بأهم الواردات المصرية من إقليم الصين عام ٢٠١٦، كما بالجدول (١١) والذي يشير إلى أنماط سلعية فرعية وفقا لتصنيف السلع بنشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويهدف إلى تتبع التغير الشهري للسلع التجارية المهمة والمنتشرة في الأسواق الداخلية المصرية والتي تبرزها المقارنة، ومن الجدول يتبين ما يلي:

كانت أعلى واردات شهرية للآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها خلال الثلاثة شهور الأخيرة من عام ٢٠١٦، بعكس الشهور الثلاثة الأولى، التي تمثل أقل واردات شهرية، وهو ما يشبه طبيعة التغير الشهري لإجمالي السلع الواردة من إقليم الصين

(١) تسمى هذه المجموعة الفرعية وفق التصنيف المنسق (آلات و أجهزة آلية، معدات كهربائية، أجزاؤها؛ أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة في الإذاعة المرئية (تليفزيون)، وأجزاء ولوازم هذه الأجهزة) وتشمل ٤٧ نوعاً سلعيا فرعياً آخر متضمنة: المحركات والمولدات الكهربائية، وأجهزة آلية كهربائية وأجهزة إرسال صوت وصورة، ... وغيرها (يُراجع في ذلك: World Customs Organization, Op cit, PP.67 – 71).

بصفة عامة، لأسباب منها عدم ثبات أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، وإصدار بعض القرارات الاقتصادية كرفع التعريفة الجمركية لبعض السلع؛ ومنها بعض السلع المدرجة ضمن المجموعة السلعية المشمولة بالدراسة في هذا البند بهدف تقليل واردات بعض السلع لسد عجز الميزان التجاري.

جدول (١١) التغير الشهري في واردات الآلات والأجهزة الكهربائية من إقليم الصين مقارنة بواردات بعض السلع المهمة في السوق المصري عام ٢٠١٦

الشهور	أجهزة كهربائية وإذاعية وأجزاؤها	مراجل آلات أجهزة ألية وأجزاؤها	ألبسة وتوابعها	مصنوعات حديد وصلب وفولاذ	شعرات تركيبية وصناعية	إجمالي الواردات الصينية
يناير	٦.٢	٥.٧	٦.٧	١٠.٦	٧.٥	٦.٤
فبراير	٧.٦	٧.٢	٧.٥	٦.٩	٧.٧	٧.٤
مارس	٦.٨	٩.٠	١٠.٦	٩.٠	٧.٩	٨.٨
أبريل	٦.٣	٥.٧	٨.٣	٧.١	٦.١	٥.٧
مايو	٧.٥	٧.٩	٥.٩	٩.١	٨.٣	٧.٣
يونيو	٧.٣	٨.٩	٩.٧	٧.٠	٧.٦	٧.٩
يوليو	٧.٧	٨.٦	٨.٨	٦.٩	٧.٦	٧.٩
أغسطس	٩.٠	١٠.١	٧.١	٧.١	٨.١	٨.٩
سبتمبر	٨.٩	٩.٢	١٠.٨	٨.٤	٩.٧	٩.٥
أكتوبر	١٠.٤	١٠.٠	١١.٢	٨.٥	٩.٢	١٠.٣
نوفمبر	١١.٠	٨.٥	٧.٥	٩.٨	٩.٧	٩.٧
ديسمبر	١١.٥	٩.٣	٥.٩	٩.٦	١٠.٨	١٠.٢
جملة ٢٠١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الشهرية للتجارة الدولية، مصدر سابق، والنشرة السنوية للتجارة الخارجية، مصدر سابق، ونشرة التبادل التجاري مع دول شرق آسيا لعام ٢٠١٦.

أما بقية السلع الواردة بالجدول أمثلة المراجل والأجهزة الآلية وأجزائها، والألبسة والمصنوعات المعدنية من الحديد والصلب والشعيرات التركيبية، فلم يكن هناك نمط ثابت لحركة واردات أي منها أثناء شهور عام ٢٠١٦، وربما يعود ذلك لعدم اتباع خطة معينة في حركة الواردات الصينية، وارتباط بعض أنواع السلع بالمناسبات الدينية والاحتفالات الداخلية بالمجتمع المصري، إضافة إلى عدم استقرار سعر الجنيه، وتعرض بعض المستوردين لمشكلات مالية (سيلي توضيحها في بند مشكلات التجارة المصرية الصينية)، وكلها أسباب لتباين حركة الواردات أثناء شعور العام.

ومما سبق يمكن من خلال الفرق بين السلع المصدَّرة والمستورَدة معرفة موضع الخلل في الهيكل التجاري السلعي المصري الصيني، وأي السلع أهم لأي من طرفي التجارة، ويمكن توضيح ذلك بحساب الجدول (١٢) التالي، ومن الجدول يتضح ما يلي:

تباين عجز الميزان السلعي بين مصر وإقليم الصين؛ حيث تعاني جميع المجموعات السلعية من عجز في ميزانها التجاري بين مصر والصين الشعبية، والتي تعد أهم مناطق إقليم الصين في الحركة التجارية مع مصر، ما عدا المنتجات المعدنية التي يوجد بها فائض تجاري لصالح مصر بقيمة ٣٣٩٧٧٠ ألف دولاراً، وذلك لأن معظمها مواد خام أو مواد نصف مصنعة، وتحتاج إليها الصين وتشجع على استيرادها وليس تصديرها. أما تايوان فثمة فائض تجاري لصالح مصر في بعض المجموعات السلعية وهي: الجلود والمصنوعات الجلدية بقيمة ١١١٦ ألف دولاراً، ثم المنتجات النباتية بقيمة ٩٠٣ ألف دولاراً، ثم المصنوعات الحجرية والزجاجية والإسمنتية بقيمة ٧٣٨ ألف دولاراً، وغالبها مواد خام صناعية تحتاج إليها تايوان لحركتها الصناعية، بينما يعاني الميزان السلعي من عجز لباقي المجموعات السلعية التجارية بين مصر وتايوان وهي أصناف السلع تامة الصنع والسلع الاستهلاكية التابعة للمجموعات السلعية المبينة بالجدول. أما هونج كونج فثمة فائض في ميزانها السلعي مع مصر لثماني مجموعات سلعية أهمها: المنتجات النباتية بقيمة ١٢٢٠١

ألف دولار، والمصنوعات الحجرية أو الزجاجية أو الإسمنتية بقيمة ٤٥٥٧ ألف دولار، والجلود والمصنوعات الجلدية بقيمة ٥٩٨٢ ألف دولار، وذلك لصالح مصر.

جدول (١٢) الفرق بين قيم هيكل الصادرات والواردات السلعية المصرية الصينية عام ٢٠١٦ (ألف دولار)

نوع السلعة (حسب النظام المنسق HS4)	الصين الشعبية	هونج كونج	تايوان	جملة إقليم الصين
آلات وأجهزة كهربائية وصوتية ولوازمها	-٢٧٧٨٠٣١	-٢٦١٨٤	-١٢٥٤٣٣	-٢٩٢٩٦٤٨
مواد نسيجية ومصنوعاتها	-١٣٦٨٥٣٣	-٢٤٤٥	-١٦٧٩٥	-١٣٨٧٧٦٩
معادن ومصنوعاتها	-٩٤٧٠٠٥	-٤١٦	-٤٩١٣٨	-٩٩٦٥٥٩
لدائن ومطاط ومصنوعاتهما	-٤٦٤٢٠٢	-٤٥٦٧	-٩٢٠٥٣	-٥٦٠٧٢٦
منتجات الصناعات الكيميائية	-٥٢٢٨٤٤	٥٦١	-٣٣٧٩٩	-٥٥٦٠٨٢
معدات نقل	-٤٨٠١٤٤	-٢٧٩٠	-٢٧٦٣١	-٥١٠٥٦٥
سلع ومنتجات متنوعة	-١٦١٤٥١	٣٩٤	-٣٠٥٦	-١٦٤١١٣
أدوات وأجهزة دقيقة ولوازمها	-١٣٥٠١٠	-١٣٦٩	-٤١١٦	-١٤٠٤٩٥
عجائن خشب وورق ومصنوعاتهم	-٩٠٢٨٥	-١٩٠٤	-٨٨٨	-٩٣٠٧٧
خشب وفحم وفلين ومصنوعاتهم	-٩٠٥٣١	٠	-٨٢	-٩٠٦١٣
أحذية وأغطية رأس ومظلات وما شابهها	-٧٢٣٨٣	١٤٩	-٣٦	-٧٢٢٧٠
منتجات نباتية	-٨٢١٦٣	١٢٢٠١	٩٠٣	-٦٩٠٥٩
مصنوعات حجرية أو زجاجية أو أسمنتيه	-٥٣٦٩٤	٤٥٥٧	٧٣٨	-٤٨٣٩٩
تحف فنية وقطع أثرية	-٤٠٩٦٣	-١٠٣٠	-٢٢٢	-٤٢٢١٥
منتجات صناعة الأغذية	-٣٨٥٨٢	١٢	-٦٧٢	-٣٩٢٤٢
حيوانات حية ومنتجات حيوانية	-٢٧٦١١	٦٢	-٢٤٣٢	-٢٩٩٨١
جلود ومصنوعات جلدية	-٣٤٢٧٥	٥٩٨٢	١١١٦	-٢٧١٧٧
أحجار كريمة ومعادن ثمينة	-٨٤٠٢	-٢٢٣	٠	-٨٦٢٥
شحوم ودهون نباتية وحيوانية	-١٥٥١	٠	-٢١٥	-١٧٦٦
أسلحة وذخائر ولوازمها	-١٢٨٢	-٢٨	-٤٢	-١٣٥٢
منتجات معدنية	٣٣٩٧٧٠	-٣٩	٧٣٢	٣٤٠٤٦٣
إجمالي	-٧٠٥٩١٧٢	-١٧٠٧٧	-٣٥٣١٢١	-٧٤٢٩٢٧٠

المصدر: بيانات الجدولين (٧) و (٩).

وكانت أكبر نسبة عجز في الميزان التجاري المصري الصيني لصالح الصين عام ٢٠١٦ للآلات والأجهزة الكهربائية والأجهزة الصوتية ولوازمهما، وبالرغم من وجود إنتاج محلي لهذه المجموعة السلعية والأصناف الفرعية التابعة لها؛ غير أنها تغزو السوق المصري، بعكس المنتج المصري من نفس السلع الذي لم يلق رواجا بالأسواق الصينية، لتوفر البديل المناسب للطلب المحلي بالأسواق الصينية، وبالتالي عدم الإقبال على المنتج المصري المماثل، وللصين الشعبية الأهمية المكانية الأعلى في تصدير هذه المجموعة السلعية ثم تايوان، وينسحب نفس الكلام على المواد النسيجية ومصنوعاتها، ويمكن الخروج من ذلك بأهمية تقليل استيراد الأصناف التابعة لهاتين المجموعتين السلعيتين، والاهتمام بتشيط وتحسين جودة المنتج المحلي من كل منهما، وتعد هذه السلع خطرة في الهيكل التجاري المصري الصيني. ولا ينطبق ما سبق على المجموعات السلعية المتمثلة في الشحوم والدهون والأسلحة والذخائر، حيث: تقل نسبة العجز التجاري في كل منهما رغم تفوق الصين في الإنتاج والتصدير، وبالتالي فهي سلع مهمة في التجارة الخارجية المصرية الصينية.

رابعاً: العوامل الجغرافية المؤثرة في التجارة الخارجية المصرية الصينية:

تؤثر البيئة على تطور الأنشطة التجارية، بل وتغير من طبيعة هذه الأنشطة على المستوى الإقليمي (Mulley, 2014, P.6)، وتركز الجغرافية على دراسة التفاعل بين الظروف الطبيعية والبشرية، وترابطها في المكان وبينه وبين الأماكن الأخرى؛ بما يحدد شخصيته الجغرافية أو ما يعرف بالتباين الإقليمي (البدوي، ١٩٧٦، ص٥٧٨)، ويتأثر التبادل التجاري بعوامل عديدة منها: حجم الناتج المحلي الإجمالي، والمسافة الجغرافية أو البعد المكاني بينهما أو وجود حدود مشتركة، وأعداد السكان وخصائصهم الثقافية، وإمكانية الوصول عبر أنماط النقل المتعددة، وعضوية الاتفاقات التجارية الدولية والقيود التجارية وغيرها (وزارة التجارة والصناعة، مايو

٢٠١٠، ص ٨٦)، وتتعدد العوامل الجغرافية المؤثرة في التجارة الخارجية المصرية الصينية، وتتنوع بين عوامل طبيعية وبشرية واقتصادية، وفيما يلي تناول أهمها:

١ – الموقع الجغرافي:

يعتبر الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تحدد إمكانية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في أي إقليم وتصديريها إلى العالم الخارجي، حيث يسهم مع بعض العوامل الأخرى في سهولة الاتصال بالأسواق العالمية وانخفاض التكلفة (الزوكة، ٢٠٠٤، ص ص ١٥ – ١٨)، ويعتبر الموقع الجغرافي أحد عناصر هيكل مصر الاقتصادي؛ لما له من ميزات مكانية منها: إشراف مصر على البحرين الأحمر والمتوسط، وتحكمها في أهم الممرات المائية البحرية متجسدة في قناة السويس، وما أضافته من قيمة على موقع مصر الحديث، فضلا على وجود نهر النيل الذي يمتد في القلب الأفريقي، وكلها عوامل ربط مكاني مهمة تثري أهمية موقع مصر، ورغم ذلك يُذكر أن الموقع لا يستمد خصائصه من ذات المكان الذي يمثله، وإنما يستمدها من الأماكن الخارجية المتصل بها أو المنتسب إليها (توفيق، ١٩٩٥، ص ص١١٥ – ١١٧)، ووفقا لدراسة سابقة لترتيب أهم ٢٠ موقعاً في العالم من حيث حجم الحركة التجارية؛ كانت قناة السويس الثانية بعد بنما، وميناء شنغهاي الصيني الثالث في الترتيب، مما يدل على أهمية الموقع الجغرافي لكل من مصر والصين (Kaluza, et al., 2010, p.2)، وبالرجوع إلى الشكل (١) اتضح ما يلي:

يمتد إقليم الصين فلكياً بين دائرتي عرض: ٣° و ٥٣° شمالاً تقريباً، ويشترك بذلك مع مصر في امتدادها العرضي بين دوائر العرض بين ٢٢° و ٣٢° شمالاً تقريباَ؛ غير أن الإقليم يتفوق في المساحة، وإذا كانت دوائر العرض هي الأهم لتأثيرها المباشر في أنماط المناخ؛ فقد كان لها أهمية في التباين المناخي بين الموقعين؛ حيث يختلفان في أنماط المناخ التي تتنوع في إقليم الصين وبخاصة في

الصين الشعبية عنها في مصر. كما يقع الإقليم بين خطي طول ٧٣° و ١٣٥° شرقا تقريباً، ويضع هذا الموقع بالنسبة لخطوط الطول فارقا زمنيا بين مصر وإقليم الصين يقدر بست ساعات. وتتباين أنماط المواقع داخل الإقليم؛ بين مواقع جزرية كما هو الحال في تايوان، وأشباه جزر كما هو الحال في هونج كونج وماكاو، وبالتالي فإقليم الصين هو إقليم بحري يقع شرق قارة آسيا، يطل على عدة بحار وخلجان مهمة تبدأ من خليجي كوريا ولياوتونج شمالاً، ثم البحر الأصفر في الشمال الشرقي، ثم بحر الصين الشرقي، ثم بحر الصين الجنوبي، وجميعها تقع غرب المحيط الهادي، وتعتبر منافذ بحرية مهمة للحركة التجارية لدول شرق آسيا، وتتحكم فيها دول إقليم الصين بحكم موقعها الجغرافي، بالإضافة إلى قرب الإقليم من مضايق بحرية مهمة مثل مضيق كوريا شمال شرق الإقليم، ومضيق ملقا جنوبه.

وتقع الصين الشعبية شرق قارة آسيا، ويبلغ إجمالي أطوال سواحلها نحو ١٤٥٠٠ كم، وتبدأ حدودها الجنوبية من جزر تسنجمو أنشا بمقاطعة هاينان، وتنتهي حدودها الشمالية شمال هيلونج، أي تمتد بما يزيد على ٤٩° دائرة عرضية ولمسافة ٥٥٠٠ كم بين طرفيها الجنوبي والشمالي، كما تبدأ حدود الصين الغربية من هضبة بامير بشينجيانج، حتى أقصى امتداد شرقي عند حدود محافظة فويوان بمقاطعة هيلونجيانج، أي تمتد أراضي الصين لأكثر من ٦١° خط طول لمسافة ٦٨٥٠ كم بين طرفيها الغربي والشرقي، وتشترك في حدودها البرية مع ١٤ دولة؛ ومنطقتين خاصتين ومنطقتين متنازع عليهما، أما الحدود البحرية فتقابل حدود سبع دول، بحدود برية جملة أطوالها ٢٢١١٧ كم، وتبلغ مساحة الصين الكلية نحو ٩٥٩٦٩٦٠ كم٢، منها ٩٣٢٦٤١٠ كم٢ يابس تمثل ٩٧.٢٪ من إجمالي مساحة الصين، ونحو ٢٧٠٥٥٠ كم٢ مساحة مائية تمثل ٢.٨٪ من إجمالي مساحة الصين. وتمتد تايوان فلكيا بين دائرتي عرض ١٨= ٤٥- ٢١° و ٢١= ٥٦- ٢٥° شمالاً، وخطي طول ٠٣= ١٨- ١١٩° و ٠٩= ٣٤- ١٢٤° شرقاً، يحدها شرقاً بحر الفلبين وشمالا بحر

الصين الشرقي، ومن الغرب مضيق تايوان الذي يفصلها عن الصين الشعبية بالإضافة إلى بحر الصين الجنوبي، ومن الجنوب مضيق لوزن الذي يفصلها عن الجزر الفلبينية، وتبلغ جملة أطوال سواحلها ١٥٦٦كم (محسوبة اعتماد على: الكتاب الإحصائي السنوي والخرائط الطبوغرافية مقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠). ولهذا الموقع الفلكي لإقليم الصين مزايا عدة منها: أنه يطل على الطرق البحرية التجارية العالمية وسهولة الوصول إلى قنوات التجارة العالمية عن طريق هونغ كونغ وماكاو وتايوان، والخبرة المكتسبة على مر التاريخ من ممارسة التجارة الخارجية وتبادلاتها مع الدول الأجنبية، وتطور الهياكل الأساسية والقواعد الصناعية لنظم النقل البحري؛ خاصة في ظل وإطلال الاقليم على المحيط الهادي بسواحل متعددة صالحة لإقامة الموانئ التجارية والصناعي، وبالتالي استخدم الصينيون مزايا الموقع والموارد المتاحة من أجل تطوير وتحديث مناطق إقليم الصين (Scott, 2013, P.12)، وما سبق يعني: أن الموقع الجغرافي مكن إقليم الصين من السيطرة على بحار مهمة في الحركة التجارية الدولية وهي: بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، وبالتالي التحكم في خطوط الملاحة البحرية – وبخاصة لناقلات النفط من مناطق الشرق الأوسط المتعددة – القادمة من جهات مختلفة من العالم، والمتجهة إلى الدول الصناعية في شرق آسيا كاليابان وكوريا وروسيا، بالإضافة إلى التحكم في مضيق تايوان والذي يربط بين بحري الصين؛ والذي يعتبر ممرا للخطوط الملاحية البحرية بين دول شرق آسيا الصناعية وباقي مناطق العالم(يراجع: على، ٢٠١٠، ص ص ١٤٩ – ٣٦٩).

وبمراجعة البيانات الإحصائية الخاصة بالتبادل التجاري لدول العالم، وكما هو مبين بالشكل (٧)؛ يتضح أن لإقليم الصين خصوصية موقعيه على خريطة التبادل التجاري العالمية؛ تتسم بالتركز المكاني لأهم عشرة دول معاملات تجارية في دول الجوار البحرية التي تتسم بنشاط الموانئ ووقوعها على ممرات النقل البحري العالمية، وبالتالي اتضح عامل القرب والجوار الجغرافي والخصوصية الثقافية في أنماط

المبادلات التجارية وأحجامها بين إقليم الصين وجيرانه، وتعد الصين الشعبية أهم دول الإقليم في المعاملات التجارية سواء مع باقي مناطق الإقليم أم مع الإقليم وغيره من دول الجوار؛ التي تعد كل من اليابان والكوريتين وتايلاند أهمها، غير أنه ثمة تبادلات تجارية قوية بين مناطق الإقليم ودوله وبعض الدول الأوروبية أهمها: ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة، والتي تحتاج في تبادلاتها التجارية إلى خطوط لحركة النقل، والتي تضع مصر في حسبانها؛ لما لأهمية موقعها من قيمة بارزة على خطوط التجارة العالمية، وهو ما نشط إلى حد كبير بعض الموانئ المصرية تجاريا (الكتب الإحصائية السنوية لمناطق الإقليم عام ٢٠١٦).

غير أن العلاقات التجارية المصرية مع أهم عشرة دول، لا تتسم بالتركز السابق توضيحه بإقليم الصين؛ وإنما توزع مكانيا على ثلاثة قارات؛ حيث كانت الصين الآسيوية أولى دول المعاملات التجارية مع مصر، ثم ألمانيا الأوروبية الثانية في الترتيب، ثم الولايات المتحدة الأمريكية الخامسة في الترتيب وفق البيانات الإحصائية لعام ٢٠١٦(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦)، ويؤثر طول المسافة على حجم التجارة، ومع ذلك لا يؤخذ بالمسافات الجغرافية فقط، بل يوضع في الاعتبار كل من زمن الرحلة وتكاليفها، ومدى توفر الخدمات الملاحية وانتظامها (أبو عيانة، ١٩٨٩، ص٤٧٩).

ومن خلال أهم دول التعامل التجاري لكل من مصر وإقليم الصين، وكما هو مبين بالشكل (١٢)؛ فثمة مناطق تداخل بين نفوذ كل منهما التجاري متمثلا في دول: الصين الشعبية والهند في آسيا، وألمانيا وإيطاليا في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية، وبعض هذه الدول مهما لمصر وفقا للاتفاقيات التجارية والعلاقات السياسية كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا، لكن الأمر قد يختلف قليلا بالنسبة إلى الصين؛ حيث تبنى خطط الصين على تنمية صادراتها على الاستهداف الجغرافي والمكاني خاصة للمناطق الخاصة، وجذب رأس المال الأجنبي، واستهداف سلعي لأنماط محددة

وإقامة شبكات للإنتاج والتصدير (للاستزادة: مقري وشنة، ٢٠١٤، ص ص ٧٠ و ٧١).

وصفوة القول أن للموقع الجغرافي دورا مهماً في تنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر وإقليم الصين؛ لما فيه من تناظر جغرافي إيجابي؛ فيقع إقليم الصين شرق آسيا، وتقع مصر شمال شرق أفريقيا، كما أن الموقعين ساحليين وفي مناطق حركة تجارية مهمة متمثلة في بحر الصين وغرب المحيط الهادي بالنسبة للإقليم، والبحر المتوسط والأحمر بالنسبة لمصر، كما يتحكم كلا الموقعين في ممرات دولية تعد من أهم الممرات التجارية العالمية، فيتحكم الإقليم في مدخل بحر الصين ومضيق تايوان، وتتحكم مصر في حركة التجارة عبر قناة السويس، مما سهل من حركة التبادل التجاري بين مصر والإقليم.

المصدر: الكتب الاحصائية السنوية، لإقليم الصين ومصر عام ٢٠١٦.

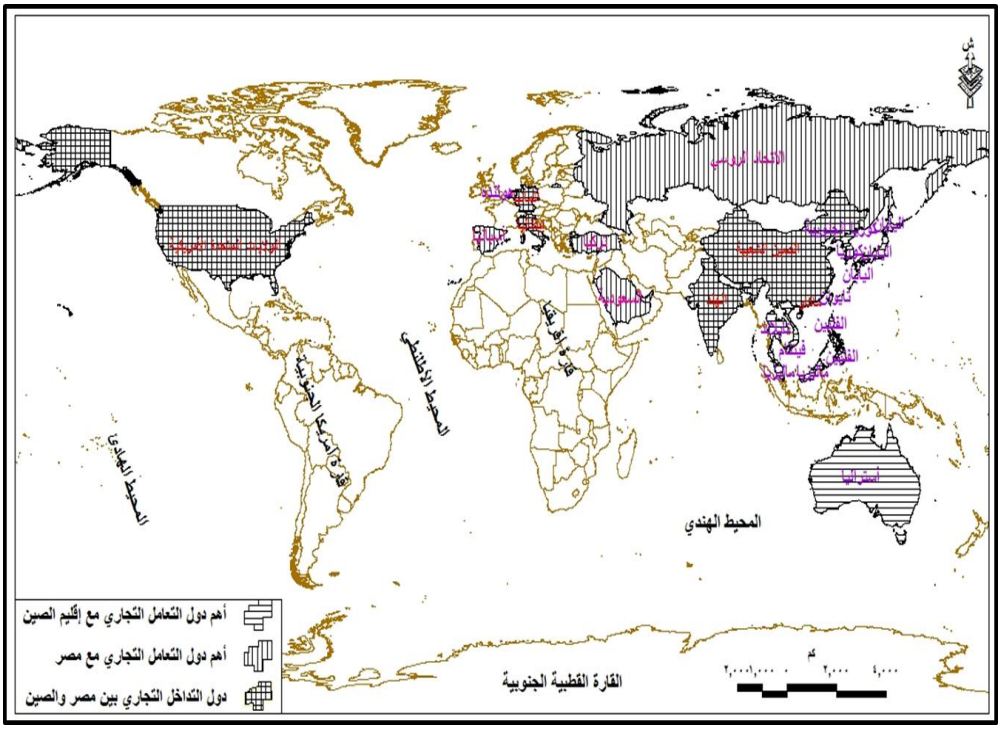

شكل (٧) الحدود الجغرافية لكثافة التعامل التجاري لمصر وإقليم الصين عام ٢٠١٦

٢ – النقل:

يعتبر توفير وسائل النقل، وامتداد طرقه، من العوامل الرئيسية لتنميه التجارة الخارجية وتطورها، وتنتقل نحو ثلاثة أرباع تجارة العالم الخارجية بوسائل النقل البحري (فتحي، ٢٠٠٨، ص ١٦٨)، لذلك تتركز الأقاليم التجارية العظمى على السواحل البحرية الملائمة وتخدمها موانئ متطورة تسهم في اتساع مجالات أنشطتها التجارية، وذلك بمساعدة الظهير الغني والمستوى الحضاري المرتفع (أبو عيانة، ١٩٨٩، ص٤٧٨). وتبين التقارير الإحصائية أن النصيب الأكبر من حجم التجارة الدولية البحرية يعود إلى الصين الشعبية منذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٦، بدليل زيادة أحجام الشحنات البحرية بنسبة ٣.٤٪ عام ٢٠١٥ والتي تعدل أربعة أخماس حجم تجارة السلع العالمية؛ تتمثل نحو ثلثيها في حاويات البضائع الجافة، والثلث الباقي يتمثل في سفن الصهاريج (United Nations, 2016, p.69)، كما أنها مسئولة عن نحو عشر التجارة العالمية السلعية، والتي يتم نقل معظمها باستخدام السفن؛ وبالتالي تعتبر الصين وجهة رئيسية ونقطة انطلاق لطرق الشحن البحري الدولية، لذلك فالصين تعد محرك رئيسي لحركة الشحن البحري؛ حيث يقع بالصين سبعة موانئ حاويات من أصل ١٠ موانئ حاويات الأكثر ازدحاما في العالم، أهمها ميناء شنغهاي الذي يعد الأكبر في العالم، كما توجد ثلاث شركات شحن صينية بين أكبر اثنتي عشرة شركة نقل حاويات في العالم، زيادة على كون الصين ثالث أكبر دولة تملك السفن، وأكبر دولة لبناء السفن في العالم (Putten, F., Meijnders, M., 2015, P.7). ويبين الجدول (١٣) والشكل (٨) حركة الصادرات والواردات عبر محطات النقل الطرفية (المداخل التجارية) بين مصر والصين عام ٢٠١٥:

جدول (١٣) حركة التجارة الخارجية المصرية الصينية
عبر مواقع الوصول التجارية المصرية عام ٢٠١٥

موقع الوصول	صادرات (مليون جنيه)	النسبة ٪	واردات (مليون جنيه)	النسبة ٪	جملة التجارة (مليون جنيه)	النسبة ٪
الموانئ البحرية	٣٢٨٨.٤	٩٧.١	٦٣٠١٦.٨	٨٤.٣	٦٦٣٠٥.٢	٨٤.٨
المطارات	٤٠.٥٤٦	١.٢	١١٧٦٤.٦	١٥.٧	١١٨٠٥.١	١٥.١
الموانئ الجافة	٥٧.٤١	١.٧	١٠.٢	٠.٠١	٦٧.٦	٠.١
الموانئ البرية (المعابر)	٠	٠.٠	٢.٣	٠.٠٠٣	٢.٣	٠.٠٠٣
جملة	٣٣٨٦.٤	١٠٠	٧٤٧٩٣.٩	١٠٠	٧٨١٨٠.٢	١٠٠

المصدر: محسوب اعتمادا على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات لعام ٢٠١٥.

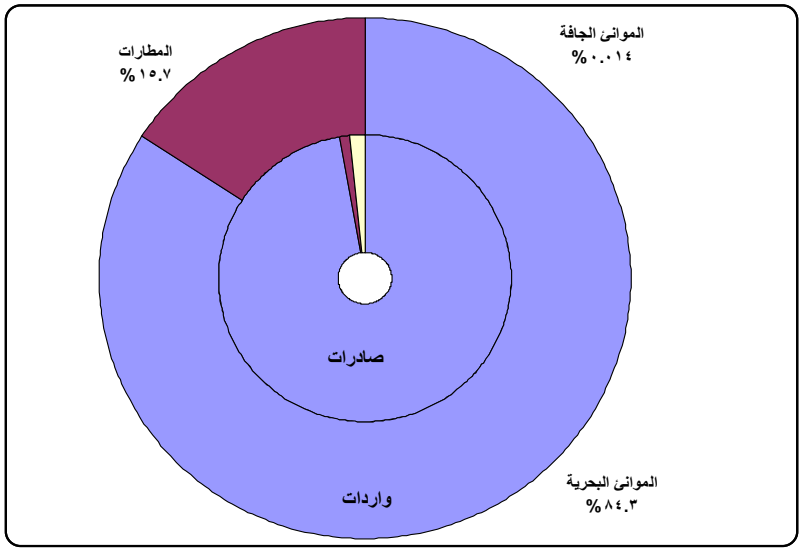

المصدر: بيانات الجدول (١٧).

شكل (٨) الصادرات والواردات المصرية الصينية
حسب مواقع الوصول التجارية المصرية عام ٢٠١٥

ومن الجدول والشكل يتبين أن نحو ٨٤.٨٪ من تجارة مصر مع الصين تنقل عبر الموانئ البحرية، ونحو ١٥.١٪ ينقل عبر المطارات، وتقل حركة التجارة المصرية الصينية عبر الموانئ الجافة إلى ٠.١٪ من جملة التجارة الخارجية المصرية الصينية، كما تقل الحركة البرية أيضاً للبضائع الصينية الواردة إلى مصر والتي لم تتعد ٠.٠٠٣٪ من جملة حركة البضائع المصرية الصينية عبر معبر العوجة البري على الحدود الشرقية المصرية وفق بيانات الجهاز المركزي عام ٢٠١٥، وترجع زيادة حجم التبادل التجاري عن طريق البحر إلى قلة تكاليف الرحلة، فميناء شنغهاي الأكبر في الحركة التجارية إلى مصر مثلا؛ قد بلغت أسعار الشحن البحري منه إلى أوروبا ١١٦١ دولارا لكل حاوية نمطية (٢٠ قدم)، و١٢٥٣ دولاراً لكل حاوية نمطية عام ٢٠١٤(United Nations, 2016, p.67)، وتوفر الموانئ وأساطيل الحركة التجارية، ولإقليم الصين وزنا دوليا في ملكية السفن البحرية؛ حيث تعد الصين الشعبية هي الثالثة بعد اليونان واليابان في ملكية السفن البالغة أعدادها ٤٩٦٦ سفينة تمثل ٩.١٪ من حجم الأسطول البحري العالمي عام ٢٠١٦، كما تأتي هونج كونج في المرتبة السابعة بمجموع ١٢٥٨ سفينة تمثل ٤.٣٪ من حجم الأسطول البحري العالمي عام ٢٠١٦، وترتب تايوان في المرتبة الحادية عشرة بجملة ٨٦٩ سفينة مثل ٢.٧٪ حجم الأسطول البحري العالمي البالغ حجمه ٤٨٥٢٥ سفينة عام ٢٠١٦ (United Nations, 2016, p.73)، والجدول (١٤) يبين حركة التجارة المصرية الصينية عبر الموانئ الجافة عام ٢٠١٥:

جدول (١٤) حركة التجارة المصرية الصينية عبر الموانئ الجافة عام ٢٠١٥

الميناء الجاف	صادرات (مليون جنيه)	النسبة ٪	واردات (مليون جنيه)	النسبة ٪	جملة التجارة (مليون جنيه)	النسبة ٪
العاشر من رمضان	٥٢.٧	٩١.٧	٩.٥	٩٣.٥	٦٢.٢	٩٢.٠
العبور	٤.٥	٧.٨	٠.٠	٠.٠	٤.٥	٦.٧
السادس من أكتوبر	٠.٢	٠.٤	٠.٧	٦.٥	٠.٩	١.٣
جملة	٥٧.٤	١٠٠	١٠.٢	١٠٠	٦٧.٦	١٠٠

المصدر: محسوب اعتمادا على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات لعام ٢٠١٥.

الموانئ الجافة هي محطات تخزين للبضائع (يطلق عليها في مصر: المستودعات الجمركية)، وتعتبر ظهيراً للموانئ القريبة وجهة الوصول لبضائعها، وتهدف إلى حل مشكلات تكدس البضائع وزيادة زمن انتظارها وتكلفته وبالتالي تعرضها للتلف، حيث تُنقل البضائع إليها عبر الطرق البرية أو السكك الحديدية، وبالتالي تسجل فيها ولا تسجل بميناء الوصول البحري، وتخدم الموانئ الجافة حركة التجارة الخارجية المصرية الصينية بقيمة ٦٧.٦ مليون جنيه، منها ٥٧.٤ مليون جنيه صادرات مصرية تمثل ٨٥٪ من جملة التجارة الخارجية المصرية الصينية عبر الموانئ الجافة.

ويعتبر ميناء العاشر من رمضان الجاف الواقع بمحافظة الشرقية أهم الموانئ الجافة؛ حيث يستأثر بنسبة ٩٢٪ من جملة التجارة، وبنسبة ٩٣.٥٪ من جملة الواردات عبر الموانئ الجافة، كما يصدر من خلاله ٩٢٪ تقريباً من حجم الصادرات المصرية الصينية عبر الموانئ الجافة، ويُذكر أن لهذا الميناء الجاف أهمية مكانية؛ حيث يقع على طريق القاهرة – الاسماعيلية الصحراوي، ويتعامل تجاريا مع كافة الموانئ البحرية المصرية، نظرا لاتساع مساحته البالغة٥٠ ألف متراً مربعاً، وبه نحو ٦٠٠ حاوية مكافئة. ويأتي ميناء العبور في المرتبة الثانية من حيث الأهمية المكانية لحركة التاجرة الخارجية بين مصر وإقليم الصين، بنسبة ٦.٧٪ من جملة التجارة

الخارجية عبر الموانئ الجافة كلها صادرات، ولم تسجل بيانات للواردات عام الدراسة، بالرغم من موقع الميناء القريب من كثافة الحركة التجارية البحرية بين مصر وإقليم الصين خاصة بموانئ خليج السويس والقناة. ونظرا لأهمية النقل البحري في التجارة الخارجية المصرية الصينية، سيتم تناول حركة التجارة عبر الموانئ البحرية المصرية تفصيليا كما يبنها الجدول (١٥) والشكل (٩) حركة التجارة الخارجية عبر الموانئ المصرية عام ٢٠١٥:

جدول (١٥) حركة التجارة الخارجية المصرية الصينية عبر الموانئ المصرية عام ٢٠١٥

الميناء	صادرات (مليون جنيه)	النسبة ٪	واردات (مليون جنيه)	النسبة ٪	جملة التجارة (مليون جنيه)	النسبة ٪
العين السخنة	٣٥٦.٩	١٠.٩	١٧٢٣٣.٦	٢٧.٣	١٧٥٩٠.٥	٢٦.٥
بور سعيد	١٢٥.١	٣.٨	١٤٨٤٥.٦	٢٣.٦	١٤٩٧٠.٧	٢٢.٦
الدخيلة	١٣٦.٥	٤.١	١٣٧٢٦.٠	٢١.٨	١٣٨٦٢.٥	٢٠.٩
الاسكندرية	١١٩٤.٣	٣٦.٣	١١٤٨٠.٠	١٨.٢	١٢٦٧٤.٣	١٩.١
دمياط	٥٩.٤	١.٨	٤٩٦٩.٧	٧.٩	٥٠٢٩.٢	٧.٦
السويس	١١٧١.١	٣٥.٦	٩٣.٥	٠.١	١٢٦٤.٦	١.٩
الأدبية	٥٨.٦	١.٨	٢٠٨.٦	٠.٣	٢٦٧.٣	٠.٤
سفاجا	٠.٠	٠.٠	١٦١.٦	٠.٣	١٦١.٦	٠.٢٤
الاسماعيلية	١٧.٢	٠.٥	٠.٠	٠.٠	١٧.٢	٠.٠٣
نويبع	٠.٠	٠.٠	١٤.٣	٠.٠٢	١٤.٣	٠.٠٢
موانئ اخرى	١٦٩.٣	٥.١	٢٨٣.٩	٠.٥	٤٥٣.٢	٠.٦٨
جملة	٣٢٨٨.٤	١٠٠	٦٣٠١٦.٨	١٠٠	٦٦٣٠٥.٢	١٠٠

المصدر: محسوب اعتمادا على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات لعام ٢٠١٥.

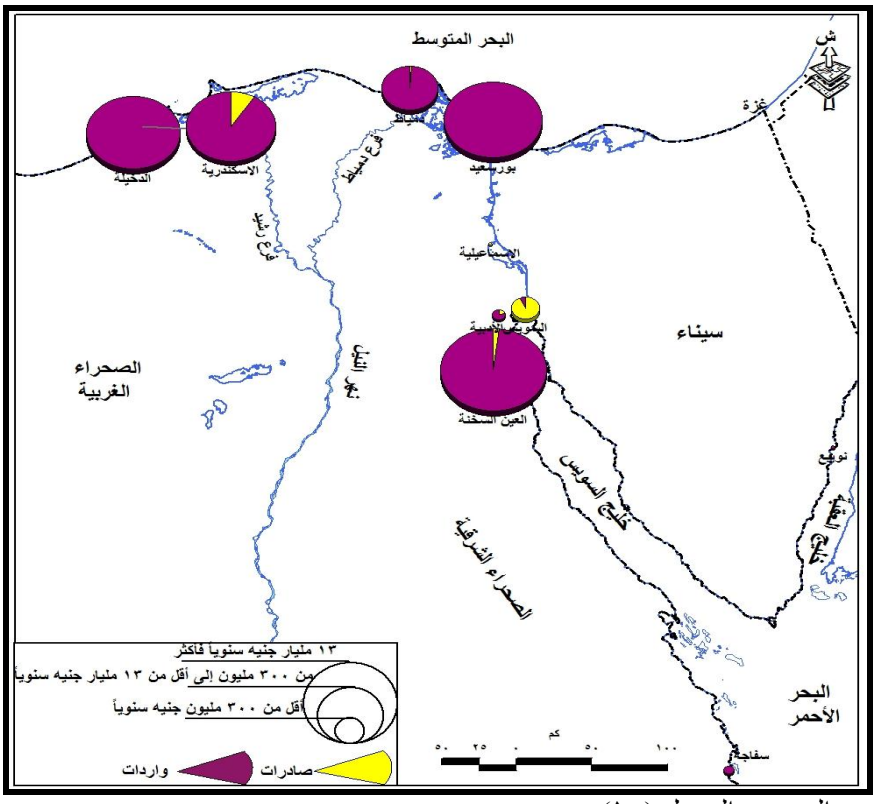

المصدر: الجدول (١٥).

شكل (٩) حركة التجارة الخارجية المصرية الصينية عبر الموانئ المصرية عام ٢٠١٥

ومن دراسة الجدول يتبين ما يلي:

تتم حركة نقل السلع التجارية بين مصر والصين بحرا عبر عشرة موانئ بحرية زيادة على بعض الموانئ الأخرى أقل أهمية، ويعتبر ميناء العين السخنة أهمها؛ حيث استأثر بما يزيد على ربع حركة التجارة؛ متأثراً بزيادة حجم الواردات المصرية عبر الميناء، والتي مثلت ٢٧.٣٪ من إجمالي حركة الواردات من إقليم الصين عبر الموانئ البحرية المصرية، مقابل نسبة ١٠.٩٪ من صادرات مصر إلى الصين عبر الموانئ البحرية، والميناء هو الأقرب نسبياً إلى الحركة البحرية مع

الصين ويتجنب دفع رسوم عبور قناة السويس، كما أن لقرب الميناء من أسواق التصريف الرئيسية خاصة إقليم القاهرة الكبرى؛ والذي تربطه به شبكة متميزة من الطرق المرصوفة؛ زيادة على وجود موانئ جافة قريبة كميناء العبور، دوراً كبيراً في زيادة كثافة حركة التجارة المصرية الصينية عبر الميناء.

وتتباين الأهمية النسبية لباقي الموانئ المذكورة بالجدول؛ غير أنه تتقارب نسب كل من موانئ: بورسعيد ٢٢.٦٪ والدخيلة ٢٠.٩٪ والإسكندرية ١٩.١٪ حيث تدور حول خمس حجم الحركة التجارية بين مصر والصين، ويعتبر ميناء الإسكندرية هو الأكثر أهمية لحركة الصادرات المصرية إلى الصين لأهمية ظهيره الجغرافي من حيث الإنتاج، وكفاءة الربط عبر شبكة الطرق البرية مع مناطق الإنتاج المحلي بمصر، ويأتي ميناء السويس في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للصادرات المصرية الصينية بنسبة ٣٥.٦٪ نظراً لموقعه الجغرافي قرب المدخل الجنوبي لقناة السويس؛ وبالتالي أهميته في تقصير المسافة للحركة الوافدة من موانئ الصين، زيادة على قرب الميناء من أسواق التصريف وكفاءة شبكة طرق النقل مع أسواق التصريف الداخلية بمصر، غير أنه تقل أهميته بالنسبة للواردات المصرية مقارنة بميناء العين السخنة.

وأما إقليم الصين فقد استأثر بعشرة موانئ من أهم ٢٠ محطة طرفية بحرية في العالم عام ٢٠١٥، أهمها ميناء شنغهاي في الصين الشعبية؛ ويعد أهم محطة حاويات في العالم بجملة ٣٦٥٤٠ ألف وحدة حاوية، وبنسبة تغير ٣.٥٪ بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كما أن لميناء هونج كونج أهمية في حركة حاويات البضائع على مستوى العالم؛ حيث جاء في الترتيب الخامس بإجمالي ٢٠١٠٠ ألف وحدة حاوية، كما كان لتايوان نصيب في ترتيب أهم المحطات الطرفية العالمية، متمثلا ذلك في ميناء كاوزيونج بجملة ١٠٢٦٠ ألف وحدة حاوية مكافئة عام ٢٠١٥(United Nations, 2016, p.87).

ويبين الجدول (١٦) الموانئ الأهم بالنسبة للتجارة المصرية الصينية من حيث الحجم والتنوع والتكلفة، ويعبر كل ميناء منها عن موقع داخل إقليم يخدمه بشكل رئيسي، وأمكن حساب إمكانية الوصول حسب المسافة وحجم الأسطول بين أهم موانى حركة التجارة المصرية الصينية عام ٢٠١٦ كما يلي:

جدول (١٦) إمكانية الوصول بين أهم الموانئ التجارية المصرية الصينية عام ٢٠١٦

الميناء	المسافة الفعلية (ألف كم)	المسافة الزمنية (يوماً)	المسافة الاقتصادية (دولاراً)	حجم أسطول الحركة (سفينة)
العين السخنة (مصر)	١٢٨٠٥	١٩.١	١٠٨٨	٦
شنغهاي (الصين)	٥٥٩٥	٨.٨	٤٧٦	٤
هونج كونج (هونج كونج)	٣٨٧٢	٦.٠	٣٢٩	١
كاوزيونج (تايوان)	٤٠٧٢	٥.٩	٣٤٦	١
ماكاو (ماكاو)	٣٨٤٨	٦.٢	٣٢٧	٠
إمكانية الوصول	٦٠٣٨	٩	٥١٣	٢

المصدر: محسوب بمعرفة الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والكتب الإحصائية السنوية لمناطق الصين، ونشرات الموانئ التجارية الصينية لعام ٢٠١٦، وحذفت المصفوفات من البحث لكبر حجمه.

ومن الجدول يتضح أن:

متوسط إمكانية الوصول حسب المسافة الجغرافية بين الموانئ بالجدول تبلغ ٦٠٣٨كم، وثمة تباعد مكاني واضح بين الميناء المصري والصيني عنه عن بقية الموانئ، كما استنتج من مصفوفة إمكانية الوصول حسب المسافة الزمنية عن أن متوسط الزمن اللازم للوصول بين الموانئ بالجدول يتراوح بين ستة أيام داخل الإقليم وتسعة عشر يوما بين موانى الإقليم والميناء المصري، بمتوسط تسعة أيام لرحلة الذهاب أو الإياب الواحدة، أما إمكانية الوصول حسب المسافة الاقتصادية والتي قيست وفقا لجداول أسعار الشحن العالمية والمتمثلة في دولارا واحدا للحاوية النمطية (٢٠ قدماً)، ومنها تبين أن متوسط إمكانية الوصول حسب التكلفة يتراوح بين ٣٠٠

دولاراً وما يزيد قليلا على ١٠٠٠ دولار بمتوسط ٥١٣ دولاراً بين الميناء المصري وموانى الإقليم المذكورة بالجدول. ويشير مؤشر الربط البحري للشحنات [١] إلى تقدم الصين الشعبية على باقي دول العالم من حيث الأهمية التجارية، ومستوى الترابط مع باقي موانئ العالم؛ حيث بلغت قيمة المؤشر ١٦٧.١٪ عام ٢٠١٥، مقارنة بمعدل ٦١.٤٪ بالنسبة لمصر، ومعدل ١١٦.٨٪ بالنسبة لهونج كونج، مما يدل على ارتفاع كثافة حركة التجارة البحرية بموانئ إقليم الصين، والذي خدمه في ذلك موقعه الجغرافي، والنهضة الصناعية، واتساع الأسواق، ونشاط الموانئ، أما في مصر فالمؤشر منخفض مقارنة بالصين، لكنه مرتفع مقارنة ببعض دول الجوار الجغرافي، وربما كان لقناة السويس وزيادة أعداد الموانئ البحرية المصرية أثراً في ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أهمية **طريق الحرير** في تنشيط الحركة التجارية المصرية الصينية؛ حيث استُخدِم مصطلح طريق الحرير منذ القرن التاسع عشر؛ ويشير إلى شبكة التجارة التقليدية بين الشرق والغرب عبر أوراسيا ومنطقة المحيط الهندي التي ازدهرت قبل القرن السادس عشر، والتي شملت طرق التجارة البرية والبحرية على السواء، وتنشط الشركات الصينية في بناء الموانئ وإدارتها في جميع أنحاء العالم، إذ تحاول الصين وضع برنامج لبناء الهياكل التجارية البحرية عبر طريق شحن رئيسي بين آسيا وأوروبا بهدف إنشاء ما يسمى "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" الذي يهدف إلى تطوير موانئ جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي وموانى شرق البحر الأبيض المتوسط (Putten, F., Meijnders, M., 2015, P.8)،

(١) مؤشر الربط البحري للشحنات (Liner shipping connectivity index): يحدد هذا المؤشر مدى ارتباط البلدان بشبكات الشحن العالمية، ويحسبها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) استنادا إلى خمسة عناصر للنقل البحري هي: أعداد السفن، وقدرتها على حمل الحاويات، وأقصى حجم للسفن، وعدد الخدمات، وعدد الشركات التي تسير سفن الحاويات في موانئ البلد، وتنقسم قيمة كل بلد على حدة إلى القيمة القصوى لكل مكون في عام ٢٠٠٤، ويتم حساب متوسط المكونات الخمسة لكل بلد، ويقسم المتوسط على متوسط عام ٢٠٠٤ ويضرب × ١٠٠، ويولد هذا المؤشر قيمة ١٠٠ بالنسبة للبلد الذي حقق أعلى متوسط للمؤشر في عام ٢٠٠٤. (Bismark Sitorus, 2012, P.3 – 18).

وكان لمصر نصيباً من هذه التطويرات البحرية؛ حيث ثمة مشروعات جارية منها إنشاء محطتي حاويات في مينائي الإسكندرية والدخيلة، بالإضافة إلى توسيع رصيف ميناء بورسعيد، زيادة على مشروعات لتشغيل وإدارة محطة حاويات قناة السويس في ميناء بورسعيد الشرقي (Putten, F., Meijnders, M., 2015, P.8).

ومما سبق يتضح أن للنقل دورا مهما في تنشط الحركة لتجارية المصرية الصينية، نظرا للطبيعة الساحلية لكا من الدولتين وأهمية كل منهما كممرات بحرية دولية، ودور الصين في تنشيط طريق الحرير وغيرها مما أسهم في تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية الصينية.

٣ – العلاقات الدولية المصرية الصينية:

يعتبر عامل المصالح القومية أحد العوامل الجغرافية الموجهة لحركة الدول وعلاقاتها مع الدول الأخرى؛ فالحركة التجارية بين مصر وبعض الدول الأخرى قد لا تتوازى مع ثقلها الديموغرافي والثقافي أو قربها المكاني، بقدر ما تخططه من أهداف خارجية ترسم بها سياساتها التجارية (توفيق، ١٩٩٥، ص١٢٤)، وثمة أسباب عديدة حول قيام العلاقات بين مصر والصين، ومنها: أهمية مصر بالنسبة للصين كمدخل للقارة الأفريقية، وأهمية الصين بالنسبة لمصر كدولة كبرى داعمة، ورغبة كل من الدولتين في الحصول على موقع قيادي في العالم الأفريقي والأسيوي وغيرها (يُراجع: علي، ٢٠٠٦، ص ص ٧٤ – ٧٦)، يزاد على ذلك السياسات التي اتبعتها الصين الشعبية بهدف تنمية الصادرات والتي تمثلت في: استهداف المناطق الجغرافية الخاصة، والدول النامية، ورأس المال الأجنبي، والسلع التجارية، مما كان له أثره في زيادة التبادل التجاري المصري الصيني كمثال على نشاط الصادرات الصينية مع ٢٢٨ دولة ومنطقة خاصة حول العالم (دلامي، ٢٠١٢، ص ١٢٠) ويمكن تناول ذلك في العنصريين التاليين:

أ- العلاقات التجارية:

تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والصين نحو ٦٣ اتفاقية، متنوعة منها ما يخص ضرائب الدخل والازدواج الضريبي، ومنها ما يتناول الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وغيرها في مجالات التعاون السياحي، والاقتصادي والتكنولوجي وغيرها، وبعثت مصر بداية عام ١٩٥٣ مسئولاً تجارياً لبحث المسائل التجارية بين البلدين، واستيراد الجانب الصيني للقطن المصري، وبالفعل بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ١١ مليون دولار، كان نصيب الصادرات المصرية منها ١٠.٤ مليون دولار، بينما لم تتعد صادرات الصين إلى مصر ٦٠٠ ألف دولار عام ١٩٥٣، تلا ذلك توقيع اتفاق تجاري في بكين، يتيح لكل منهما إقامة مكتب تجاري لدى الآخر في أغسطس عام ١٩٥٥، كما أدي اعتراف مصر ١٩٥٦ رسمياً بجمهورية الصين الشعبية في مايو عام ١٩٥٦؛ إلى زيادة الزيارات والتبادلات التجارية بين مصر والصين، ثم توقيع بروتوكول ملحق لاتفاق بكين التجاري عام ١٩٦٠، والذي تم تجديده عدة مرات في السنوات التالية له حتى عام ١٩٧٢، وفيه تم الاتفاق على إنشاء مصنعاً للطوب في مصر بمساعدة صينية (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٦).

تلا ذلك إبرام اتفاق إطاري للتعاون التجاري لتنظيم المبادلات التجارية المصرية الصينية عام ١٩٨٥ (وزارة الخارجية، ٢٠١٠، ص٢٣)، ثم تأسيس اللجنة المصرية ـ الصينية المشتركة للتعاون الفني والكهربائي في القاهرة عام ١٩٨٧، والتي تم من خلالها توقيع حوالي عشر اتفاقيات تعاون بين مصر والصين، كانت نتيجتها زيادة حجم التبادل التجاري إلي ١٣٥ مليون دولار، منها ١٢٥ مليون دولار صادرات صينية إلى مصر و١٠ ملايين دولار صادرات مصرية إلى الصين، ثم توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بالقاهرة عام ١٩٩٤، وتوقيع اتفاق تعاون اقتصادي وتجاري في القاهرة بهدف تشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين البلدين عام ١٩٩٥،

وبموجبه تم إنشاء لجنة مشتركة لبحث القضايا التجارية والتي تجتمع مرة واحدة سنويا بعاصمة أي من البلدين بالتناوب، ثم توقيع مذكرة تفاهم لمشاركة الصين في استثمارات المناطق الحرة، ومنها منطقة شمال غرب خليج السويس عام ١٩٩٧، فضلا على توقيع اتفاقيات تعاون ومنها السماح لدخول المصريين إلى منطقة هونج كونج دون تأشيرة دخول، ثم تحول العلاقات الاقتصادية المصرية الصينية من تجارة صادرات وواردات إلى الاستثمارات المتبادلة والمشروعات المشتركة، خاصة بعد توقيع ثلاث اتفاقيات عام ١٩٩٩ تتمثل في: اتفاقية منع الازدواج الضريبي، واتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، واتفاقية تعاون في مجال النقل البحري، وكانت نتيجة ذلك زيادة حجم الواردات الصينية إلى مصر وتغلبها على الصادرات المصرية؛ التي لم تكن بنفس قوة الواردات الصينية في هذه الفترة، كما أتاح لمصر إقامة فروع من بعض شركاتها في الصين كشركة النساجون الشرقيون مثلما فعلت الصين في مصر(وزارة الخارجية، ٢٠١٢، ص ١٧).

وكان لإبرام اتفاق إنشاء مجلس الأعمال المصري الصيني ومذكرة تفاهم لضمان حصيلة الصادرات لرجال أعمال البلدين عام ٢٠٠٢، وكذلك اتفاق استخدام علامة القطن المصري بمنتجات شركة أوشي الصينية في بكين عام ٢٠٠٣، ومذكرة تفاهم للتعاون الاستثماري في منطقة غرب خليج السويس عام ٢٠٠٤، وبالتالي وصلت أعداد المشروعات الاستثمارية الصينية في مصر إلى ٣٥ مشروعاً عام ٢٠٠٥، كما وصلت أعداد المشروعات الاستثمارية المشتركة التي يشارك فيها رأسمال مصري في الصين إلى ٤٣ مشروعاً استثمارياً في العام نفسه، وتم توقيع بروتوكول تعاون عام ٢٠٠٦ بهدف السماح للموالح المصرية بالدخول إلى السوق الصيني، ثم مذكرة تفاهم لفحص السلع الصناعية الصينية المصدرة إلى مصر عام ٢٠٠٩ (وزارة الخارجية، ٢٠١٠، ص٢٤)، كما وقعت كل من مصر والصين مذكرة تعاون بين وزارتي الموارد المائية والري بكل من مصر والصين لدعم وتقوية التعاون الثنائي في

مجال الموارد المائية واستراتيجيات توفير المياه وتبادل الخبرات والتدريب وغيرها عام ٢٠١٢، كما أدت حركة المستثمرين الصينيين نحو مصر إلى زيادة حجم الاستثمارات الصينية خاصة بعد زيارة وفد صيني عام ٢٠١٤، ثم توقيع ٢١ مذكرة تفاهم واتفاقية بين مصر والصين عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى توقيع خمسة مذكرات تفاهم مع الصين في المجالات العلمية والتعليمية (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٦).

وصفوة القول: بعد مرور ٦٠ عاما من اعتراف مصر الرسمي بالصين الشعبية؛ فقد عززت الاتفاقيات من قوة العلاقات التجارية بين مصر والصين، ويعتبرا العقدين الثامن والتاسع من القرن المنصرم؛ هما أهم محاور العلاقات التجارية المصرية الصينية من حيث نشاط العلاقات الدولية وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وتفعليها، بالإضافة إلى فتح باب الاستثمارات لكل منهما بالأخرى والاستفادة منها بشكل كبير خاصة في مصر، كما تم تدعيم هذه الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بالزيارات الرسمية للمسئولين من كلا الجانبين المصري والصيني؛ مما اتضح أثره في زيادة حجم التبادل التجاري المصري الصيني.

ب- العلاقات الاقتصادية:

ويمكن تناول الاستثمارات الصينية في مصر كمثال عليها؛ فوفقا للبيانات الإحصائية يتضح أن الصين الشعبية في المرتبة ٢٣ بين دول العالم من حيث الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي في مصر؛ إذ بلغت جملة الشركات الصينية بمصر ١٢٢٦ شركة بجملة تدفقات رأسمالية بلغت نحو ١٢٠ مليون دولار عام ٢٠١٦ (يُراجع: الهيئة العامة للاستثمار، والبنك المركزي المصري، بيانات ٢٠١٦)، ويبين الجدول (١٧) تطور قيمة الاستثمارات الصينية في مصر مقارنة بجملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦):

جدول (١٧) تطور قيمة الاستثمارات الصينية في مصر في الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦)

العام المالي	الصين الشعبية (مليون دولار)	تايوان (مليون دولار)	جملة الإقليم (مليون دولار)	إجمالي الاستثمارات الأجنبية (مليون دولار)	نسبة الإقليم ٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٠.٨	٠	٠.٨	٦١١١.٤	٠.٠١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٧.٥	٠	١٧.٥	١٣٢٣٦.٥	٠.١
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦.٩	٠.٤	٢٧.٣	٦٧٥٨.٢	٠.٤
٢٠١٢/٢٠١١	٧٣.٦	٢.٢	٧٥.٨	٣٩٨٢.٢	١.٩
٢٠١٤/٢٠١٣	٦.٣	١.٧	٨.٠	٤١٧٨.٢	٠.٢
٢٠١٦/٢٠١٥	١١٩.٣	٠.٨	١٢٠.١	٦٩٣٢.٦	١.٧

المصدر: البنك المركزي المصري، بيانات السلاسل الزمنية، للفترة المذكورة.

ويتضح من الجدول ما يلي:

زادت قيم الاستثمارات الصينية في مصر تدريجيا من ٠.٨ مليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٢٧.٣ مليون دولار عام ٢٠١٠ ، ثم إلى ١٢٠.١ مليون دولار عام ٢٠١٦، وتباينت نسبها من إجمالي قيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر من ٠.٠١ ٪ عام ٢٠٠٦ مما يدل على قلتها، إلى ١.٩٪ عام ٢٠١٢ وتعد أعلا نسبة مساهمة للاستثمارات الصينية في مصر. وبلغت جملة الاستثمارات الصينية في مصر ١٢٠.١ مليون دولار مثلت ١.٧٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر عام ٢٠١٦، زاد نصيب الصين الشعبية منها حيث بلغ ١١٩.٣ مليون دولار بنسبة ٩٩.٣٪ من جملة استثمارات إقليم الصين بمصر، بينما انخفض نصيب تايوان إلى ٠.٨ مليون دولار، مما يدل على أهمية الصين الشعبية كمنافس قوي لتايوان بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في مصر.

وتتباين قيم مساهمة الاستثمارات الصينية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة مساهمة الاستثمارات الصينية في قطاع الصناعة نحو ٣٨٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الخارجية، بينما قلت نسبة مساهمتها في قطاع

الاتصالات إلى ٠.٢٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الخارجية في مصر(وزارة المالية، ٢٠١٦)، كما تباين التوزيع المكاني للاستثمارات الصينية على المحافظات المصرية، والتي تركزت في بعضها دون البعض الآخر ووفقا لنمط النشاط الاقتصادي السائد بالمحافظة وحجم السوق الاستهلاكية، وحظيت مدن القناة بأكبر قيمة استثمارات صينية بلغت نسبتها ١٠.٥٪ من جملة الاستثمارات الصينية في مصر، ثم المحافظات الحضرية بنسبة ٩.٩٪ من إجمالي الاستثمارات الصينية في مصر عام ٢٠١٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦)، وعلى سبيل المثال: "منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري (SEZONE) " وتقع شمال غرب خليج السويس وتبعد عن مدينة السويس بحوالي ٤٠كم بينما تبعد عن مدينة القاهرة بنحو ٢٠كم، وتجاور ميناء العين السخنة، بإجمالي مساحة نحو ٣٠كم٢، وهي منطقة صناعية عالمية ومدينة حديثة تركز على الصناعات العملاقة مثل: صناعات الأغذية واللوجستيات والتكنولوجيا الحديثة وغيرها (للاستزادة: Scott, 2013, PP.17 23).

٤ – السكان:

يحدد السكان حجم السوق الاستهلاكي للسلع، من خلال الطلب، ووجود العرض السلعي اللازم لتلبية الطلب في أماكن أخرى؛ حيث يؤثر كل من حجم السكان وتوزيعهم وبعض خصائصهم على حجم التجارة العالمية وأنواع السلع الداخلة فيها (الديب، ٢٠٠٥، ص٩١٣)، بالإضافة إلى قدرتهم الشرائية، زيادة على عاداتهم وتقاليدهم في الإنتاج والاستهلاك (رهبان، ٢٠٠٤، ص٥٣)، وعامة يكون سوق السلع المختلفة متاحا بالمناطق كثيفة السكان وبالتالي تنشط إليها حركة السلع، في حين تُحدد التجارة في المناطق منخفضة الكثافة السكانية (Mulley, 2014, P.135)، فزيادة حجم سكان البلدان المتفاعلة تجاريا يزيد من حجم التبادل التجاري بينهما (وزارة التجارة والصناعة، مايو ٢٠١٠، ص٨٦)، ولكن رغم أهمية السكان؛ إلا أنه يتراجع تأثيرها في التجارة الدولية إلى المرتبة الثانية مقارنة بأوضاعهم الاقتصادية كمستوى

التطور الاقتصادي، والقدرة الشرائية، ومستوى التقدم العلمي وغيرها (رهبان، ٢٠٠٤، ص٥٧)، ويبين الجدول (١٨) توزيع أعداد السكان ونصيبهم من التجارة الخارجية المصرية الصينية عام ٢٠١٦:

جدول(١٨)توزيع أعداد السكان ونصيبهم من التجارة الخارجية المصرية الصينية عام ٢٠١٦

الموقع	عدد السكان (ألف نسمة)	النسبة من سكان العالم	الكثافة السكانية (نسمة/كم ٢)	نصيب الفرد من الدخل القومي (دولار/١٠٠٠نسمة)	نصيب الفرد من الواردات (دولار/١٠٠٠نسمة)	نصيب الفرد من الصادرات (دولار/١٠٠٠نسمة)	نصيب الفرد من جملة التجارة (دولار/١٠٠٠نسمة)
هونج كونج	٧٣٤٧	٠.١	٦٧٩٠	٥٧٨٦٠	٦.٢	٣.٨	٥٢.٧
الصين	١٣٨٢٣٢٣	١٨.٧	١٤٨	١٤٣٢٠	٥.٥	٠.٤	٥.٨
تايوان	٢٣٤٩٢	٠.٣١	٦٦١	١٩٥٤٠	١٥.٣	٠.٣	٢.٢
ماكاو	٦٣٦	٠.٠١	٢٠٥٠٠	١٠٢٤٨٠	٠	٠.٢	٠.٢
جملة الإقليم	١٤١٣٧٩٨	١٩.١٢	٧٠٢٥	٤٨٥٥٠	٥.٦	٠.٣٧	٦.٠
مصر مع الإقليم	٩١٣٨٣	١.٣	٩١	١٠٧١٠	٨٧.١	٥.٨	٩٢.٩

المصدر: حسابات الباحث اعتمادا على الكتب الإحصائية السنوية لدول ومناطق إقليم الصين المذكورة بالجدول عام ٢٠١٦، ونصيب الفرد من الدخل القومي عن البنك الدولي.

ومن دراسة الجدول يتضح ما يلي:

بلغ حجم سكان إقليم الصين ١٤١٣٧٩٨ ألف نسمة مثلت نحو ١٩٪ من حجم سكان العالم عام ٢٠١٦، يتباين توزيعهم داخل إقليم الصين حيث تستأثر الصين الشعبية بغالبيتهم التي مثلت نحو ١٩٪ من حجم سكان العالم مرتبة بها في الترتيب الأول بين دول العالم عام ٢٠١٦، كما تباينت كثافة السكان داخل الإقليم بحيث ارتبطت عكسيا مع زيادة العدد، فكلما زاد عدد السكان وكبرت المساحة، قلت الكثافة كما هو الحال في الصين الشعبية ومصر، والعكس صحيح؛ حيث زادت الكثافة السكانية مع صغر المساحة لتصل أعلاها في ماكاو ثم هونج كونج. وبمراجعة بعض الخصائص الديموغرافية لسكان الإقليم؛ تبين اختلاف معدلات النمو السكاني؛

ففي حين بلغت ١.٧٪ سنويا في ماكاو فإنها لم تتعد ٠.٢٪ سنويا في تايوان، كما تباينت نسب سكان الحضر التي تمثل أهم معالم سوق الاستهلاك السلعي للتجارة الخارجية، حيث بلغت نسبة الحضر ١٠٠٪ في هونج كونج، و٩٩.٢٪ في ماكاو و٧٨.٢٪ في تايوان، وانخفضت إلى ٥٩.١٪ في الصين الشعبية. وبحساب معامل الارتباط بين كل من أعداد السكان وحجم التجارة الخارجية بين مصر وإقليم الصين، تبين وجود علاقة ارتباط طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية، قيمتها ٠.٨٢ ما يدل على أهمية السكان في تحريك الطلب على السلع التجارية بين مصر وإقليم الصين. ويعتبر نصيب الفرد من الدخل القومي مؤشرا – إلى حد ما – على متوسط دخل الفرد وقوته الشرائية؛ حيث أكدت بعض الدراسات أنه بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، يزداد معه قوته الشرائية، وبالتالي يزداد استهلاكهم من المواد والسلع الضرورية والكمالية (رهبان، ٢٠٠٤، ص ٦٠)، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في إقليم الصين نحو ٤٨٥٥٠ دولاراً لكل ١٠٠٠ نسمة في العام، تباينت هذه القيمة داخل إقليم الصين، وبلغت أقصاها في ماكاو ثم هونج كونج متأثرة بلقة أعداد السكان وزيادة الدخل القومي، بينما كانت الصين الشعبية أقلها من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي نظرا لزيادة أعداد سكانها، لذلك تصنف كل من: ماكاو وهونج كونج وتايوان ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع، بينما تصنف الصين الشعبية ضمن مجموعة الدول ذات الدخل فوق المتوسط، في حين تراجع تصنيف مصر إلى مرتبة الدول متوسط الدخل وفق تصنيف البنك الدولي (World Bank Group, 2016, P. 39).

وأسفر تحليل استبانة الدراسة عن تحديد بعض خصائص مستهلك السلع الصينية بالسوق المصري عام ٢٠١٦؛ حيث تباينت خصائص أفراد العينة، نتيجة للتوزيع العشوائي لاستبانة الدراسة؛ فمن حيث السن حصل الأفراد أقل من ٢٠ سنة على ١٨.٣٪، والأفراد بين ٢٠ و٤٠ سنة على ٥٥.٦٪، والأفراد بين ٤٠ و ٦٠ سنة

على نسبة ٢٣٪ والنسبة الباقية للأفراد فوق ٦٠ عاما، كما تباينت خصائصهم من حيث المهنة أيضاً؛ فكان نصيب الموظفون ٣١.٢٪، بينما بلغت نسبة العمال ٣٣.١٪، ونسبة التجار ١٣.٧٪، كانت نسبة الطلاب ١٢.٢٪ والنسبة الباقية كانت لمهن غير محددة أو بدون عمل. وينسحب تباين التوزيع وفق المهن على تباين التوزيع وفق متوسطات الدخول الشهرية؛ حيث مثلت نسبة ذوي الدخول أقل من ٢٠٠٠ جنيه ٥١.٢٪، بينما كانت نسبة ذوي الدخول التي تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ جنيه ٢١.٨٪، بينما بلغت نسبة الأفراد ذوي الدخول الأكثر من ٣٠٠٠ جنيه ١٢.٣٪ والنسبة الباقية غير ذلك، ويمكن تناول أثر هذه الخصائص على استهلاك المنتجات الصينية كما بالجداول التالية:

جدول (١٩) توزيع أفراد العينة حسب اهتماماتهم عند شراء السلع

وجه الاهتمام	التكرار	النسبة ٪
جودة السلعة	٣٠١٠	٥٤.٠
أسعار السلع	١٠٣٦	١٨.٦
تناسب الدخل	٧٠٢	١٢.٦
متوفرة بشكل دائم	٥٠٢	٩.٠
لا يوجد بديل عنها	٣٠٨	٥.٥
أخرى	١٤	٠.٣
جملة	٥٥٧٢	١٠٠

المصدر: نتائج تحليل استبانة البحث باستخدام برنامج SPSS ، ملحق (١) بند (أولاً).

ومن الجدول يتضح تباين اهتمامات أفراد العينة، واستحوذت جودة الصناعة وكفاءة السلعة على ٥٤٪ من اهتمام أفراد العينة عند الشراء، ثم أسعار السلع بنسبة ١٨.٦٪، ومدى مناسبة هذه الأسعار لمتوسط الدخل بنسبة ١٢.٦٪، وما سبق يؤكد على أهمية الاهتمام بجودة المنتج الصيني المعروض بالأسواق المصرية.

جدول(٢٠)توزيع أفراد العينة حسب تفضيلاتهم لمصادر السلع المتوفرة بالأسواق المصرية

المنتج	التكرار	النسبة ٪
المصري	٢٨٤٢	٥١.٠
أخرى	١٧٠٨	٣٠.٧
الصيني	١٠٢٢	١٨.٣
جملة	٥٥٧٢	١٠٠

المصدر: نتائج تحليل استبانة البحث باستخدام برنامج SPSS ، ملحق (١) بند (أولاً).

يفضل المستهلك المصري المنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات والسلع الصينية تشجيعاً للصناعة المحلية وتفهما لدورها في الاقتصاد القومي، ورغم انتشار السلع الصينية ورخص أسعارها مقارنة بمثيلتها من منتجات أخرى؛ غير أن ما يقرب من ثلث أفراد العينة يرون الأفضلية لغيرها أمثلة السلع الألمانية والتركية واليابانية على الترتيب.

جدول (٢١) توزيع أفراد العينة حسب تفضيلاتهم من السلع الصينية

وجه التفضيل /السلع	التكرار	النسبة ٪
الملابس	١٧٤٤	٣١.٣
الأجهزة والأدوات الكهربائية	١٤٥٨	٢٦.٢
أجهزة إلكترونية	١١٥٠	٢٠.٦
سلع أخري	٨٤٦	١٥.٢
سلع ومواد غذائية	٣٧٤	٦.٧
جملة	٥٥٧٢	١٠٠.٠

المصدر: نتائج تحليل استبانة البحث باستخدام برنامج SPSS ، ملحق (١) بند (أولاً).

إذا اضطر المستهلك المصري لأسباب تخص الأسعار أو مدى توفر السلع قرب محل إقامته أو لغيرها من الأسباب، إلى شراء المنتجات الصينية؛ فإنه يهتم بشراء الملابس وفق رأي ٣١.٣٪ من أفراد العينة، ثم الأجهزة والأدوات الكهربائية وفق رأي ٢٦.٢٪ من أفراد العينة، بينما لا يفضل غالباً السلع الغذائية الصينية وفق رأي ٦.٧٪ من أفراد العينة. ويبن الجدول (٢٧) اتجاهات أفراد العينة نحو الإقبال على السلع الصينية:

جدول (٢٢) اتجاهات أفراد العينة نحو الإقبال على السلع الصينية

المتغير	المقياس		موافق	أحيانا	غير موافق	المتوسط	التقدير
أضطر لشراء المنتجات الصينية	التكرار		١٦٦٤	٣٠٧٨	٨٣٠	٢.١٥	حيادي
	النسبة ٪		٢٩.٩	٥٥.٢	١٤.٩		
أُقبل على شراء سلع صينية متنوعة	التكرار		١٥٠٢	٢٦٢٤	١٤٤٦	٢.٠١	حيادي
	النسبة ٪		٢٧.٠	٤٧.١	٢٦.٠		
أستفيد من السلع الصينية في مجال عملي	التكرار		١٨٠٦	٢٠١٨	١٧٤٨	٢.٠١	حيادي
	النسبة ٪		٣٢.٤	٣٦.٢	٣١.٤		
أفضل المنتج الصيني على غيره من المعروض بالسوق	التكرار		٥٥٢	٢٠٦٢	٢٩٥٨	١.٥٧	غير موافق
	النسبة ٪		٩.٩	٣٧.٠	٥٣.١		
نتيجة المحور	التكرار		٥٥٢٤	٩٧٨٢	٦٩٨٢	٢.٠٦	حيادي
	النسبة ٪		٢٤.٨	٤٣.٩	٣١.٣		

المصدر: نتائج تحليل استبانة البحث باستخدام برنامج SPSS ، ملحق (١) بند (ثانياً)([1]).

بحث الجدول في اتجاه أفراد العينة نحو أسباب الإقبال على السلع الصينية المتوفرة بالأسواق المصرية، وحصل الجدول على ٢.٠٦ درجة في مقياس ليكرت الثلاثي؛ ويدل ذلك على أن اتجاه العينة حيادياً نحو الإقبال على السلع الصينية، كما أبرزت نتائج التحليل أن الانحراف المعياري للعبارات يتراوح بين ٠.٥ و ١.٥ أي يوجد تجانس في استجابات أفراد العينة، فأحيانا يكون المستهلك المصري مضطراً لشراء المنتجات الصينية، وأحيانا يقبل عليها، غير أن تفضيل المنتج الصيني على غيره بالأسواق المصرية لم يلق قبولا لدى أفراد العينة مما يعني أنه قد يضطر للتعامل معه دون غيره، وفي حالة وجود البديل الأنسب من وجهة نظره سيكون له الأفضلية في التعامل التجاري.

([1]) تعطى الدرجات للإجابات كالتالي: موافق =٣ درجات، وحيادي=٢ درجتان، ولا أوافق=١ درجة واحدة، وبالتالي طول الفترة = ٠.٦٦، أي تقييم غير موافق: من ١ إلى ١.٦٦، وتقييم محايد: من ١.٦٧ إلى ٢.٣٣، وتقييم موافق: ٢.٣٤ إلى ٣ درجات.

ومما سبق يتضح وجود علاقة بين السكان وحركة التجارة الدولية، متمثلة في تحديد حجم الأسواق وأنماط السلع من خلال متوسطات الدخول والقوة الشرائية وغيرها، وهو ما ينطبق على العلاقة التجارية بين مصر وإقليم الصين، كما أنه ثمة إيجابيات للسلع الصينية يمكن استنتاجها من اتجاهات أفراد العينة ومنها مناسبتها لذوي الدخول المنخفضة وتوفرها وتنوعها بما يناسب تنوع الطلب المحلي.

خامساً: كفاءة التجارة الخارجية المصرية الصينية:

أمكن حساب بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية المصرية الصينية والمبينة بالملحق (٣)، واتضح منها ما يلي:

١- تشابه أنماط التجارة:

وتحسب عن طريق مؤشر يعبر عن علاقة الارتباط بين السلع التجارية للدول (الصادرات السلعية)، ويعني أن الدول ذات الخصائص المتشابهة يكون لها نمط تجاري متشابه، أي أن الدول الأكثر تشابها يكون لها معادل ارتباط قوي موجب وبالتالي توفر عنصر المنافسة التجارية، والعكس تعني وجود اختلافات في أنماط التجارة وتشير إلى اتساع سوق كل من الدولتين لسلع الدولة الأخرى (لحسن، ٢٠١٢، ص ص١٥ – ١٨)، وبحساب مؤشر تشابه أنماط التجارة بين الهياكل السلعية للصادرات المصرية والصينية تبين ضعف المؤشر الذي بلغت أقصى قيمه ٠.٤٢ بين مصر وهونج كونج، وأقل قيمه ٠.١٩ بين مصر وماكاو، كما بلغت قيمة مؤشر تشابه أنماط التجارة ٠.٣٣ بين مصر وتايوان و ٠.٢٨ بين مصر والصين الشعبية وفق بيانات عام ٢٠١٦، مما يعني وجود اختلاف كبير بين السلع التجارية لكل من مصر وإقليم الصين؛ مما يدل على قلة عنصر المنافسة التجارية بينهما، وبالتالي احتمال زيادة نشاط حركة التجارة بين مصر وإقليم الصين.

٢- درجة الانفتاح الاقتصادي:

وهي نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي([1])، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى اعتماد الاقتصاد المحلي بشكل كبير على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول على حاجاته من السلع والخدمات، وكذلك التبعية الاقتصادية للخارج (الرفاعي وعكروش وأحمد، ٢٠٠٥، ص١٧٤)، ويعني بالضرورة سهولة تعرض الاقتصاد للمؤثرات الخارجية، وبخاصة بالنسبة للدول النامية التي تصدر عدد قليل من المواد الخام، لذا فارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على سرعة تأثر اقتصاديات هذه البلدان بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها (رهبان، ٢٠٠٤، ص٢٠)، ومنها تغير الأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية مع الشركاء التجاريين والاتفاقيات والأحداث السياسية وغيرها (الرفاعي وعكروش وأحمد، ٢٠٠٥، ص١٧٤)، والجدول (٢٣) يبين درجة الانفتاح الاقتصادي لكل من مصر والصين في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٦):

جدول(٢٣)درجة الانفتاح الاقتصادي لكل من مصر ودول الصين في الفترة(١٩٩٠– ٢٠١٦)

السنة	مصر (٪)	الصين الشعبية (٪)	تايوان (٪)	هونج كونج (٪)	ماكاو (٪)
١٩٩٠	٣٤.٥	٣.٠	١٨.٣	٣.٣	٤١.٥
١٩٩٥	٣٠.٩	١.٦	٢٧.٤	٣.٩	٣٤.٢
٢٠٠٠	٢٦.٢	٢.٤	٥٦.٩	٤.٤	٣٧.٠
٢٠٠٥	٥٥.٧	٥.٥	٤.٦	١٢.٢	٣٣.٤
٢٠١٠	٣٠.٦	٣.٧	٦٢.٠	٥.٩	٥٤.٧
٢٠١٦	٢٤.٦	٣.٠	٥٦.٤	١.٣	٤٦.٦

المصدر: الكتب الإحصائية السنوية للدول المذكورة بالجدول أعداد متعددة، والانفتاح من حساب الباحث

([1]) يُحسب بالصيغة التالية،

$$\text{درجة الانفتاح (الانكشاف) الاقتصادي} = \frac{\text{إجمالي قيمة التجارة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

(رهبان، ٢٠٠٤، ص ١٩).

ومن دراسة الجدول يتبين ما يلي: .

تغير معدلات الانفتاح الاقتصادي في مصر وإقليم الصين في غضون فترة الدراسة بالجدول، في تباين كبير، وكان أقلها في الصين الشعبية؛ إذ بلغت ١.٦٪ عام ٢٠٠٠، وهي نفسها التي لم يزد معدلها على ٥.٥٪ عام ٢٠٠٥، في إشارة على عدم تبعية الصين الشعبية اقتصادياً للأسواق الخارجية، وتتفق هونج كونج مع الصين الشعبية في استقلالية أسواقها وصعوبة تأثر اقتصادها بالمؤثرات الخارجية، وتكاد تتشابه معدلات الانفتاح الاقتصادي لكل من ماكاو ومصر ، غير أنه ينخفض المعدل في مصر عام ٢٠١٦ عما قبله بشكل كبير؛ متأثراً ببعض الإصلاحات الاقتصادية في مصر خاصة على الواردات، ولا يزال معدلا الانفتاح الاقتصادي مرتفعا مقارنة بالصين؛ وتشير إلى وجود نسبة تبعية اقتصادية لمصر ودرجة ارتباط مرتفعة وبعض الأسواق الخارجية تأتي الصين في مقدمتها. وزادت معدلات الانفتاح الاقتصادي في تايوان على ٥٠٪ عام ٢٠١٦ وإن كانت أقل من العام السابق لها غير أن معدلات الانفتاح في تايوان متباينة بشكل كبير وربما يعود ذلك لعدم دقة الإحصاء المستخدم في حساب الجدول.

سادساً: مشكلات التجارة الخارجية المصرية الصينية ومستقبلها:

ويمكن تناول بعضها كما يلي:

١- مشكلات التجارة الخارجية المصرية الصينية:

تواجه الصادرات السلعية المصرية العديد من المعوقات والمشكلات منها: تركز الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، وانخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي، وعدم التزام كثر من المنتجين والمصدرين بالمواصفات القياسية العالمية، وضعف القدرات التسويقية للصادرات المصرية في الأسواق الخارجية وغيرها (أمين، ٢٠٠٣، ص ص ٩١١ – ٩١٧)، ومن خلال دراسة التركيب السلعي للتجارة الخارجية المصرية الصينية، وكذلك مؤشر تشابه أنماط التجارة المصرية والصينية؛ يتبين وجود

تشابه في بعض هياكل الإنتاج، وتفوق الصين في معظمهما على مصر، وهو ما يضر بالمنتج المحلي من السلع نفسها، فيما يلي تناول بعض مشكلات التجارة الخارجية المصرية الصينية:

أ- **مشكلات خاصة بالسوق الصيني:** قلة حجم الصادرات المصرية في الأسواق الصينية؛ نظرا لوجود خلل في هيكل الإنتاج المصري في مجالات التصدير المطلوبة في الأسواق الصينية (يُراجع في ذلك: بكر، ٢٠١٣، ص٤٧٠)، فضلا عن وجود عنصر المنافسة مع دول أخرى؛ حيث كان لتوقيع الصين على اتفاقية التجارة الحرة مع رابطة دول الأسيان والتي دخلت مجال التنفيذ في يناير عام ٢٠١٠، أن تحولت هذه المنطقة إلى أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث أعداد السكان، وثالث أكبر اتفاقية إقليمية بعد اتفاقيتي الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة بأمريكا الشمالية (النافتا)، وكان من نتائجها تخفيض التعريفة الجمركية تدريجيا، وبالتالي زادت الحركة التجارية بين الصين الشعبية ودول الآسيان، حتى ألغت أغنى ست دول في الرابطة التعريفة الجمركية نهائيا على نحو ٩٠٪ من منتجاتها (منها: إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وغيرها)، ومن مميزات الاتفاقية بالنسبة للسوق الصيني: تسهيل نفاذها إلى أسواق دول الأسيان والحصول على المواد الخام اللازمة والتي ستقل تكاليف نقلها بقرب المسافة، كما ستعطي الفرصة لدول الآسيان بتصدير سلعها الإنتاجية إلى السوق الصيني، الذي يزداد فيه الطلب على منتجات الأغذية والمشروبات ومستحضرات التجميل وغيرها (وزارة التجارة والصناعة، مايو ٢٠١٠، ص١١)، وحتما تؤثر مثل هذه الاتفاقات على فرص مصر التجارية في التعاون مع السوق الصيني العملاق؛ مما يفرض على مصر ضرورة تطوير وتحسين منتجاتها وتنويعها بشكل يلائم طبيعة الأسواق الصينية؛ حيث أن زيادة حجم الناتج المحلي يؤثر إيجابا على زيادة حجم التبادل التجاري، بعكس زيادة المسافة التي تؤثر سلباً (وزارة التجارة والصناعة، مايو ٢٠١٠، ص٨٦)، وهو ما أثبتته بعض الدراسات

المتخصصة، حيث تراجع معدل نمو الصادرات لكل من البلدان النامية والمتقدمة إلى ما يقرب من صفر، ويُعزى العبء على نمو التجارة في البلدان المتقدمة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي بوجه عام، بينما تراجعت أحجام الصادرات في البلدان النامية، ويرجع السبب في ذلك بصورة كبيرة إلى تراجع صادرات الصين بصورة أكبر مما هو متوقع (مركز التجارة الدولية، ٢٠١٣، ص١٤).

ب- مشكلات يواجهها المصدر المصري إلى السوق الصيني: ثمة صعوبة في بعض الإجراءات المتبعة من الجانب الصيني حول السماح باستيراد المنتجات الزراعية المصرية؛ حيث تعتمد على تحليل مخاطر آفات السلع الزراعية وآثارها، كما توجد مشكلة التسويق للمنتجات المحلية بالأسواق الصينية: فهي أسواق منتجة وبتكلفة أقل وبدرجات جودة متعددة، وهي مشكلة تواجه المنتج المصري، الذي يفتقر إلى التنوع والجودة المطلوبة للمنافسة بأسواق الصين الداخلية، فتذكر بعض الدراسات أن هيكل الإنتاج الصناعي المصري يرتكز على الصناعات كثيفة الموارد منخفضة الفن التكنولوجي، مما أثر على قدرتها التنافسية، حيث تعتمد الصادرات المصرية على نسبة ١٪ فقط من المواد الأولية مرتفعة التكنولوجيا و٩٤٪ من المواد الأولية منخفضة التكنولوجيا مقابل ٣٢٪ من المواد عالية التكنولوجيا في الصين (للاستزادة: بكر، ٢٠١٣، ص٤٥٢)، يضاف إلى ذلك ضعف حركة الوفود والمستثمرين المصريين الهادفة إلى دراسة السوق الصيني ومتطلباته، كما أن المعارض السنوية المصرية الصينية لا تُفَعل نتائجها وحجم الاستفادة المصرية منها قليل (اتصال هاتفي بأحد أعضاء المنتدى المصري الصيني).

جـ- مشكلات خاصة بالسوق المصري: الخوف من تأثر الاقتصاد المصري بأية أزمات اقتصادية قد تتعرض لها الصين، نتيجة للاختلال وعدم التوازن في المعاملات التجارية المصرية الصينية (يُراجع: رهبان، ٢٠٠٤، ص ٦٨)، كما أن للسلع الصينية آثارا سلبية على الانتاج المحلي من السلع المناظرة؛ وبالتالي ركود في

الانتاج وتباطؤ النمو في مجال التصنيع المحلي، وبينت بعض الدراسات أن للمنتجات الصينية آثارا سلبية خاصة بعد استهلاكها، حيث أن نحو ٧٠٪ من السلع المقلدة عالميا تنتج في الصين، وبالتالي رخص أسعارها؛ الذي يعود لأسباب عديدة منها: رخص الأيدي العاملة وانخفاض الأجور، والاعتماد على خامات قليلة الجودة في الانتاج وغيرها (للاستزادة: مقري وشنة، ٢٠١٤، ص ٧٢ و ٧٣)، وباستطلاع آراء عينة البحث حول جودة المنتجات الصينية أمكن الحصول على النتائج المبينة بالجدول (٢٤) كما يلي:

جدول (٢٤) جودة السلع الصينية بالأسواق المصرية وفقا لآراء عينة البحث عام ٢٠١٦

المتغير		المقياس			المتوسط	التقدير
		موافق	أحيانا	غير موافق		
المنتجات الصينية متوفرة في كل الأسواق التجارية المصرية	التكرار	٤٠٤٤	١٠٨٣	٤٤٥	٢.٩٥	موافق
	النسبة ٪	٧٢.٦	١٩.٤	٨.٠		
المنتجات الصينية متنوعة وتتيح فرصة للمفاضلة بينها	التكرار	٣٠٦٤	١٧٢٧	٧٨١	٢.٨٨	موافق
	النسبة ٪	٥٥.٠	٣١.٠	١٤.٠		
المنتجات الصينية جيدة وخالية من عيوب الصناعة	التكرار	٨٠٢	١٥١٢	٣٢٥٨	٢.٦٥	موافق
	النسبة ٪	١٤.٤	٢٧.١	٥٨.٥		
المنتجات الصينية أسعارها مناسبة	التكرار	٣٤٩٨	١٦٩٦	٣٧٨	٢.٥٦	موافق
	النسبة ٪	٦٢.٨	٣٠.٤	٦.٨		
قلة البدائل المتاحة عن المنتجات الصينية بالأسواق	التكرار	٢١٧٢	١٨٥٩	١٥٤١	٢.٣٣	حيادي
	النسبة ٪	٣٩.٠	٣٣.٤	٢٧.٧		
المنتجات الصينية متميزة في توفير الطاقة	التكرار	١١٧٦	٢٤١٠	١٩٨٦	٢.١١	حيادي
	النسبة ٪	٢١.١	٤٣.٣	٣٥.٦		
المنتجات الصينية عمرها الافتراضي طويل	التكرار	٤٢٢	١٠٨٢	٤٠٦٨	١.٦١	غير موافق
	النسبة ٪	٧.٦	١٩.٤	٧٣.٠		
نتيجة المحور	التكرار	١٥١٧٨	١١٣٦٩	١٢٤٥٧	٢.٢٥	حيادي
	النسبة ٪	٣٨.٩	٢٩.١	٣١.٩		

المصدر: نتائج تحليل استبانة البحث باستخدام برنامج SPSS ، ملحق (١) بند (ثانياً).

بحث الجدول في اتجاه أفراد العينة نحو كفاءة السلع الصينية المتوفرة بالأسواق المصرية، وحصل الجدول على ٢.٢٥ درجة في مقياس ليكرت الثلاثي؛ ويدل ذلك على أن اتجاه العينة حيادياً نحو مؤشرات كفاءة السلع الصينية وأسباب الاقبال على شرائها، ويعتبر السبب: المنتجات الصينية متوفرة في كل الأسواق التجارية المصرية من أهم أسباب شراء السلع الصينية، وهو ما يشير إلى كثرتها وتنوعها بشكل يطغى على البديل الأنسب لدى المستهلك المصري، كما لم يوافق أفراد العينة على أن: المنتجات الصينية عمرها الافتراضي طويل سبباً في رواجها بالسوق المصري، وهو ما يؤكد عدم كفاءتها وقصر عمرها الافتراضي . وبالتالي فمعرفة أهم مشكلات السلع الصينية بالأسواق المحلية قد يفيد في التخطيط المستقبلي للتعاملات التجارية، ويبين الجدول (٢٥) مشكلات السلع التجارية الصينية بالأسواق المصرية وفقاً لآراء عينة البحث عام ٢٠١٦:

جدول (٢٥) مشكلات السلع التجارية الصينية بالأسواق المصرية وفقاً لآراء عينة البحث عام ٢٠١٦

المتغير		المقياس			المتوسط	التقدير
		موافق	أحيانا	غير موافق		
المنتجات الصينية سريعة التلف	التكرار	٣٨١٠	١٤٠٦	٣٥٦	٢.٨٨	موافق
	النسبة ٪	٦٨.٤	٢٥.٢	٦.٤		
المنتجات الصينية لا تعمل بالكفاءة المطلوبة	التكرار	٢٨٥٨	٢٢٠٨	٥٠٦	٢.٦٢	موافق
	النسبة ٪	٥١.٣	٣٩.٦	٩.١		
المنتجات الصينية لها أخطار على السوق والمنتج المصري	التكرار	٣٩٤٩	١٠٥٢	٥٧١	٢.٦١	موافق
	النسبة ٪	٧٠.٩	١٨.٩	١٠.٢		
المنتجات الصينية تمثل مشكلة في أنماط الاستهلاك المصري	التكرار	٣١٩٢	١٦٩٨	٦٨٢	٢.٤٥	موافق
	النسبة ٪	٥٧.٣	٣٠.٥	١٢.٢		
المنتجات الصينية لا تتوافق مع المعايير التجارية الدولية	التكرار	١٩٤٢	٢٥٤٦	١٠٨٤	٢.٢٨	حيادي
	النسبة ٪	٣٤.٩	٤٥.٧	١٩.٥		

المتغير		المقياس			المتوسط	التقدير
		موافق	أحيانا	غير موافق		
المنتجات الصينية لا تخضع لشروط الأمن والسلامة	التكرار	١٦٥٢	٢٥٧٢	١٣٤٨	٢.١٨	حيادي
	النسبة ٪	٢٩.٦	٤٦.٢	٢٤.٢		
المنتجات الصينية لها أخطار على البيئة والصحة العامة	التكرار	١٩١٢	٢٣٧٨	١٢٨٢	٢.١١	حيادي
	النسبة ٪	٣٤.٣	٤٢.٧	٢٣.٠		
المنتجات الصينية لا تتفق مع ثقافة وعادات المجتمع المصري	التكرار	١٢٨٦	٢٠٢٠	٢٢٦٦	٢.٠٨	حيادي
	النسبة ٪	٢٣.١	٣٦.٣	٤٠.٧		
نتيجة المحور	التكرار	٢٠٦٠١	١٥٨٨٠	٨٠٩٥	٢.٧٠	موافق
	النسبة ٪	٤٦.٢	٣٥.٦	١٨.٢		

المصدر: نتائج تحليل استبانة البحث باستخدام برنامج SPSS ، ملحق (١) بند (ثانياً).

حصل الجدول على ٢.٧ درجة في مقياس ليكرت الثلاثي؛ ويدل ذلك على اتجاه العينة نحو الموافقة على وجود مشكلات بالسلع الصينية المتوفرة بالأسواق المصرية، كما أبرزت نتائج التحليل أن الانحراف المعياري للعبارات يتراوح بين ٠.٥ و ١.٥ أي يوجد تجانس في استجابات أفراد العينة، وثمة اتجاه نحو موافقة عينة البحث على أربعة مشكلات وأهمها: المنتجات الصينية سريعة التلف، حيث تقدمت على باقي مشكلات الجدول بدرجة ٢.٨٨ بمقياس ليكرت، ثم مشكلة: المنتجات الصينية لا تعمل بالكفاءة المطلوبة؛ حيث حصلت على ٢.٦٢ درجة، ويعني ذلك أن عيوب السلع الصينية كسرعة التلف وقصر عمرها الافتراضي وقلة كفاءتها، أهم ما يجب الانتباه إليه عند التعاملات التجارية مع السلع الصينية الواردة إلى الأسواق المصرية، كما كان اتجاه أفراد العينة نحو المشكلات الأربعة الأخيرة بالجدول حيادياً؛ مما يعني قلة أهميتها لمستهلكي السلع الصينية مقارنة بباقي المشكلات الواردة بالجدول.

د- مشكلات يواجهها المستورد المصري من السوق الصيني: توجد مشكلات تتعلق بطرق الدفع، وأساليب التواصل مما يضطر بالمستورد اللجوء إلى وسيط لإتمام عمليات الاستيراد، والذي يتقاضى أجر وساطة (عمولة) تصل أحياناً

إلى ٥٪ من قيمة السلعة، زيادة على تباطؤ بعض الموردين الصينيين في تسليم الشحنات في مواعيدها المتفق عليها (مقابلة مع أحد المستوردين الأفراد من الصين)، ومن صعوبات الاستيراد من الصين؛ عدم مرونة بعض القوانين الحكومية أمام المستورد المصري من الصين، زيادة على الارتفاع المستمر في سعر صرف الدولار الأمريكي وهو العملة التجارية بين مصر والصين، عدم عدالة التقدير الجمركي لأسعار البضائع، وزيادة على عدم وجود قواعد ونظم ثابته للتعامل مع الدولة في الاستيراد(مقابلة مع مسئول لإحدى شركات الاستيراد والتصدير من الصين).

كما يواجه بعض المستوردين مشكلة في التمويل النقدي بالدولار، لذا تعثر بعض المستوردين المصريين في سداد أقساط البضائع المستوردة؛ حيث بلغت نسبتهم ١٩٪ في مدينة "أيوو yiwu " [١]؛ (اتصال هاتفي بمدير شركة استيراد من الصين)، وذلك لأسباب أهمها صدور قرارات حكومية تهدف إلى تقليل الاستيراد؛ كتحديد عمليات سحب وإيداع الدولار في البنوك المصرية بقيمة تتراوح بين ١٠ و ٥٠ ألف دولاراً يومياً، وكذلك وضع قيود على تسجيل الشركات المُصدرة؛ حيث يُشترط إنشاء سجل للمصانع والشركات ذات العلامات التجارية المؤهلة للتصدير، وعدم الإفراج عن المنتجات المستوردة إلا إذا كانت من إنتاج المصانع المسجلة أو الشركات مالكة العلامة، وبإجراء اتصالات هاتفية ولقاءات ببعض المستوردين تأكد محاولة تسجيل مصانع صينية بهدف الاستيراد منها، ولا تتم الموافقة عليها مقارنة بمثيلتها من المصانع الأوروبية، كما يواجه المستورد المصري عدة مشكلات أخرى منها عدم التعاون من الجانب الصيني في سبيل حل المشكلات الطارئة للمستورد أو المستثمر المصري، زيادة على عدم تفعيل التعامل بالعملة المصرية أو الصينية في التبادل التجاري(اتصالات هاتفية ولقاءات ببعض أعضاء المنتدى المصري الصيني، وبعض

(١) تقع مدينة "أيووyiwu " في مقاطعة "زهيجيانج Zhejiang " ويتركز بها غالب فروع مكاتب التصدير والاستيراد المصرية، وتعتبر الموطن الرئيسي للبضائع الصينية رخيصة الثمن ومنخفضة الجودة، وذلك نظراً لشهرة المدينة بتقديم تسهيلات في الدفع كالدفع بالأجل أو بالتقسيط.

المستوردين المصريين من الصين)، واعتبر بعض المستوردين أن القوانين الهادفة إلى تقليل الاستيراد من الصين جامدة، ولا تخدم مرونة التعامل التجاري المصري الصيني، مما تسبب في تعثر عدد من المستوردين (محادثة مع أ هيثم طلحا مستورد مصري من الصين).

يمكن الإضافة إلى ما سبق: عدم عدالة الميزان التجاري المصري الصيني؛ حيث يميل لصالح الصين وهو ما اتضح من بيانات الدراسة، وأوضح بعض المستوردين المصريين أن هذه البيانات غير صحيحة؛ حيث يضطر المستورد لوضع أسعار مخالفة للأسعار الحقيقية في محاولة لتقليل حجم الضرائب الجمركية على الواردات.

هـ- مشكلات خاصة بالنقل: عدم توفر أساطيل تجارية تمكن من الحركة التجارية مع طول المسافة خاصة نحو إقليم الصين، وبالتالي تضعف الحركة التجارية أو يُضطر إلى تأجير ناقلات بحرية، وهو ما يزيد من التكلفة، ويقلل من فرص زيادة أحجام الصادرات السلعية، زيادة على عدم انتظام خدمات النقل أو اضطرابها، أو الحصول على الخدمة في أوقات غير مناسبة، وارتفاع أسعار الشحن والتي تتراوح بين ٧ و ١٠ دولارات /كجم (اتصال بمدير شركة للاستيراد والتصدير بمصر والصين)، وبذلك فثمة مشكلات في شحن البضائع قد يعرضها إلى التلف أو يعرض المستورد أو المصدر إلى الخسائر المادية.

٢ – مستقبل التجارة الخارجية المصرية الصينية:

ثمة زيادة مستمرة في قيم الصادرات المصرية؛ إلا أنها قليلة الحجم مقارنة بالواردات، وتتطلب ضرورة الارتقاء بهيكلها وجودتها ومحتواها، وتشير بعض الدراسات إلى أهمية تنمية الصادرات في خلق فرص عمل، حيث أن كل مليون دولار زيادة في حجم الصادرات يخلق نحو ٢٧٠ فرصة عمل جديدة (في: وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٧، ص٢٥)، ويبين الجدول (٢٦) حجم التجارة الخارجية المتوقع بين

مصر وإقليم الصين عام ٢٠٢٦، ومن الجدول يتبين أنه إذا استمرت السياسات التجارية بين مصر وإقليم الصين كما هي؛ فمن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري المصري الصيني إلى ٤٥١٥٠٨٨١ ألف دولاراً؛ أي بزيادة تقدر بنسبة ٥٣٢٪ تقريباً من حجم التجارة الخارجية الحالية، كما يتوقع أن تزيد الواردات المصرية إلى ٤٤٣٠٥٤٤٩ ألف دولاراً، وبالتالي ستزيد معها الفجوة التجارية لتصبح – ٤٢٦١٨٦٩ألف دولاراً تمثل نحو ٥٧٤٪ من حجم الفجوة التجارية الحالية، وبالرغم من حجم الزيادة المتوقع للصادرات المصرية إلى إقليم الصين؛ إلا أنها قليلة وقد يترتب عليها مشكلات اقتصادية خطيرة بالسوق المحلي المصري، لذا فتنمية الصادرات المصرية، وزيادة أحجامها وتنويعها؛ بحيث تزيد على حجم الواردات وبما يقضي تماما على الفجوة التجارية بين مصر والصين؛ هو أهم مطلب يجب السعي إليه في غضون السنوات العشرة القادمة.

جدول (٢٦) حجم التجارة الخارجية المتوقعة بين مصر وإقليم الصين عام ٢٠٢٦ (ألف دولار)

السنوات	الصين الشعبية		الصين (تايوان)		منطقة هونج كونج	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
٢٠٠٦	١١٩٦٦٧٢	١٠٨٢٧٠	١٩١٤٢٠	٥١٧٨٠	٤١٢٨١	٥٩٦٤
٢٠١٦	٧٥٥٤٢٠٣	٤٩٥٠٣١	٣٥٩١٠٢	٥٩٨١	٤٥٢٢٣	٢٨١٤٦
٢٠٢٦	٤٧٦٨٧١٧٩	٢٢٦٣٣٧٣	٦٧٣٦٧١	٦٩١	٤٩٥٤١	١٣٢٨٣٠
السنوات	منطقة مكاو		جملة إقليم الصين			
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	جملة	
٢٠٠٦	٢٠٥	١	١٤٢٩٥٧٨	١٦٦٠١٥	١٥٩٥٥٩٣	
٢٠١٦	٠	١٠٠	٧٩٥٨٥٢٨	٥٢٩٢٥٨	٨٤٨٧٧٨٦	
٢٠٢٦	٠	١٠٠٠	٤٤٣٠٥٤٤٩	١٦٨٧٢٨٠	٤٥١٥٠٨٨١	

المصدر: محسوبة اعتمادا على بيانات الملحق (٢) باستخدام المعادلة الآسية.

ويبين الجدول (٢٧) بعض مقترحات تنمية التجارة الخارجية المصرية الصينية وفق اتجاهات أفراد العينة عام ٢٠١٦:

جدول (٢٧) بعض مقترحات تنمية التجارة الخارجية المصرية الصينية وفق اتجاهات أفراد العينة عام ٢٠١٦

المتغير		المقياس			المتوسط	التقدير
		موافق	أحيانا	غير موافق		
يجب التعامل التجاري بين مصر والصين بالعملة المصرية	التكرار	٤٥٤٣	٦٤٧	٣٨٢	٢.٧٥	موافق
	النسبة ٪	٨١.٥	١١.٦	٦.٩		
يجب منع استيراد المنتجات الصينية قليلة الجودة	التكرار	٤٤٨٨	٧٥٦	٣٢٨	٢.٧٥	موافق
	النسبة ٪	٨٠.٥	١٣.٦	٥.٩		
يجب ترشيد استيراد بعض المنتجات الصينية	التكرار	٤٤٧٨	٧٤١	٣٥٣	٢.٧٣	موافق
	النسبة ٪	٨٠.٤	١٣.٣	٦.٣		
يجب وقف استيراد السلع الصينية غير الضرورية	التكرار	٤٤٥٩	٧٣٢	٣٨١	٢.٧٣	موافق
	النسبة ٪	٨٠.٠	١٣.١	٦.٨		
يجب منع استيراد المنتجات الصينية التي لها مثيل مصري	التكرار	٤٣١٢	٨٣٢	٤٢٨	٢.٦٩	موافق
	النسبة ٪	٧٧.٤	١٤.٩	٧.٧		
يجب إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية المصرية الصينية	التكرار	٤١٤٨	١٠٨٨	٣٣٦	٢.٦٨	موافق
	النسبة ٪	٧٤.٤	١٩.٥	٦.٠		
يجب تشديد الرقابة على السلع الموجودة بالأسواق بلا شروط قانونية	التكرار	٤٢١٢	٦٧٤	٦٨٦	٢.٦٣	موافق
	النسبة ٪	٧٥.٦	١٢.١	١٢.٣		
يجب مقاطعة المنتجات الصينية لحماية السوق المصري	التكرار	٣٠٠٧	١٣٠١	١٢٦٤	٢.٣١	حيادي
	النسبة ٪	٥٤.٠	٢٣.٣	٢٢.٧		
نتيجة المحور	التكرار	٣٣٦٤٧	٦٧٧١	٤١٥٨	٢.٦٩	موافق
	النسبة ٪	٧٥.٥	١٥.٢	٩.٣		

المصدر: نتائج تحليل استبانة البحث باستخدام برنامج spss ، ملحق (١) بند (ثانياً).

حصل الجدول على ٢.٦٦ درجة في مقياس ليكرت الثلاثي؛ ويدل ذلك على اتجاه العينة نحو الموافقة على المقترحات الواردة به، كما أبرزت نتائج التحليل أن الانحراف المعياري للعبارات يتراوح بين ٠.٥ و ١.٥ أي يوجد تجانس في استجابات أفراد العينة، وأهم المقترحات: يجب التعامل التجاري بين مصر والصين بالعملة

المصرية، والمقترح: يجب منع استيراد المنتجات الصينية قليلة الجودة؛ إذ كانا في مقدمة المقترحات الوارد بالجدول بدرجة ٢.٧٥ وفق المقياس، ويعني ذلك وجود نسبة من الوعي لدى أفراد العينة حول أهمية التعامل التجاري بالعملة المصرية ووجود مشكلات تنبع من انخفاض جودة السلع الصينية الموجودة بالأسواق المصرية، لكن المقترح: يجب مقاطعة المنتجات الصينية لحماية السوق المصري لم يلق قبولا لدى أفراد العينة إلى حد ما؛ حيث حصل على درجة ٢.٣ بمقياس ليكرت الثلاثي، مما يعني أهمية المنتج الصيني بالأسواق المصرية.

الخاتمة:

من خلال أهداف البحث ومنهجيته أمكن الاجابة على تساؤلاته، ومنها تم الخروج ببعض النتائج والتوصيات كما يلي:

نتائج الدراسة:

- اتسمت التجارة الخارجية المصرية والصينية بتباين معدلات تغيرها، نتيجة لأسباب اقتصادية وسياسية؛ حيث تضاعفت قيم إجمالي التجارة الخارجية المصرية الصينية لأكثر من ١٧٧ ضعفاً عن سنة الأساس في غضون ستة وعشرين عاما، بمتوسط سنوي ٣.٨٨ مليون دولار.
- انخفاض حجم الصادرات المصرية الصينية مقارنة بحجم الواردات، مع زيادة معدل نموها السنوي ليبلغ ١٨.٥٪.
- ارتفاع حجم الواردات المصرية الصينية، وزيادة معدل نموها السنوي بصفة عامة أثناء فترة الدراسة ؛ إذ بلغ ٢١.٤٪ وهو معدل مرتفع مقارنة بواردات مصر من بعض الدول الأخرى.

- خطورة التعامل التجاري مع الصين على الاقتصاد المصري، لوجود فائض تجاري لصالح الصين، أي أن مصر جزء من أسواقها وليست سوقها الرئيسي، مقابل أن الصين تعد مورِّداً رئيساً لمصر.
- إقليم الصين لا يعتبر سوقا رائجة للصادرات المصرية، ويتباين التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية، رغم قلتها بين مناطق إقليم الصين، فثمة تركز الجغرافي للصادرات المصرية في الصين الشعبية، وتأتي هونج كونج في المرتبة الثانية، تليها تايوان، وتتراجع أهمية منطقة ماكاو.
- السوق المصرية متأثرة بزيادة السلع الواردة من إقليم الصين، وهو ما قد يمثل خطورة على الاقتصاد المصري؛ حيث ثمة شبه تبعية للاقتصاد القومي للسلع الصينية.
- يوجد تركز سلعي للصادرات المصرية الصينية، في المنتجات المعدنية التي تستأثر بأكثر من ثلثي الصادرات المصرية إلى إقليم الصين، وكان للصين الشعبية النصيب الأكبر منها بنسبة ٩٩.٨٪ من جملة الصادرات المصرية من المنتجات المعدنية.
- يوجد تركز سلعي للواردات المصرية من إقليم الصين، في الآلات والأجهزة الكهربائية والصوتية ولوازمها بنسبة ٣١.٤٪ من جملة واردات مصر من هذه السلع من باقي دول العالم، يأتي ٩٤.٨٪ منها من الصين الشعبية، بينما لم يتعد نصيب تايوان ٣.٤٪ منها، وتراجع نصيب هونج كونج إلى ٠.٩٪ من هذه المجموعة السلعية.
- للموقع الجغرافي دورا مهماً في تنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر وإقليم الصين؛ لما في موقع كل منهما من تناظر جغرافي إيجابي.

- ينقل ٨٤.٨٪ من تجارة مصر مع الصين عبر الموانئ البحرية، و١٥.١٪ ينقل عبر المطارات، وتقل حركة التجارة المصرية الصينية عبر الموانئ الجافة إلى ٠.١٪ من جملة التجارة الخارجية المصرية الصينية، ويعتبر ميناء العين السخنة أهم الموانئ البحرية؛ حيث استأثر بما يزيد على ربع حركة التجارة المصرية الصينية، كما يعتبر ميناء العاشر من رمضان أهم الموانئ الجافة.
- عززت الاتفاقيات من قوة العلاقات التجارية بين مصر والصين، ويعتبرا العقدين الثامن والتاسع من القرن المنصرم؛ هما أهم محاور العلاقات التجارية المصرية الصينية من حيث نشاط العلاقات الدولية وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وتفعليها.
- توجد علاقة بين السكان وحركة التجارة المصرية الصينية، متمثلة في تحديد حجم الأسواق وأنماط السلع من خلال متوسطات الدخول وغيرها.
- تواجه التجارة الخارجية المصرية الصينية عدداً من المشكلات، منها ما يخص الصيني، ومنها ما يخص السوق المصري، كما يواجه المصدر المصري إلى السوق الصيني عدة مشكلات، غير التي يواجهها المستورد المصري من السوق الصيني.
- إذا استمرت السياسات التجارية بين مصر وإقليم الصين كما هي؛ فمن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري المصري الصيني إلى ٤٥١٥٠٨٨١ ألف دولاراً؛ أي بزيادة تقدر بنسبة ٥٣٢٪ تقريباً من حجم التجارة الخارجية الحالية، كما يتوقع أن تزيد الواردات المصرية إلى ٤٤٣٠٥٤٤٩ ألف دولاراً، وبالتالي ستزيد معها الفجوة التجارية لتصبح – ٤٢٦١٨٦٩ألف دولاراً تمثل نحو ٥٧٤٪ من حجم الفجوة التجارية الحالية.

التوصيات:

- تشديد الرقابة على الواردات المصرية الصينية، ومراعاة جودتها وكفاءتها، وحظر استيراد أصناف السلع التي تنتج محلياً، أو يمكن انتاجها محلياً بتكاليف أقل.
- وقف الاستيراد من الأسواق الصينية فترة زمنية محددة، وقياس أثرها على نمو الصناعة والاقتصاد المصري، وإذا كانت النتائج إيجابية فيجب إعادة النظر في سياسة التعامل التجاري المصري الصيني.
- عمل قاعدة بيانات رقمية موحدة، لإحصاءات وخرائط المعاملات التجارية الخارجية المصرية، لسهولة دراسة الأسواق، خاصة الأسواق الصينية، وحاجاتها والتخطيط المستقبلي للاستفادة منها.
- دراسة إمكانية التعامل التجاري مع السوق الصيني بالجنيه المصري، وما يمكن أن يحققه من مزايا وإمكان تطبيقه من الناحية الاقتصادية والسياسية، كما يجب تفعيل اتفاق التعامل بالعملة الموحدة (الرينمنبي) وقياس آثارها تدريجيا لتفادي أخطارها المتوقعة.
- تفعيل التعاون الاقتصادي بين مصر وتايوان، وإعادة النظر في السياسات التجارية والاقتصادية المتبعة، ومحاولة جذب رؤوس الأموال التايوانية إلى السوق المصري.
- تشجيع حركة انتقال رجال المال والمستثمرين إلى الأسواق الصينية، لدراسة إمكان الاستفادة منها.
- الاستمرار في تطبيق السياسات التجارية الأخيرة ، والتي أعدها صغار المستوردين من مشكلات التجارة كما سبق ذكرها بهذا البحث، والتشديد على تطبيقها.

الملاحق:

ملحق (١) استمارة استبيان عن: التجارة الخارجية المصرية الصينية
خاصة بأغراض البحث العلمي لذا نرجو الإجابة بدقة لضمان مصداقية البحث

أولاً: بيانات عامة:

النوع: ذكر ☐ أنثى ☐.

السن: أقل من ٢٠ سنة ☐ من ٢٠ ـ ٤٠☐ من ٤٠ ـ٦٠ ☐ ٦٠ سنة فأكثر ☐.

محل الإقامة: قرية: ..... **مدينة:** ..... **محافظة:** .....

المهنة: طالب ☐ عامل ☐ تاجر ☐ موظف ☐ غير ذلك ☐ تبين .....

الدخل: أقل من ٢٠٠٠☐ ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠☐ ٣٠٠٠ فأكثر ☐ غير ذلك☐ تبين .....

- **يهمني عند شراء أي سلعة: السعر☐ الجودة☐ مدى توفرها☐ لابديل لها☐ تناسب دخلي☐غير ذلك☐ تبين** .....
- **عند شراء سلعة ما أفضل المعروض من المنتجات: المصرية☐ الصينية ☐ غير ذلك ☐ تبين** ..... **لماذا؟** .....
- **أي السلع التالية تفضل شراءها من المنتجات الصينية: الغذائية☐ الكهربائية ☐ الملابس ☐ الإلكترونية☐ غير ذلك☐ تبين:** ..... **لماذا:** .....

ثانياً: اجب عما يلي وأضف وجهة نظرك في التعامل التجاري للسلع الصينية في مصر:

	اختر الإجابة وفق وجهة نظرك الخاصة	موافق	أحيانا	غير موافق
الإقبال	أضطر لشراء المنتجات الصينية			
	أفضل المنتج الصيني على غيره من المعروض بالسوق			
	أقبل على شراء سلع صينية متنوعة			
	أستفيد من السلع الصينية في مجال عملي			
الجودة والأسباب	قلة البدائل المتاحة عن المنتجات الصينية بالأسواق			
	المنتجات الصينية جيدة وخالية من عيوب الصناعة			
	المنتجات الصينية أسعارها مناسبة			
	المنتجات الصينية متنوعة وتتيح فرصة للمفاضلة بينها			
	المنتجات الصينية متوفرة في كل الأسواق التجارية المصرية			
	المنتجات الصينية متميزة في توفير الطاقة			
	المنتجات الصينية عمرها الافتراضي طويل			
	أسباب أخرى (مزايا المنتج الصيني):			
المشكلات	المنتجات الصينية سريعة التلف			
	المنتجات الصينية لا تعمل بالكفاءة المطلوبة			
	المنتجات الصينية لا تتوافق مع المعايير التجارية الدولية			
	المنتجات الصينية لا تخضع لشروط الأمن والسلامة			
	المنتجات الصينية لا تتفق مع ثقافة وعادات المجتمع المصري			
	المنتجات الصينية لها أخطار على البيئة والصحة العامة			
	المنتجات الصينية تمثل مشكلة في أنماط الاستهلاك المصري			
	المنتجات الصينية لها أخطار على السوق والمنتج المصري			
	مشكلات أخرى (عيوب المنتج الصيني):			
المقترحات	يجب ترشيد استيراد بعض المنتجات الصينية			
	يجب وقف استيراد السلع الصينية غير الضرورية			
	يجب منع استيراد المنتجات الصينية قليلة الجودة			
	يجب مقاطعة المنتجات الصينية لحماية السوق المصري			
	يجب منع استيراد المنتجات الصينية التي لها مثيل مصري			
	يجب التعامل التجاري بين مصر والصين بالعملة المصرية			
	يجب إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية المصرية الصينية			
	يجب تشديد الرقابة على السلع الموجودة بالأسواق بلا شروط قانونية			
	مقترحات أخرى(لحماية المنتجات المصرية):			

رأيك حول التعاون التجاري بين مصر والصين .....

(ملاحظة: يمكن الكتابة على ظهر الاستمارة)

شكرا لتعاونكم معنا في البحث العلمي

الباحث

ملحق (٢) تطور حركة التجارة الخارجية بين مصر وإقليم الصين في الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٦) (القيم بالألف دولار)

السنوات	الصين الشعبية		الصين (تايوان)		منطقة هونج كونج		منغوليا ماكاو		جملة إقليم الصين		نسبة التغير ٪		الميزان التجاري	نسبة الصادرات (التغطية) التجارية	الفجوة التجارية (-١٠٠ التغطية)
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	صادرات	جملة			
١٩٩١	٠	٠	٢٧٠١٥	٤٢٤٣	٠	٠	١٢٨	٧٧٤	٦٧١٨٣	٤٣٤٧	٠	٠	٦٣٨٣٥-	٦٠٥	٩٢٠٥
١٩٩٢	١٧٤٥٦٠	١٠٨٩	٦٤٣٠٠	٦٤٢٤	٠	٠	٧٧٤	٤٨	٢٣٩٣٢٤	٧٧٣٦	٢٥٦٫٧	٧٧٫٩	٢٣١٨٩٨٠-	٣٠٢	٩٦٠٨
١٩٩٣	١٩٥٥٩٦	٢٤٣٢٤	٦٢٠٧٧	٣٦١١٥	٢٢٩٥٩٦	٩٤٥٠	٧	٤٨	٤٥٩٠٧٧	٢٦٨٠٦	١٠٦٫٨	٨٠٢٫٤	٤٣٥٨٧١٠-	١٤٫١	٨٥٫٩
١٩٩٤	٣٧٩٦٠٣	١٥١٨٥	٥٠٢٤٣	٧٧٢٢	٢٧٢٩١١	٢١٣٠٩	١٠	١٠	٦٠٢٧٧٧	٤٩٢٥٦	٢١٫٦	٢٩٫٤-	٥٥٣٥١١٠-	٨٫٢	٩١٫٨
١٩٩٥	٤٣٩٢٤٥	١٣٠٦٣	٧٥٢٠٩	١٧٩٣٣	٣٣١٢٨٣	١٤٠١٧٢	٨	٠	٨٤٠٤٦٤	٤٥١٣٣	٤٠٫٤	٨٫٤-	٨٠١٠٢٣٠-	٣٫٧	٩٤٫٧
١٩٩٦	٤٠٤٤٤٣	٣٤١٧	٩٢٨٤٩	٢٤٥٧٠	٣٢٥٨٠٩	٢٠٤٣٩	٤١	٢	٨٧٨٥٧١	٥٠٤٢٩	٢٠٫٦-	١١٫٨	٧٧٧٧١٤٠	١٠٤-	٩٣٫١
١٩٩٧	٤٦٤٤٤٦	٥٢٦٢٧	٩٤٣٠٧	٤٦٧٠٦	٣٣١٦٦١	٢٧٢٩١	٩١	٢٥	٨٩١٠٠٥	١٣٠٧١٨	١٩٫٢	١٦٫٣	٧٦٠١٨٦٠-	١٤٫٧	٨٥٫٣
١٩٩٨	٥٧٤٧٤١	٣١٦٩٣	١٧٤٢٧	١٢٠٥٩٩	٣٠٤٢٩٩	٢٠٥٢٨	٠	٥	١٠٥٣٧٠٨	٢١٢٨٢٥	٦٢٫٨	٢٤	٨٤٠٨٨٣٠-	٢٠٫٢	٧٩٫٨
١٩٩٩	٧١٥٨٥٥	٣٤٣٥٨	١٢٥٨٦٦	١٠٤٧٦٠	٣١٤٩٠١	٣٧٣٢٧	٩	٤٣	١٧٢٤٨٧	١٧٢٤٨٧	١٧٫١-	٨٫٤	١٠٢٠٢١٥٠-	١٤٫٧	٨٥٫٣
٢٠٠٠	٨٠٥٣٠١	١٠٢٠٦٦	٢٢٥٢٠٩	١٤٤٥١٩	٢٥٠٤٩٣	٢٣٢٨٦	٦٠	٦٤	١٢٨١٠٦٣	١٥٥٦٢٨٠	٥٦	١٣٫٣	١٠٠٥٧٤٦٠-	٢١٫٥	٧٨٫٥
٢٠٠١	٥١٢٦٦٧	٤٠٣٦٥	١٣٥٥٤٧	٨٥٦٠	٤٢١٨٢	٨٤٧٧	٧٣	٠	٧٣٧٧١	٥٧٣٠٢	٤٦٫٦-	٥٢٫٦-	٦٣٣١٦٧٠-	٨٫٤	٩١٫٦
٢٠٠٢	٥٦٠٠٧١	٢٢١٣٥٥	١١٣٦٤٤	١١٩٢٠	٤٢٤٦٤	١٧٤٦٤	٢٩	٠	٧٢٠٦٩٠	٢٥٠٧٣٩	٩٫٧	٣٧٫٦	٤٦٩٥٩١٠-	٣٤٫٨	٦٥٫٢
٢٠٠٣	٥٣٥٤٨٦	١٠٠١٣٧	١٢١١٧٦	٦٣٨٩٧	٢٥٩٥٠	٨٤٥٧	١٧٠	٠	٦٨٢٧٨٢	١٧٢٤٩١	٣١٫٢	٣١٫٠	٥١٠٢٩١٠-	١٢٠	٧٤٫٧
٢٠٠٤	٦٦١٢٨٥	١٢١٧٨١	١٠٥٩٩	١٦٩٢٥	٢٧٠٢٢	١٩٢١٩	٦٠	٢٧١٥	٧٥٥٦٧٦	١٦٠٦٤٠	٦٫٩-	١٦٫٥	٢٢٥٠٣٦٠-	١١٫٨	٧٩٫٨
٢٠٠٥	٩١٤٥٤٤	١٠٨٢٧٢	١٥٨٢٥٨	٣٨٢١٤	٦٢٠٧٠	١٥٦٩٦	٦٥	٢١	١١٢٤٩٣٧	١٢٢٣٠٣	٤٣٫٦	١٫٦	٩٢١٧٣٤٠-	٣٥٫٧	١٤٫٤
٢٠٠٦	١١٩٦٦٧٢	١٠٨٢٧٠	١٩٤٢٠	٥١٧٨٠	٤١٢٨١	٥٩٦٤	٢٠٥	١	١٢٤٩٥٧٨	١٢٦٠١٥	١٫٧	٢٫٩	١٢٣٥٥٦٣٠	٢٢٫٩	٨٨٫٤
٢٠٠٧	١٣٣٩٤٦	١٢٩٧٧٥	١٩٧٨٥٠	٩٩٤٩٥	٨٤٩٥٥	٥٢٥٥	١١٨	١	١٩١٦١٦٩	٢٣٤٤٢٦	٤١٫٢	٣٤	١٦٨١٧٤٣٠	٣٤٫٨	٨٧٫٨
٢٠٠٨	٤٤٣٢٠٠٧	٣٤١٥٠١	٢٥٨٧٦٣	٣٢٩١٨	٦٠٧٤٥	٧٧٢٥	٧	٢٧٧٣٣	٤٨٥١٥٢٢	٧٧٧٨٧٧	٢٣١٫٨	١٥٣٫٢	٤٠٧٣٢١٤٥-	١٢١٫٨	١٦
٢٠٠٩	٩٧٥١١٦	٣٩١٠٨٥٣	٣٠٠٠٣٧	١٧٣٥٩٢	٧٢٠٨٣	١٧٧٩٨٨	٠	٠	٤٣٨٩٩٣	٥١٤٤٤٧٩	١١٫٧-	٥٠	٣١١٦٤٦٧٠	٣٧٫٢	٧٢٫٨
٢٠١٠	٤٩٠١٧٨٣	٤٣١٥٩٦	٤٩٨٠٦	٣٣١٨٦٣	١٢٦٥٦٣	٩٤٢١٥	٠	٠	٢٢٠٠٥٥	٧٤٢٤٨٦	٣٢٫١-	١٦	٤٧٣٥٩٦٦٠	١٤٫٣	٨٥٫٧
٢٠١١	٥٧٠٨٢٥٨	٦٢٣٣٤١	٤٣٣٩٤١	٣٧٧٠٤٣	٢٥٥٢٤	٩٤٢١٥	٠	٠	٧٢٥٢١٧٢	١٠٢٥٩٥٨	٣٩٫٥	١٤٫٧	٥٢٠٠٢٥٦٠	١٦٫٥	٨٣٫٥
٢٠١٢	٦٥٩٠٧٢٥	٧٤٧٠٩٩	٥١١٤٧٥	٩٤٨١٦	٢٩٩٤٣	١٠٢٨٧٣	٠	٣٢	٨٧٠٧٩٦٣	٨٧٨١٨٠	١٥٫٧	١١٫٤	٢٣٣٣٨١٨٣٠	١٢٫١	٨٧٫٩
٢٠١٣	٧٠٠٢٧٧٩	٥٦٠٠٠٠	٥٢٥٥٧٧	٤٤١٤٨٠	٩٠٨١	١١٢٥٩٤	١	٠	٨٣٢١٨٢١	٧٠٨٦٢٤	١٨٫٧-	٢٫٥	٢٦٠٤٤٩٣٠	٩٫٣	٩٠٫٧
٢٠١٤	٨٠٥٧٤٤٩	٣٢٤٩٢٣	٤٤٢٦٠٩	٤٤١٨٣	٩١٢٠	٧١٧٢٥	٩	٢١	٨٩٧٩٣٧٣	٣١٧٦٤٠	١٣٫١	١٩٫٥	٨٣٤٤٠٩٢٠	٤٫٣	٩٥٫٧
٢٠١٥	٩٩٧٥٨٧٧	٤٩٥٠٣١	٤٤٢٦٠٩	٤٤١٨٣	٩١٢٠	٧١٧٢٥	٢١	١٠٠	١٠٧٦٢٢٤٤	٤٧٤٨٨٨	١٩٫٩	٢٩٫٢	٨٤٨١٣٨٦٠	٤٫٦	٩٥٫٤
٢٠١٦	٧٥٥٤٢٠٣	٣٥٩١٠٢	٢٨١٤٦	٥٨٨١	٥٢٤٢٣	٥٢٤٢٣	٠	٠	٧٤٥٨٥٢٨	٥٢٤٢٣٨	٢١٫٦-	١١٫٤	٧٤٢٤٢٧٠٠	٤٫٧	٩٢٫٣

المصدر: الجدول لقيم التجارة **السلعية** مجمع عن: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية لدول شرق آسيا سنوات متعددة، والأمم المتحدة ITC، The World Trade Organization (WTO)، والقيم بالألف دولار، والمعالجة الإحصائية للباحث لكل من نسبة التغير، ومعدل التغطية (هي نسبة الصادرات من الواردات) والفجوة التجارية (ناتجحسب: ١٠٠ – معدل التغطية).
calculations based on UN COMTRADE statistics

ملحق (٣) كفاءة حركة التجارة الخارجية المصرية الصينية عام ٢٠١٦

الموقع	عدد السكان (ألف نسمة)	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الفرق بين الصادرات والواردات	جملة التجارة (مليون دولار)	الناتج المحلي (مليون دولار)	معامل التغطية	معامل التبادل التجاري	درجة الانكشاف (الانفتاح/كفاءة التصدير)	درجة المشاركة الاقتصادية	متوسط الميل للتصدير	متوسط الميل للاستيراد	نصيب الفرد (دولار/ألف نسمة)
الصين الشعبية	١٣٨٢٣٢٣٢	٧٥٥٤٢٠٣	٤٩٥٠٣١	٧٠٥٩١٧٢	٨٠٤٩٢٣٤	١١٢١٨٢٨١	٦.٦	١٥.٣	٧١.٨	٦٢.٩	٦٣.٣	٤.٤	٥٨٢.٣
هونج كونج	٧٣٤٧	٤٥٢٢٣	٢٨١٤٦	١٧٠٧٧	٧٣٣٦٩	٣٢٠٦٦٨	٦٢.٢	١.٦	٢٢.٩	٥.٣	١٤.١	٨.٨	٩٩٨.٦
تايوان	٢٣٤٩٢	٣٩٩١٠٢	٥٩٨١	٣٥٣١٢١	٣٦٥٠٨٣	٥٢٨٥٥٠	١.٧	٦.٠	٦٩.١	٦٦.٨	٦٧.٩	١.١	١٥٥٤.١
جملة الإقليم	٢١٤٧٥	٧٩٥٨٥٢٨	٥٢٩٢٥٨	٧٤٢٩٢٧٠	٨٤٨٧٧٨٦	١٢١١١٦٠٩	٦.٧	١٥	٧٠.١	٦١.٣	٦٥.٧	٤.٤	٢٩٩٦٦.٨
ماكاو	٦٣٦	٠	١٠٠	-١٠٠	١٠٠	٤٤١١٠	٠	٠	٠.٢	-٠.٢	٠	٠.٢	١٥.٧

المصدر: الكتب الإحصائية السنوية للدول والمناطق المذكورة بالجدول، والمعدلات محسوبة كما يلي:

معدل التغطية: نسبة الصادرات من الواردات، وكلما زاد دل على تحسن الميزان التجاري بين الدولتين وفي حالة قلته دل على الخطورة لصالح أحد الدول دون الأخرى.

معدل التبادل التجاري: جملة الصادرات مقسومة على جملة الواردات.

درجة الانكشاف (الانفتاح أو كفاءة التصدير): نسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي.

درجة المشاركة الاقتصادية: نسبة الفرق بين الصادرات والواردات من إجمالي التجارة الخارجية.

متوسط الميل للتصدير: نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي.

متوسط الميل للاستيراد: نسبة الواردات من إجمالي الناتج المحلي.

نصيب الفرد من التجارة السنوية: جملة التجارة الخارجية مقسومة على أعداد السكان ×١٠٠.

للاستزادة حول المعدلات المذكورة يُرجى الرجوع إلى: فواز، محمود، وسليمان، سرحان. (٢٠١٦). ص ص ١٦ – ١٨.

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

١ - الأمم المتحدة. (٢٠١٤). تقرير التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). جنيف.

٢ - البنك المركزي المصري. (٢٠٠٥ – ٢٠١٦). بيانات السلاسل الزمنية، ملف التجارة الخارجية. القاهرة.

٣ - البنك المركزي المصري. (٢٠١٥). قطاع البحوث الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، (٥٥) ٢، القاهرة.

٤ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (١٩٩٠ – ٢٠١٦). النشرة السنوية عن التجارة البينية مع التجمعات الدولية، القاهرة.

٥ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (١٩٩٠ – ٢٠١٦). النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر وأهم دول شرق آسيا، القاهرة.

٦ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٦). النشرة السنوية للتجارة الخارجية، إصدارات من عام١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٦. القاهرة.

٧ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٦). النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية، إصدارات شهور عام ٢٠١٦. القاهرة.

٨ - رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠١٦). تقرير العلاقات المصرية الصينية، ملف العلاقات الاقتصادية، القاهرة.

٩ - غرفة جدة الاقتصادية. (مايو ٢٠١٥). تقرير تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية، جدة.

١٠ - مركز التجارة الدولية. (إبريل٢٠١٣). التقرير السنوي.

١١ - وزارة التجارة والصناعة. (ديسمبر ٢٠٠٧). تقرير أداء التجارة الخارجية (نصف سنوية)، (١) ٢. القاهرة.

١٢ - وزارة التجارة والصناعة. (ديسمبر ٢٠١٤). تقرير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والصين في الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٤). القاهرة.

١٣ - وزارة التجارة والصناعة. (مايو ٢٠١٠). تقرير أداء التجارة الخارجية (نصف سنوية)، (١) ٧. القاهرة.

١٤ - وزارة التجارة والصناعة. (نوفمبر ٢٠١٠). تقرير أداء التجارة الخارجية (نصف سنوية)، (١) ٨. القاهرة.

١٥ - وزارة الخارجية. (٢٠١٠). تقرير العلاقات التجارية المصرية الصينية. القاهرة.

١٦ - وزارة الخارجية، قطاع الاتفاقات التجارية. (٢٠١٢). الإدارة المركزية للاتفاقيات التجارية ومتعددة الأطراف، ملف الصين. القاهرة.

١٧ - وزارة المالية. (٢٠١٦). الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع التوثيق والملومات، بيانات إحصائية عن الصادرات والواردات المصرية غير منشورة، القاهرة.

المراجع العربية:

١٨ - أبو العينين، هالة محمد. (٢٠٠٧). جغرافية التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية منذ منتصف القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، المنصورة.

١٩ - أبو عيانة، فتحي محمد. (١٩٨٩). دراسات في الجغرافيا البشرية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٢٠ - أحمد، طلعت عبد الحميد. (٢٠٠٤). حركة التجارة الخارجية مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

٢١ - البدوي، السعيد إبراهيم. (١٩٧٦). مصادر الطاقة في أفريقيا: دراسة في تفاعل الظروف الطبيعية والبشرية. الرياض: مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد سعود، (٦)، ٥٧٧ – ٧٢١.

٢٢ - الديب، محمد محمود. (٢٠٠٥). الجغرافيا الاقتصادية منظور معاصر. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٣ - الرفاعي، عبد الهادي، وعكروش، محمد، وأحمد، هناء يحيى. (٢٠٠٥). دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، اللاذقية (سوريا): مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية، (٢٧) ٢، ١٧١ – ١٨٥.

٢٤ - الزوكة، محمد خميس. (١٩٧٥). اتجاهات التجارة الخارجية لمصر. القاهرة: المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية. (٨)، ١٠١ – ١٦٢.

٢٥ - الزوكة، محمد خميس. (٢٠٠٤). جغرافية التجارة الدولية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٢٦ - القايدي، سيف سالم. (٢٠٠٣). المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية. الكويت: مكتبة الفلاح.

٢٧ - المعداوي، محروس إبراهيم.(٢٠٠٥). مصر واتفاقية الكوميسا: دراسة في جغرافية التجارة، مجلة الإنسانيات، كلية الآداب جامعة دمنهور، (٢٢)، ١١٧ – ١٥٣.

٢٨ - أمين، عبد الله. (٢٢ – ٢٣ إبريل، ٢٠٠٣). ثلاثون مشكلة تعوق تنمية الصادرات المصرية والحلول المقترحة لتطويرها. المؤتمر السنوي الرابع تنمية الصادرات المصرية، كلية التجارة، جامعة بنها.

٢٩ - بكر، نجلاء محمد. (٢٠١٣). التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية المصرية وعلاقتها بالتنمية. القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (١)، ٤٤٥ – ٤٩٨.

٣٠ - توفيق، محمود. (١٩٩٥). الموقع الجغرافي في السياسة المصرية. الزقازيق: مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق (١٤) ١، ١١٣ – ١٥٩.

٣١ - جاد الرب، حسام الدين.(٢٠٠٤). تحليل جغرافي لتجارة مصر الخارجية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠)، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، (٣)، ١٥٠ – ٢١٨.

٣٢ - جمال الدين، وفيق محمد.(٢٧ – ٢٩ إبريل، ٢٠١٥). التحليل الجغرافي للواردات المصرية، المؤتمر الجغرافي الدولي الأول اتجاهات التنمية المستدامة في الوطن العربي، وآفاق المستقبل، المجلد الأول، القاهرة: مجلة كلية الآداب جامعة حلوان.

٣٣ - حسن، رعد. (٢٠٠٠). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. (جـ١). القاهرة: دار الرضا.

٣٤ - حلمي، أمنية. (ديسمبر٢٠١٥). تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٣٥ - خضر، حسان. (٢٠٠٦). التصنيف التجاري. الكويت: سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، (٥٢)، ١- ١٩.

٣٦ - دلامي، نجية. (٢٠١٢). دراسة تحليلية للعلاقات الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية، جامعة حسيبة الشلف، الجزائر.

٣٧ - رهبان، عبد الرؤف.(٢٠٠٤). جغرافية التجارة الدولية. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

٣٨ - رهبان، عبد الرؤوف. (٢٠١٣). الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها. دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية، (٢٩) ٤، ٥١١ – ٥٥٠.

٣٩ - زاكس، أجناتس. (١٩٨٩). التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، (ترجمة محمد الأتربي). القاهرة: دار المعارف (العمل الأصلي نشر عام ١٩٦٩).

٤٠ - شعبان، غادة سيد. (٢٠٠٨). تقييم تجربة التنمية الاقتصادية في الصين ومصر: دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

٤١ - شنيشن، محمد عبد القادر. (٢٠٠٥). التقييم الجغرافي لواردات مصر من القمح، مجلة الإنسانيات، كلية الآداب جامعة دمنهور، (٢٢)، ١٨٣ – ٢٤٦.

٤٢ - صالح، إيناس رفعت. (٢٠١٤). أثر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومصر على التنمية الاقتصادية في مصر في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

٤٣ - صقر، أحمد، وباسم، غدير. (٢٠٠٤). التجارة الإلكترونية ودورها في تطوير التجارة الخارجية. اللاذقية: مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، (٢٩)١، ١٥١ – ١٧٠.

٤٤ - عباس، نسرين أحمد. (٢٠٠٨). النموذج الصيني في تنمية الصادرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة.

٤٥ - عبد اللطيف، حافظ. (يوليو ٢٠٠٩). اتجاهات الصادرات المصرية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، المؤتمر السنوي الحادي عشر لقسم الجغرافيا، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية.

٤٦ - عبدالوهاب، سامح. (٢٠١٢). أسس البحث الجغرافي. القاهرة: دار الثقافة العربية.

٤٧ - على، عبد المنعم هادي. (٢٠١٠). الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية، العراق: مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية جامعة الكوفة، (١٢)، ٣٤٧ – ٣٧٤.

٤٨ - على، نشوى مصطفى. (٢٠١٣). أثر الواردات الصينية على التشغيل في مصر، القاهرة: المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، مركز البحوث والدراسات الصينية المصرية جامعة حلوان،(٣)،٦١ – ١٠٤.

٤٩ - علي، انتصار. (٢٠٠٦). مواقف الصين من القضايا المصرية وأثرها على العلاقات بين الدولتين. العراق: مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن

العربي، الجامعة المستنصرية،(١٧)، ٧٣ – ١٠٣.
٥٠ - فتحي، عبد القادر. (٢٠٠٨). النقل البحري العربي في مواجهة التكتلات والاندماجية العالمية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
٥١ - فواز، محمود، وسليمان، سرحان. (٢٠١٦). التجارة الخارجية البينية الكلية: رؤية تحليلية، (ط٢)، الناشر: قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٦.
٥٢ - لحسن، علاوي محمد. (٢٠١٢). تحليل تدفقات التجارة البينية العربية باستخدام نموذج الجاذبية. ورقة (الجزائر): مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، (١٠)، ١١ – ٢١.
٥٣ - محمد، حشماوي. (٢٠٠٦). الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. الجزائر.
٥٤ - محمد، شريفة فاضل. (فبراير ٢٠١٤). العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغيير، بيروت (لبنان): مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (٤٢٠)، ٣٦ – ٥٢.
٥٥ - مغنية، موسوس.(٢٠٠٥). أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣): دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، الشلف (الجزائر): مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة، (١١)، ٢٩ – ١٥٠.
٥٦ - مقري، زكية، وشنة، آسية. (٢٠١٤). تنمية سلوك الاستهلاك لدى المستهلك الجزائري في ظل غزو المنتجات الصينية للسوق الجزائري، الجزائر: المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، (١)، ٦٥ – ٨٢.

المصادر الأجنبية:

57 - Census and Statistics Department , (2016 – B). Hong Kong Year Book.
58 - Census and Statistics Department., (2016 – A). Annual Digest of Statistics, Hong Kong.
59 - CIA, (2012). The World Fact book.
60 - National Bureau of Statistics of China., (2016). China Statistical year book.
61 - National Development Council., (2016). Taiwan Statistical Data Book, R.O.C. Taiwan.
62 - The Government Information Bureau of the Macao Special Administrative Region(TGIBMSAR)., (2016). Macao Yearbook.
63 - The World Trade Organization (WTO)., (2016). ITC Calculations Based on UN COMTRADE statistics.
46 - U.S Army., (1954). Topographical Maps, Scal.1: 250.000, Washington D.C.

65 - United Nations (UN)., (2016). Review Of Maritime Transport, United Nations Conference On Trade And Development(UNCTAD), New York and Geneva.
66 - World Bank Group., (2016). World Development Indicator.
67 - World Customs Organization (WCO)., (2014). The Harmonized Commodity Description and Coding System (HS), ver4.

المراجع الأجنبية:

68 - Abu Hatab, A., Shoumann, N., Xuexi, H., (2012). Exploring Egypt-China bilateral trade: dynamics and prospects, Journal of Economic Studies, Emerald Group Publishing Limited., (39) 3, 314 – 326.
69 - Andresen, M., (2006). The Geography of Canada – United States Trade, PHD Theses in Geography, Faculty of Graduate Studies, University of British Columbia.
70 - Kaluza, P., Kölzsch, A., Gastner, M., Blasius, B., (2010). The complex network of global cargo ship movements, Journal of the Royal Society Interface, (7), 1093 – 1103.
71 - Kettunen, E., (2004). Regionalism and the Geography of Trade Policies in EU-ASAN Trade, Dissertation, Helsinki School of Economics, HESE print, Helsinki.
72 - Mulley D., (2014). Geography, Registrar, First Edition, Shivaji University, Kolhapur (Maharashtra).
73 - Negem, S., (2008). Free Trade and Economic Growth of Egypt, PHD Thesis, Hull University, UK.
74 - Putten, F., Meijnders, M., (March 2015). China, Europe and the Maritime Silk Road: Clingendael report, Netherlands Institute of International Relations Clingendael, Netherlands.
75 - Rossi-Hansberg, E., (2005), A Spatial Theory of Trade, The American Economic Review, (95) 5, 1464 – 1491.
76 - Schiere, R., Ndikumana, L., Walkenhorst, P., (2011). China and Africa: An Emerging Partnership for Development?, African Development Bank Group, Cairo.
77 - Scott, E., (2013). China Goes Global In Egypt: A Special Economic Zone In Suez, Stellenbosch.
78 - Thrall, L., (2015). China's Expanding African Relations: Implications for U.S. National Security, RAND Corporation, Santa Monica, Calif.